

دراسات



مركز البحوث العربية

البيروتوكا

في

عيون الآخرين





البيروتويكا

فلس

عيون الآخرين

قراءات من

الولايات المتحدة - فرنسا - يوغوسلافيا - جنوب افريقيا

سفيتوزار ستوجانوفتش

سيزا ماجولا

تقديم د. فؤاد مرسيا

موش ليوين

رونالد ليبويتز

ليلس ماركو

**مركز البحوث العربية**  
**للدراسات والتوثيق والنشر**  
**١٤ ش عبد العزيز الدريش - المنيل**  
**ت : ٣٦٢٥٦٨٧**

**الطبعة الأولى**  
**حقوق الطبع والنشر والتصوير**  
**محفوظة للمركز**

**رقم الإيداع**

**الصف التصويري : سينا للنشر**

**الفلاف : مائسة عبد المحسن**

**أشراف فنى وتنفيذ : محمد أمين**

**مجرى محمود**

## تصدير ..

فى ظل التحولات التى تجرى فى دول المعسكر الشرقى ، بما لها من تداعيات على مختلف الأصعدة السياسية والأيدولوجية فى مختلف مناطق العالم.

يسعد مركز البحوث العربية أن ينشر كراسته الثانية حول موضوع البيريسترويكا . وقد تعرضت كراسته الأولى «ثلاث قراءات سوفيتية للبيريسترويكا» لوجهات نظر مفكرين سوفيت منخطين فى الصراع والجدل الدائر حول سبل إعادة بناء مجتمعاتهم. أما هذه الدراسة فتتضمن وجهات نظر مفكرين أمريكيين ليسوا بعديدين عن دوائر صنع القرار فى بلدهم.

كما تتضمن عرض لدراستين من كل من يوغوسلافيا وفرنسا ، حيث تهتم الدراسة الأولى بالجانب النظرى المتعلق بمفهوم هيمنة الدولة وعلاقته بالتراث الماركسى حول دكتاتورية البروليتاريا ، أما الثانية فبجانب تركيزها حول رؤية جورباتشوف لإعادة البناء الداخلى ، فإنها تركز بدرجة أكبر على تأثير البيريسترويكا على العلاقات الخارجية السوفيتية.

وأخيرا فالكراسة تتضمن ترجمة لمقال من جنوب افريقيا يعبر عن هواجس ورؤى قوى تسعى للتحرر الوطنى والاجتماعى فى ظل التغيرات الدولية الجديدة . وقريبا سيصدر المركز كراسته الثالثة حول الموضوع بعنوان «البيريسترويكا عربيا» آملين بذلك أن نكون قد قدمنا بمساهمة فى عرض الجدل الدائر فى مختلف مناطق العالم ومن مختلف الرؤى حول هذه القضية الهامة.

مركز البحوث العربية



## مقدمة

فى تقديرنا أن البريسترويكيا قد تحولت الآن إلى ظاهرة عالمية لم تعد تستحوذ فقط على اهتمام الناس فى العالم كله، شرقه وغربه، شماله وجنوبه وإنما صارت تقدم من جديد نموذجاً للتطوير يسعى كثير من النابهين فى دول العالم إلى النسيج على منواله أو على الأقل إلى محاكاته أو محاذاته. ومن هنا يأتى ذلك السيل المتدفق من الدراسات على شتى المستويات، علمية وغير علمية، تلك التى ظهرت فى كافة أنحاء المعمورة وتصدت للبريسترويكيا بالتحليل أو بالنقد. وتقدم إلى القارئ فى هذه الكراسة الصغيرة طرفاً من هذه الدراسات بطرح وجهات نظر متفاوتة فيها من الغرب والشرق على السواء.

فالبريسترويكيا هى فى النهاية محاولة جادة لصياغة رؤية الاتحاد السوفييتى - فى ضوء المعطيات المعاصرة لآخر كلمة فى العلم والعمل - للمهام المطروحة عليه دولياً ومحلياً. وهى رؤية يصوغها بدءاً من منطلقات الماركسية اللينينية ويعتبرها إضافة خلاقة لها. على المستوى الدولى، تطرح البريسترويكيا الوضع العالمى فى صورة جدلية تجمع بين الصراع والوحدة، بين التناقض والتعاون. فهناك اعتماد متبادل بين الدول يتزايد وبتنوع على الرغم من الخلافات الجوهرية والرئيسية التى تفصل بينها. ومن ثم باتت النظرة قاصرة معينة إن هى انحصرت فى حدود التناقض وحده كما كانت الحال من قبل ولم ترع فى الوقت نفسه جوانب الوحدة أيضاً. وعلى المستوى المحلى فإن الممارسة الطليعية لبناء الاشتراكية لأول مرة فى التاريخ قد آن الأوان للتوقف عند دروسها الجوهرية التى لم يتح لها أن تكشف عنها من قبل. وتأتى فى مقدمة هذه الدروس أعمال منهج الجدلية المأوئة عليها مثلما نتحدث كثيراً عن تطبيقه فى مجالات الطبيعة والمجتمع والتفكير.

وعندئذ فلسوف نتبين أن تجربة البناء الاشتراكى الأولى ينبغي أن تخضع لقانون الحركة والتغير والتطور المستمر - مثلها فى ذلك مثل غيرها من الظواهر الحية. فما من شئ أو ظاهرة فى هذا الكون ثابت لا يتغير. لماذا يتطور النظام الرأسمالى ولا يتطور النظام الاشتراكى؟ أم أن الاشتراكية



وصفت مرة وإلى الأبد؟ وتطور العالم عملية لا تنتهى من اندثار القديم وظهور الجديد. وكون الجديد أمرا لا يقهر هو السمة المهمة فى تطور الطبيعة والمجتمع والتفكير. ونعنى بالجديد هنا ما هو تقدمى. نعنى به الأكفأ والأكثر قدرة على الحياة والذي ينمو ويتطور على الدوام. هذا الجديد هو الذى يمكن ويجب أن يتغلب لأنه يتجاوب مع متطلبات الحياة الاقتصادية أو بالدقة مع متطلبات الإنتاج المادى . فكيف حدث أن ركزت الحياة الاقتصادية فى بلد الاشتراكية الأول؟

من هنا تكشف البريسترويكما عن القصور السابق فى فهم قانون وحدة وصراع الأضداد الذى هو جوهر الجدلية وقلبها ذلك الذى يكشف عن مصادر الحركة الدائمة والتطور فى العالم المادى وأسبابه الحقيقية . فتحليل التناقضات فى الواقع الموضوعى وفهم هذه التناقضات بوصفها صراعا بين الأضداد يضع أيدينا على المصدر الأساسى للتطور . وانطلاقا من وحدة الأضداد يجرى الصراع بينها لأنه لا يوجد الصراع إلا حيثما توجد الجوانب المتضادة فى الظاهرة الواحدة. ولذلك فلقد كان إنكار أو تجاهل التناقضات فى ظل الاشتراكية أمرا بالغ الخطورة والضرر للتجربة الاشتراكية برمتها. وكان ذلك الإنكار أو التجاهل هو الذى أفضى إلى جمود التجربة فى الفكر والتطبيق. وكاد أن يعصف بمنجزاتها الكبرى. لقد قال لينين " ان التناحر والتناقض ليسا نفس الشيء. وفى ظل الاشتراكية يختفى الأول ويظهر الثانى قائما". لكن التجربة دلت على ما يشبه الإنكار أو على الأقل التجاهل للتناقضات فى ظل الاشتراكية وكان التناقض هو التناحر. وكانت النتيجة أن التناقضات غير المحلولة تحولت أو كادت أن تتحول إلى تناحرات.

كان يجرى الاعتراف بالتناقضات شكلا ويتم تجاهلها فعلا . وإلا كيف يمكن أن نفسر ما طفا على السطح الآن وبعد سبعين سنة من الثورة الاشتراكية الأولى من ظواهر شبه تناحرية حول قضايا القومية والدين، ودخول التعبيرات المتوترة من جانب بعض العاملين عمالا أو فنيين؟ ولماذا لم يتم الكشف عن التناقضات وتخلها فى حينها وقبل أن تتفعل وتتعدى؟ ألم تكن السلطة فى الدولة بأيدى الطبقة العاملة وحلفائها فعلا كما كانت قولا؟ وهل تطابقت علاقات الإنتاج مع طابع القوى المنتجة بحكم أن الطابع الاجتماعى لهذه القوى تطابقه الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والأشكال الاجتماعية للتوزيع، أم لا؟

فى الواقع، كان يفترض أن تظهر فى سياق المجتمع الاشتراكى وأن تفعل باستمرار - تناقضات بين المهام الجديدة للاقتصاد والأهداف الجديدة للمجتمع من جانب وآلية التسعير الاقتصادى وأشكال وطرق إدارة الاقتصاد والمجتمع، من جانب آخر. وكان يفترض أن يجرى باستمرار تطوير وتحسين الجهاز الاقتصادى ومجمل نظام إدارة المجتمع . غير ان التخلف فى تحقيق ذلك كان من شأنه أن يوقع



الأغلبية الساحقة من الشعب السوفييتى العاملة بنشاط فى بناء المجتمع الاشتراكى المتطور فى نوع من الاغتراب الاجتماعى والسياسى. إن المواطنين السوفييت لم يكونوا يمارسون بالفعل دورهم ملاكاً لوسائل الإنتاج ولا دورهم الآخر بوصفهم أصحاب السلطة فى الدولة. وعلى الأقل فإنهم لم يكونوا يمارسون ذلك تماماً. فقد كان هناك خطأ ما فى أسلوب إدارة الاقتصاد والمجتمع والدولة. ومن ثم تحول النقد والنقد الذاتى وهما المنهج الفعّال لكشف التناقضات فى المجتمع الاشتراكى، إلى عملية طقوسية، شكلية، فارغة من مضمونها الحقيقى. فالنقد والنقد الذاتى يكشفان عن التناقضات لكنهما لا يستطيعان حلها، وإنما يحلها نشاط الشعب كله معبأ ومنظماً وواعياً بإرادة حرة فى كافة ميادين العمل الاجتماعى والسياسى والاقتصادى. وهو ما لم يتحقق تماماً، أو لم يتحقق دائماً. فقد تشكلت فى قمة الدولة فئة عازلة ذات طبيعة بيروقراطية تولت إدارة الاقتصاد والمجتمع بأسلوب المركزية الإدارية. وسهلت حدوث هذه التحولات اعتبارات ومفاهيم خاطئة. وكان هناك اعتقاد مثالى، إيمانى، بأن زيادة الملكية الاشتراكية وانعدام الطبقات المتناحرة والوحدة الاجتماعية والسياسية والأيدىولوجية للشعب إنما تستبعد كلياً من المجتمع السوفييتى أشكالاً من الصراع مثل الثورة الاجتماعية والنزاعات الطبقيّة والتصبّات القومية والانفجارات السياسية والانتفاضات التى تلازم المجتمعات ذات الطبيعة المتناحرة.

كان هناك اعتقاد مثالى، إيمانى، بأن التناقضات تحل، وبأن القديم يحل محله الجديد حال أن يتضح الأمر للقيادة، وبأنه بجهود الشعب بقيادة الحزب والدولة يتم إحلال الجديد واستبعاد القديم. أى إنها عملية دائبة دائمة للتقدم تجرى بحكم طبيعة النظام الاشتراكى ذاتها وبإلهام من أفكار الماركسية اللينينية. ومن ثم ساد نوع من الإيمان بأن التقدم يتحقق بشكل مستمر وفى كل المجالات.

أهملت فى الواقع تلك القوانين المجربة لمنهج المادية الجدلية طوال فترة طويلة من عمر التجربة الاشتراكية الأولى. وبدأت محاولات الإصلاح فى الخمسينيات. لكنها كانت محاولات تفتقد شجاعة الصمود والاستمرار. ثم تجددت فى الستينيات، لكنها لم تلبث أن توفقت. وفى الثمانينيات كان الاقتصاد السوفييتى يقف على شفا الأزمة الشاملة وبعد محاولات للإصلاح لم يكن مفر من الثورة الشاملة لمواجهة الأزمة الشاملة. فكانت البريسترويكا.

لهذا تبادر البريسترويكا ثورة حقيقية، ثورة جديدة تواجه مهام تطوير المجتمع السوفييتى بعد أن دخلت القوى المنتجة فى تناقض جذرى مع علاقات الإنتاج المتخلفة التى تحولت من أشكال تخدم تطور القوى المنتجة إلى أغلال مقيدة لها.



فى ٢٥ أكتوبر من عام ١٩١٧ أطاحت الطبقة العاملة الروسية، مسترشدة بالماركسية اللينينية ،  
ومتحالفة مع الفلاحين الكادحين، وتحت قيادة الحزب البلشفى بحكم الاقطاعيين والرأسماليين ،  
واستولت على السلطة السياسية فى الدولة. ويومها قال لينين انه من الآن فصاعدا يبرز فجر جديد  
فى تاريخ روسيا، وان هذه الثورة الروسية الثالثة يجب أن تؤدى فى النهاية إلى انتصار الاشتراكية .  
ولقد قام فى الاتحاد السوفييتى لأول مرة مجتمع اشتراكى فعلى ينفى الاستغلال وكل أشكال  
الاضطهاد الاجتماعى ويؤذن بنهاية النظام الرأسمالى فى العالم كله.

. وأنجزت الاشتراكية فى البلد الاشتراكى الأول إنجازات أكبر ودلت على تفوقها التاريخى على  
الرأسمالية غير انها لم تكشف بعد عن كل ماتستطيع أن تنجزه . مازالت قواها الكامنة أكبر بكثير  
من قواها الظاهرة . مازالت الاشتراكية تعدنا بتفوقها الفعلى على الرأسمالية. وذلك ما تحاول  
البريسترويكا أن تفعله.



**وجهة نظر من الولايات المتحدة**

**عرض لكتاب :**

**تفكير جورباتشيف الجديد**

**مجموعة كتاب**

**المحرر : رونالد ليبودوينز**

**عرض مها صالح**

**Gorbachev's new thinking**

**ed by: Ronald D. liefowitz**

**Ballinger Publishing Company 1988**

**ظاهرة جورباتشيف**

**تأليف : موشى ليوين**

**عرض : مها صالح**

**The gorbachev plenomenon**

**by: Moshe lewin**

**University colifonia Prees 1988**







## وجهات نظر أمريكية

مقدمة : الفكر الأمريكي يلاحق جورباتشوف

«إن البريسترويكا ضرورة ملحة نشأت من عمليات التطور العميقة في مجتمعنا الاشتراكي، فهذا المجتمع ناضج للتغيير، ويتطلع إليه منذ زمن طويل؛ وأى تأخير في بدء البريسترويكا كان يمكن أن يؤدي الى تفاقم الوضع الداخلي في المستقبل القريب، وهذا ماكان سيحمل في طياته - إذا ما تحدثنا بصراحة - أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة».

هكذا، تحدث جورباتشوف في كتابه «البريسترويكا»، مبررا أهمية وخطورة البرنامج الاصلاحى الشامل الذى طرحه على المجتمع السوفييتى، والذى يمس كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. هذا البرنامج الذى أثار ردود فعل عالمية واسعة، سواء في الشرق أو الغرب أو دول العالم الثالث، وانتهالت التعليقات والكتابات والتوقعات بشأن ما حدث في الاتحاد السوفييتى.

ومن أهم هذه الكتابات تلك التى صدرت عن المفكرين والعلماء الأمريكيين، نظرا لتاريخ العلاقات السوفييتية- الأمريكية المتغير والمتقلب بعد الحرب العالمية الثانية، وباعتبار مرحلة الانفراج الجديدة التى خُطت إليها هذه العلاقات بعد عام ١٩٨٥- بعد أن كانت قد تدهورت بشدة في بداية الثمانينيات.

وفي هذا المجال ، فإننا نستعرض كتابين صدرا في الولايات المتحدة عام ١٩٨٨ ، الأول: بعنوان «ظاهرة جورباتشوف» لمؤلفه «موشى ليون» الذى قدم فيه عرضا لتاريخ المجتمع الروسى منذ ما قبل ثورة أكتوبر حتى الآن، ولأهم التغييرات التى طرأت على هذا المجتمع. أما الكتاب الثانى فهو بعنوان «تفكير جورباتشوف الجديد»، وهو يتضمن عشر مقالات لمجموعة من العلماء والمتخصصين في الدراسات والشؤون السوفييتية. وكما جاء في مقدمة الكتاب «... فإن هذه المقالات يمكن أن تعتبر بمثابة معبر الأساس لمحاولة فهم مايجرى في الاتحاد السوفييتى الآن، والتنبؤ بالاثار الداخلية والخارجية المترتبة على الاصلاحات الجارية هناك».

وهناك عدة محاور أو قضايا بعينها قد استحوذت على الاهتمام في هذين الكتابين، باعتبارها أهم القضايا التى يعالجها برنامج التغيير في الاتحاد السوفييتى.. وهى :

١ - المحور الاقتصادى

٢ - المحور الاجتماعى

٣ - المحور السياسى

٤ - العلاقات الدولية

وأخيراً، احتمالات المستقبل. وسوف نعرض لكل محور من هذه المحاور فى قسم مستقل.

### نظرة تاريخية:

قبل البدء فى مناقشة هذه القضايا والمحاور، لابد أن نعرض سريعاً لأهم ماورد فى هذين الكتابين عن التحولات والتطورات التاريخية التى حدثت فى المجتمع السوفييتى، حتى يمكن فهم المشاكل التى يعانى منها، وردّها الى جذورها الحقيقية.

يرى المؤلفون أن التاريخ السوفييتى يزخر بالعديد من الانعطافات والتطورات غير المتوقعة، سواء من ناحية الشكل أو المضمون، وقد سعى «موشى ليون» الى فهم واستيعاب الحقائق التاريخية لهذا المجتمع بدون وضع أى قوالب جاهزة أو أفكار مسبقة - فيما يزعم - لأن الاتحاد السوفييتى يدخل الآن مرحلة جديدة وحاسمة . وهو يميز بين ثلاث موجات أساسية للتطور فى التاريخ السوفييتى الحديث: فى العشرينيات تساوى عدد السكان فى المدن - مرة أخرى - مع عددهم قبل الثورة، وذلك بعد أن زادت معدلات الهجرة من الريف الى المدينة فى أعقاب الثورة بشكل كبير، وفى الثلاثينيات تسارعت عجلة التنمية والتطور، وبعد الحرب العالمية الثانية؛ جاء مايسميه بـ «الازدهار الاقتصادى»، عندما تحول الاتحاد السوفييتى الى مجتمع مدنى أو حضرى.

وقد انتشرت النتائج الاجتماعية لهذه التحولات بشكل تدريجى، ونشأ البناء الاجتماعى المدينى عبر أطوار متتالية، وفى الفترة السابقة على هذه التطورات يرى «ليون» أن معظم مدن روسيا كان يغلب عليها الطابع الريفى، إذ كانت هذه المدن تشبه القرى أكثر مما تشبه المدن، سواء من الناحية الشكلية - الأبنية والشوارع - أو من ناحية تخطيط الأسلوب الريفى للحياة فى هذه المدن الصغيرة، أو من ناحية عدد العمال المحدود فى هذه المدن بشكل عام. ويخلص الى أن هذه المدن ذات الطابع القروى قد توافقت مع المرحلة ما قبل الصناعية فى التاريخ الاجتماعى الروسى.

أما «الفترة الصناعية الأولى»، التى يرى ليون أن هذه التسمية لا تنطبق عليها بدقة، فقد اتسمت بزيادة عدد وحجم الطبقة العاملة التى اعتمدت بشكل أساسى على العمل البدنى والمهارة المنخفضة للعمال، ومن ثم يشير الى الفائدة المحدودة نسبياً الناتجة عن هذا العمل . وتغيرت المدن من الناحية الشكلية أيضاً، فقد اختفت المنازل ذات الطابع الريفى ، وحل محلها منازل تزدهم بسكانها وشوارع ضيقة وكثيفة . وفى هذا الشأن يشير الى إحصائية أجريت عام ١٩٣٩ أظهرت أن نسبة ٨٢.٥٪ من العمال السوفييت يرتبطون بالعمل البدنى فى المقام الأول، ونسبة ١٧.٥٪ يرتبطون بالعمل الذهنى.

وخلال السنوات العشرين التالية حدثت تغييرات مهمة، تمثلت فى التمدن أو التحضر الصناعى والتطور العلمى والتكنولوجى، وازدياد كفاية الطبقة العاملة المهنية نتيجة لانتشار المدارس والدورات التدريبية والمهنية للعمال، وزيادة عدد الشبكات الإذاعية، ووسائل الاتصال، ولكل هذا طرأ على



الهيكل الاجتماعى تغير نوعى خطير، فقد أصبح عدد العمال ٨١ مليوناً عام ١٩٨٣، بعد أن كان ٢٤ مليوناً قبل الحرب العالمية الثانية، وزاد عدد المرتبطين بالعمل الصناعى - غير العمال - مثل الإداريين وغيرهم من ١١ مليوناً الى أكثر من ٢١ مليوناً، وأصبح الاتحاد السوفيتى يمتلك أطول شبكة خطوط مواصلات برية في العالم، وتحققت معدلات نمو عالية فى قطاعات النقل والبناء. وتؤكد دور وحجم الطبقة العاملة فى الاتحاد السوفيتى، إذا أصبحت تشكل نحو ٦١.٥٪ من السكان، أى ضعف نسبتها عام ١٩٣٩. وزاد أيضاً عدد الموظفين من ١١ مليوناً عام ١٩٤١ الى ٣٥ مليوناً عام ١٩٨٣.

وهكذا، فقد ظهر الواقع الحضرى فى المجتمع السوفيتى بسرعة، وظهر أيضاً الضغط الناتج عن الأطوار التاريخية التى مر بها المجتمع فى شكل وبنية طبقاته المركبة، حيث وفدت التقاليد والاعراف والثقافات الريفية الى المدن عن طريق ملايين المهاجرين الذين تكيفوا مع بعضهم البعض دون أدنى مشاكل تذكر، وتكيفوا أيضاً مع مراحل التحول الصناعى، وروح الجماعة وحضارة وثقافة عصر العلم والتكنولوجيا الحديثة، وبخلص «ليوين» من هذا الى أن.. «تفاعل هذين الهيكلين الاجتماعيين المختلفين - القروى والمدينى - ثقافياً قد وسم المجتمع المدينى الناشئ عنهما بالكثير من التعقيدات».

ثم ينتقل «ليوين» الى عامل آخر كان له دور كبير فى تطور المجتمع السوفيتى، ألا وهو دور المثقفين «الانتليجنسيا» مشيراً الى أنه فى الفترة التى أعقبت وفاة ستالين حدثت تغييرات ثقافية واجتماعية عديدة، إذ لوحظ زيادة عدد المهنيين المتخصصين العاملين فى مجالات الأبحاث والتطوير ووسائل الاتصال، وهو الأمر الذى اعتبره مؤشراً لعودة بعض الامتيازات الخاصة بهؤلاء المتخصصين، وغيرهم من العلماء والمفكرين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين باعتبارهم مصدراً للنخبة والقيادات السياسية.

وبعد هذا العرض الموجز للنظرة التاريخية، نعود الى المحاور الأربعة للقضايا التى أثارها الكتاب فنعرض لكل منها فى قسم مستقل ثم نختم بعرض وجهة نظرهم حول احتمالات المستقبل.

## القسم الأول : المحور الاقتصادي

بعد هذا المدخل التاريخي الذي من شأنه فيما يرى المؤلفون أن يؤصل المشاكل التي يعاني منها الاتحاد السوفييتي الآن، والتي دفعت «جورباتشوف» الى القول بأن أي تأخير في البريسترويكا إنما يعنى فتح الباب أمام عواقب خطيرة على كل المستويات. فانا نبدأ بعرض لرؤيتهم لأهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاتحاد السوفييتي ورؤية «جورباتشوف» لحل هذه المشاكل.

يقدم كل من «روبرت ليجيت» و«روبرت كيلوج» العاملين في وكالة المخابرات المركزية CIA دراسة تناقش ملامح البرنامج الاقتصادي الذي قدمه «جورباتشوف» في محاولة لانعاش الاقتصاد السوفييتي. ومنذ البداية فإنهما يؤكدان أن الشكوك كثيرة حول امكانية نجاح «جورباتشوف» في السير ببرنامج لتحسين أداء الاقتصاد السوفييتي، ومن ثم فإنه ليس باستطاعة أحد التنبؤ بالنتائج النهائية التي سيسفر عنها برنامج الاصلاحات.

ويرى «ليجيت» و«كيلوج» أن «جورباتشوف» عندما تولي منصب السكرتير العام في مارس ١٩٨٥، واجه مجموعة من المشاكل التي كانت أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، منها الأخطار السياسية التي أحدثت بالاتحاد السوفييتي خلال السنوات الأخيرة من حكم «بريجنيف»، والركود الاقتصادي الذي تعاني منه دول شرق أوروبا، بالإضافة الى الاضطرابات السياسية في «بولندا»، والثورة المضادة في «أفغانستان» و«الجزيرة» و«موزمبيق» و«اثيوبيا»، الأمر الذي من شأنه تهديد استقرار «الامبراطورية» السوفييتية، الى جانب تزايد حجم المساعدات المقدمة من الاتحاد السوفييتي لهذه الدول، ونظام «ريجان» الدفاعي وقيام حلف الاطلنطي بتجديد معاهداته، وانتهديات النوية التي تنسف مكاسب السبعينيات في هذا المجال، وأخيرا.. فإن الاقتصاد السوفييتي الذي كان بمثابة نموذج للتنمية الاقتصادية، أصبح مدعاه للعديد من التساؤلات من جانب الدول النامية بسبب المشاكل التي يعاني منها.

وفي محاولة لاجراج الاقتصاد السوفييتي من مأزقه الراهن، فقد اقترح «جورباتشوف» سياسة استثمارية شاملة، تتضمن:

١ - زيادة إجمالي الاستثمارات الى نحو ٥٪ سنويا خلال الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠، في



حين أن معدلها السابق كان ٣.٥٪ سنويا فى الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٥.

٢ - تخصيص جزء من التمويل الحكومى «المنتج» للاستثمارات المقترحة ، ليؤتى من ٣٧٪ عام ١٩٨٥ إلى ٥٠٪ عام ١٩٩٠.

٣ - العمل على رفع معدلات الموجودات أو الأصول الرأسمالية- المنخفضة جدا بالمقارنة بالمستويات الغربية- الى الضعف تقريبا خلال الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠.

ويرى ليجيت وكيلوج أن معظم جهود «جورباتشوف»- فى الستين التاليتين لتوليد منصب السكرتير العام - قد اتجهت الى محاولة تغيير أداء النظام الاقتصادى ، لا الى محاولة تغيير النظام ذاته. إذ ان «جورباتشوف» ومستشاريه قد بذلوا جهودهم من أجل ارساء «ميكانيزم اقتصادى جديد».

وإذا كانا قد أبديا تفاؤلهما الحذر بشأن قدرة الاصلاحات التى تحدث الآن - أو التى ستحدث - على التأثير، سواء فى الاتحاد السوفيتى، أو فى أوروبا الشرقية .. إلا أنهما سرعان ما يعودان الى تشككهما السابق، ويقدران «أن أكثر مظاهر التغيير صعوبة لم تأت بعد»، فما زالت هناك تحديات كثيرة تواجه جورباتشوف، منها.. إنشاء مؤسسات مالية ائتمانية جديدة، وتشبيت نظام خاص للأسعار.. تستطيع أن تحقق المشاريع الخاصة الصغيرة من خلاله عائدا مجزيا، والعمل على مواجهة البيروقراطيين بحزم، هؤلاء الذين ستهدد مراكزهم ووظائفهم ونفوذهم وامتيازاتهم عند تطبيق البرنامج الاصلاحى، والعمل على مواجهة مشاكل «البطالة» و«التضخم»، والاتقسامات الحادة داخل المجتمع السوفيتى.

ويقارن كل من «روبرت كيلوج» و«روبرت ليجيت» بين كل من «جورباتشوف» و«خروتشوف»، فكل منهما قد حارب على جبهات متعددة فى آن واحد، ومن المحتمل أن يواجه «جورباتشوف» فى مسيرته التحديثية الحالية بعض الاحباطات، كوجود عجز فى الانتاج على المدى القصير- على سبيل المثال. ولكن هذه الاحباطات ستختفى على المدى الطويل، اذا ماتغير أداء النظام الاقتصادى بشكل ملموس.. وفى هذا المجال فقد تكشف بعض المشاكل العاجلة مثل:

١ - الارتباكات العديدة التى حدثت فى القطاع الصناعى، بسبب عدم توافر الاحتياجات المالية اللازمة له التى كان من شأنها عرقلة الإنتاج فى عدة وزارات.

٢ - المقاومة العنيفة التى أبدىها الذين أضرخوا من عمليات الاصلاح.

٣ - تسبب البرنامج الحكومى- الذى وافق عليه الشعب- فى مشاكل عديدة فى الانتاج وشبكات التموين . فقد رفض الجمهور السلع منخفضة الجودة، وطبقا للصحافة السوفيتية.. فإنه قد تم رفض ما بين ١٠ و ٢٠٪ من المنتجات والسلع الاستهلاكية.. الأمر الذى سبب ضغطا متزايدا على البرنامج

فى مراحلہ الأولى.

رَئِيسُ هَنا تَساؤُل هو هل يَمُكِن أن تَؤدِى هَذه التَغيِيرات الجَذَريَّة الى مَعدلات نَمو أَعلى؟

يرى كل من «كيلوج» و«ليجيت».. أن التغير بهذه المعدلات الكبيرة من شأنه أن يفك النظام السوفييتى، بحيث يحتمل أن تكون هناك فترة ردة، يمكن أن تستمر لعدة سنوات في بعض القطاعات مثل الصناعة، أما القطاعات الأخرى مثل الخدمات والزراعة، فإنها يمكن أن تحقق معدلات نمو متزايدة لعدة سنوات. وإذا ما حقق النظام الاقتصادى توازنا معقولا، فإن النمو الكلى سوف ينخفض مرة ثانية ويبطء نحو المعدلات الحالية. وهناك أسباب عديدة يمكن أن تؤدي الى هذه النتيجة.. ومنها.. القدرة على استخراج الثروات الطبيعية، ومدى تفاعل الاقتصاد السوفييتى مع اقتصاديات الدول الأخرى، ونفقات الدفاع التى تشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد، والتى يخصص لها جانب كبير من النفقات على حساب القطاع المدنى.. وأخيرا.. فإن المشاكل الحالية.. مثل النمو البطيء لقوة العمل ومصادر التمويل ستعمل على تقليص الزيادة فى معدلات النمو.

ويلاحظ كل من «ليجيت» و«كيلوج».. أن معدل الحجاز برنامج «جورباتشوف» الاصلاحى يتم ببطء أكثر مما كان مقدرا له، وربما يرجع ذلك الى ردود الفعل الحادة من قبل أولئك الذين يرفضون الاصلاحات، بالإضافة الى عدم تحقق أى زيادة فى معدلات النمو.. ولكنهما يتقدرا.. أن مكاسب التحديث لن تنتج أثارا على المدى القصير، وإنما يمكن للاقتصاد السوفييتى أن يحقق معدلات نمو أكبر على المدى الطويل، وأن هذه المعدلات ستكون فى مكان ما بين أفضل التقديرات وأسوأها.

ويقدم «جدرود شرودر».. الأستاذ بقسم الاقتصاد جامعة «فرجينيا».. وصفا تفصيليا لأهداف واستراتيجية البرنامج الاصلاحى الذى يتبناه «ميخائيل جورباتشوف»، فيرصد من خلال القوانين والوثائق السوفييتية الجديدة أهم الاصلاحات المقترحة، ويبدأ بتقديم صورة عامة.. لأهم القضايا والأوضاع التى يتعرض لها برنامج الاصلاحات، وهى التخطيط المركزى، ونظام التمويل والأجور والأسعار، ودور الهيئات الادارية المركزية والاقليمية. ثم يعرض لأهم الاقتراحات بشأن الموضوعات السابقة بالإضافة الى الخطط الجديدة بشأن التجارة الخارجية والاصلاحات الزراعية، والنشاط الاقتصادى الخاص والتعاونى.

وفى البداية يقدر «شرودر» أن «جورباتشوف» قد ورث اقتصادا تسوده الفوضى، إذ انخفضت معدلات النمو بحده منذ عام ١٩٧٠ فى كل قطاعات الاقتصاد السوفييتى، وخاصة قطاع الصناعة، ودلت المؤشرات الاقتصادية على انخفاض حاد فى الموارد والإنتاج الاجمالى بالإضافة الى تدنى المستوي التكنولوجى عن مثيله فى الدول الرأسمالية.

ويسبب انخفاض جودة السلع السوفييتية، عانت الشركات من ركود حاد فى تصريف البضائع، وفى المقابل عانى المستهلكون من رداءة السلع، وانخفض مؤشر التقدم فى القطاعات الحيوية



للاقتصاد الى حد «الزحف».. حسبما يقدر «شرودر»... وبدا أن هناك أخطارا وشيكة تحقق بالنظام السوفييتى وبالشعب السوفييتى كانت مظاهرها واضحة للعيان.. ومنها إدمان الخمر وانتشار الفساد، والهروب فى أثناء أوقات العمل الرسمية، والسوق السوداء التى لايعترف بها أحد على المستوى الرسمى ولكنها موجودة بالفعل.

هذا الوضع الذى آل إليه المجتمع السوفييتى، قبل تولى «جورباتشوف» منصب السكرتير العام للحزب الشيوعى.. لم يكن مرفوضا ومنتقدا بشدة داخل الاتحاد السوفييتى فحسب، وإنما أعطى أيضا صورة مشوهة لتطبيق الاشتراكية فى هذه الدولة، وكان من شأن هذا الوضع السيئ.. حسبما يرى «شرودر».. ان يهدد الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى، بل يهدد شرعية النظام السياسى ذاته. ومن أجل هذا.. فقد تعهد «جورباتشوف» بالعمل على تغيير هذا الوضع، ورسم استراتيجية كاملة تفى بهذا الغرض.

وبواصل «شرودر» عرضه لاصلاحات جورباتشوف وملاحظاته عليها:

### التخطيط المركزى

يؤكد «جورباتشوف» أهمية دور التخطيط المركزى فى الاقتصاد السوفييتى، ويؤكد أيضا أهمية سياسات الحزب الاقتصادية التى هى بمثابة الأساس لخطة الخمسين عاما المقترحة المحددة لأهداف السياسة الاقتصادية السوفييتية فى الخمسة عقود القادمة. وهذه الخطة سيتم اعدادها بواسطة لجنة التخطيط الحكومية "GOSPLAN"، ثم ترسل الى مجالس وزراء الجمهوريات الخمسة عشر والوزارات، وتقوم هذه الهيئات بارسال اقتراحاتها بشأن الخطة الى اللجنة المركزية، ولذلك سوف يقوم المسئولون فى هذه الهيئات بتقدير احتياجاتهم، وفى ضوءها يرسمون خططهم السنوية وخطة الخمسين عاما.

### الأجور والأسعار

يرى «شرودر» أن برنامج الاصلاحات يتادى باصلاحات راديكالية فى مسألة الأسعار يجرى اتمامها بحلول عام ١٩٩٠، حتى يتم استخدام الأسعار الجديدة فى الخطة الخمسية ١٩٩١/١٩٩٥. ويتضمن هذا البرنامج - خلافا لبرامج الاصلاح السابقة- تعديل أسعار تجارة الجملة والقطاعى مع تغييرات فى النظم المختلفة للأسعار من أجل ربطها بعضها ببعض.

أما النظام المركزى للأسعار، فسوف يتم تحديده كجزء من خطة الخمسة عقود وسيتم تقديره على أساس الاحتياجات الاجتماعية للسلع، ومدى جودتها، وتكاليف الانتاج والبيع.. بالإضافة إلى.. حماية البيئة.

وبالنسبة لبرنامج تعديل الأجور، فإن العمل يجرى على تغيير هياكل الأجور والمرتبات، لينتهى

بالنسبة لجميع العاملين فى عام ١٩٩٠ . ومن شأن هذا البرنامج الجديد أن يجعل الحصول على العلاوات والأجور الإضافية متوقفا على الكفاية ونوعية أداء العمال والشركات والهيئات التى يجمعها بينهم بها، والقضاء على مبدأ المساواة فى الأجور، وتشجيع اكتساب المهارات والتفانى فى العمل، لدفع معدلات الانتاج، والقضاء على مظاهر التسيب المنتشرة فى كثير من القطاعات.

### الاصلاح الزراعى

والى جانب الموافقة على برنامج الغذاء ، فإن «جورباتشوف» قد وقع على لائحتين مهمتين بشأن المسألة الزراعية : الأولى.. صدرت فى نوفمبر ١٩٨٥ .. ويمقتضاها يتم تشكيل لجنة حكومية موحدة للزراعة والصناعة، ووزارة فوق العادة لمباشرة مسائل الانتاج والتسويق والتنسيق بين المزارع، وقد تشكلت هذه اللجنة من اندماج خمس وزارات وبتجان حكومية، واللائحة الثانية صدرت فى مارس ١٩٨٦، وكان الهدف منها العمل على تحقيق المزيد من الاستقلالية للمزارع الجماعية ورغم أن هذه اللائحة يشوبها الكثير من الغموض والتداخل - مثلما يعتقد «شرودر» - الا انها تسمح للمزارع بالبيع بأسعار السوق، وتقدم معايير أكثر مرونة لتقييم إنتاجيتها. وقد شجعت هذه اللائحة على عقد كثير من الاتفاقيات بين المزارع الجماعية والقطاع الصناعى.

وإذا كانت الوثائق المتاحة لشرودر لا تتضمن - على حد قوله - إلا بضع اشارات هنا وهناك حول قطاع الزراعة، فإنه يؤكد اهتمام جورباتشوف بالمسائل الزراعية، هذا الاهتمام الذى بدأ واضحا من خلال خطبة ألقاها منذ عدة شهور، جاء فيها «أن الزراعة ستكون هى الموضوع الرئيسى فى الخطة القادمة».

### التجارة الخارجية

تضمن برنامج «جورباتشوف» اصلاحى عملية ترميم شاملة لنظام التجارة الخارجية السوفيتية مع دول العالم الأخرى . ومن خلال الوثائق السوفيتية أيضا، فإن «شرودر» يحدد أهم معالم هذه التغييرات أو الترميمات المقترحة، ومنها التأكيد على الاختصاص الحكومى بإدارة التجارة الخارجية، واعتبار وزارة التجارة الخارجية وزارة فوق العادة تراقب كافة أوجه النشاط الاقتصادى الخارجى، وفى نفس الوقت تعمل على إعادة تنظيم هذه الوزارة بهدف كسر احتكارها للتجارة الخارجية، وذلك بنقل بعض من اختصاصاتها الى الوزارات والهيئات المركزية الأخرى. والسماح لعشرين وزارة وهيئة و١٧ مشروعا بالانضمام معا، للعمل فى مجال التصدير والاستيراد مع إنشاء فروع فى الدول الأجنبية، واعطاء الشركات تفويضات واسعة للدخول فى مشروعات مشتركة مع الشركات الأخرى فى دول مجلس التعاون الاقتصادى «الكوميكون».. وأخيرا.. السماح بالمشروعات المشتركة مع بعض الشركات فى الدول الرأسمالية.



## النشاط الاقتصادي التعاوني والخاص

من خلال تحليله لوثائق الاجتماع الذي عقد في يونيو الماضي - الكونغرانس - يقدّر «شرودر» أن كافة هذه الوثائق قد أجمعت على الموافقة على المعايير التي تم المصادقة عليها عام ١٩٨٦ تلك التي استهدفت توسيع نطاق الاستثمار التعاوني، والنشاط الاقتصادي الخاص، بشرط أن تعمل هذه المشاريع باتجاه توفير المزيد من السلع والخدمات الجيدة للمستهلكين.

وقد وافق مجلس السوفييت الأعلى في نوفمبر ١٩٨٦، على قانون سمح للكثير من الفئات بالانضمام الى هذه المشاريع.. مثل موظفي الحكومة- في غير أوقات العمل الرسمية - والمتقاعدين، وريبات البيوت، و«العاطلين». وقد أصبح هذا القانون نافذا منذ أول مايو ١٩٨٧.

وفي أغسطس ١٩٨٦ أقر المكتب السياسي للحزب الشيوعي المبادئ الأساسية لتطوير أساليب التعاون الانتاجي التي تقرر أن هذا التعاون .. لابد من أن ينظم على أسس تطوعية، على أن تتضمن إليه الوزارات، والادارات، بالإضافة الى السوفييتات المحلية. وفيما بعد.. أقر مجلس الوزراء قانونا من شأنه أن يعمل على توسيع حقوق السوفييتات تمت الموافقة عليه في يونيو ١٩٨٦ - هذا القانون الذي أعطى الهيئات الحكومية المحلية والاقليمية الدور الأكبر في عملية التنمية، وتنظيم الأعمال التعاونية والخاصة.

وفي إطار تقييم ماتم حتى الآن من اصلاحات في الاتحاد السوفييتي، فإن «شرودر» يتفق مع كل من «روبرت كيلوج» و«روبرت لينجيت» عندما يقرر أنه «على الرغم من أن الخطط الاصلاحية تغطي كافة جوانب المستقبل، إلا أن مسيرة الاصلاح لا تمضي الى الامام بالسرعة الكافية لتصل الى أهدافها بعيدة النال.. مثل الميكانيزم الاقتصادي الجديد.. والتقدم التكنولوجي، هذه الأهداف التي من شأنها العمل على سد الفجوة مع الغرب».

### الاصلاحات كما يراها مدير وكالة الأمن القومي الأمريكي:

الى أي مدى يمكن أن تؤثر الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد السوفييتي ؟ سؤال يطرحه الجنرال «وليام اودوم» William E. Odom مدير وكالة الأمن القومي، ومن واقع عمله هذا، فإن وجهة نظره بشأن ما يحدث في الاتحاد السوفييتي قد تختلف عن وجهات نظر غيره من الأكاديميين. فهو يعتبر «جورباتشوف ماركسيا بلا قدوة أو نموذج أعلى»، ويقدر منذ البداية «أن الاصلاحات التي قام بها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ولاتت القبول - خاصة الجانب الاقتصادي منها- لا يمكن أن تمضي إلى نهاية الطريق دون نسف سلطة الحزب السياسي الذي يرأسه، و«الامبراطورية» التي يحكمها».

من المفهوم أن اللامركزية الفعالة للاقتصاد السوفييتي يمكنها أن تحقق الكفاءة النسبية له، ولكن

هذه العملية ستتطلب بعض التضحيات، مثل تعطل العمل فى بعض المواقع، وعزل الكثير من الموظفين السياسيين والاقتصاديين عن وظائفهم، وذلك لأن «جورباتشوف» يواجه تحدياً خطيراً يتمثل فى المحافظة على بقاء السلطة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى، والمحافظة على تماسك الدأخلى لهذه الدولة متعددة القوميات.

ويؤكد «أودوم» أن «ميخائيل جورباتشوف» لا يعتزم الانتحار بصدد مايقوم به من اصلاحات، وفى نفس الوقت فإنه ينفى قيامه بثورة فى الاتحاد السوفيتى، ويرى أن مايقوم به.. لا يتعدى أن يكون حملة تطهير إدارية، وهو «تكتيك» استخدمه من قبل القادة السوفيت بنجاح . وبالنسبة «لجورباتشوف»، فإن ما قام به من تحرير للطاقات الكامنة فى الشعب السوفيتى، وارساء قواعد جديدة للتقدم من خلال خطواته الإصلاحية.. قد أُنْعِش من جديد آمال المثقفين والطليعة السوفيتية باعتبارهم حلفاء الذين نجحوا فى حمايته والحفاظ على حملته. وهو يرى أن جورباتشوف وإن استطاع الدعوة الى اصلاح النظام فإنه لا يستطيع أن يشبع احتياجات الشعب بشك كاف.

فمنذ بضع سنوات.. لم يراهن على التغيير فى الاتحاد السوفيتى إلا عدد قليل جدا من المتخصصين فى الشؤون والدراسات السوفيتية، أما الآن .. فقد تغير الوضع، حيث نجد أن صناع السياسة فى الحكومات الغربية ورجال الصناعة والأعمال، والصحفيين والمعلقين، الجميع بشكل عام يهتمون بالقرارات السوفيتية المتتالية لتحقيق الإصلاحات الداخلية، ورغم ان نجاح عملية التغيير سينسب الى «جورباتشوف» بمفرده، إلا أن الطاقم الجديد فى المكتب السياسى للحزب الذى يساند السكرتير العام فى اصلاحاته - قد جرى اختيار معظم أعضائه على يد واحد من أسلاقه وهو «أندريوف»، الذى دشن هذه السياسة الإصلاحية، وأتى «تشرنينكو» Chernenko ليضع هذه السياسة جانبا لتعود مرة أخرى مع «جورباتشوف».

ورغم كل شيء، إلا أن «أودوم» يرى أن المسألة يكتنفها الغموض الذى يبدو واضحا فى كلمة «الاصلاح». ماهى أهداف الاصلاح؟ ولمن ستحقق هذه الأهداف؟ ومن الذى يقف وراء تحقيقها؟ وأى الأولويات سيضعها الاقتصاد الجديد فى اعتباره : أولويات المخططين المركزيين أم أولويات المستهلكين؟ كل المستهلكين أم جماعات معينة منهم؟ باختصار، لمن ستكون هذه الإصلاحات؟ لم يعط جورباتشوف اجابات واضحة عن هذه الأسئلة، ولم تقم اللجنة المركزية بوضع دراسات أو توجيهات من شأنها أن تحدد ما الذى يعتزم الحزب القيام به! ويمضى أودوم فيتساءل مرة أخرى .. الى أى مدى يمكن أن يمضى الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى اذا كان الهدف منه هو إحداث تغيير نوعى يعطى المستهلكين الأولوية والأهمية الكبرى فى مسيرة الإصلاحات الاقتصادية؟ وإلى أى مدى يستطيع هذا الاصلاح المضى قدما لوبقى النظام مركزيا، يعتمد بشكل أساسى على أولويات المخططين؟ ويرى أن «الواقع لا يتمثل فى حالات مفصلة للنظريات الاقتصادية والسياسية، ولكن هذا لا يقلل من فائدة



حالات بعينها من أجل تحليلها»، ويضيف أن «المرء لابد أن يكون حذرا عند تطبيق هذه التحليلات في حالة كونها مجرد أفكار أو تصورات مناسبة لهذا الواقع، وتجديد النموذج الاقتصادي السوفييتي الطابع المخطط مركزيا الذي يعاني من مصاعب كثيرة... هاهي الآن تأخذ دورها في الاصلاحات». ويرى أن الإجابة عن السؤالين السابقين هي «إمكانية حدوث خطوة في منتصف الطريق بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق، تسمح بتلبية متطلبات المستهلكين وعدم تجاهل أولويات المخططين».

والتحليل الاجرائي لهذه الاصلاحات يتطلب ثلاث خطوات :

١ - رسم المعالم المميزة للنظام الاقتصادي السوفييتي التي تمنعه من أداء وظائفه بكفاءة.  
٢ - تحديد المعايير الملائمة التي يمكن على أساسها اعتبار أن تغييرات هيكلية ما قد حدثت بالفعل.

٣ - لابد من حساب مدى تحمل النظام السياسي والاقتصادي لنتائج هذا التغيير الهيكلي.  
ثم يبدأ «أودوم» في عرض بعض المخاطر التي لابد أن يواجهها «جورباتشوف» إذا اختار أن ينجز تغييرا هيكليا، وذلك عن طريق شرح طبيعة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد السوفييتي، فيقدر أن أكثر الأمور التي لا يمكن استيعابها الخاصة بهذا النظام هي العمال أنفسهم.. ذلك أن التصرفات المخالفة للقانون والأنشطة غير المشروعة تشمل معظم العاملين في الحكومة.

ولكن هناك مفتاح لتفسير نجاح النظام في بعض الجوانب، وهو السيطرة المركزية على التخطيط وأولويات مصادر التمويل . «فالجوسناب».. أو اللجنة المختصة بتمويل القطاع الصناعي تعطى بعض القطاعات الأولوية وعلى الآخرين أن يتصرفوا فيما يتبقى وهو عادة ما يكون قليلا ومنخفض الجودة. أما القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية فهما يتصرفان بتمقل، لأنهما يحرزان الأسبقية الكبرى في هذا المجال. وأما القطاع العسكري أو الجيش، فهو مميز بشكل خاص، إذ يمتلك نظاما خاصا يعرف بـ «الوكلاء الحرييين» يضعه في مصاف المشتريين بخلاف كل القطاعات الأخرى. إن هذا النظام يراقب كل خطوات الانتاج من أجل الرقابة النوعية ولايقبل المنتجات ذات الجودة المنخفضة، في حين أن القطاعات الأخرى في سوق المعاملات، وأسواق البيع بالقطاعي، يتعين عليها أن تأخذ مايقدم إليها بغض النظر عن النوعية ومدى الجودة.

هذه الظروف السابقة.. أفسحت الطريق أمام الصفقات غير المشروعة، وتسمى هذه الظاهرة بالاقتصاد المساعد الذي يحافظ على حركة النظام، وفي نفس الوقت يوزع الايرادات والموارد بتفاوت يتمشى مع أولويات واضعي الخطط في المركز . وقد أدى العجز في الايرادات الى مشاكل كثيرة، الأمر الذي دعا بعضا من القائمين على رأس المشاريع والشركات الكبرى الى اعطاء صورة غير حقيقية عن الانجازات التي قاموا بها، مما أدى الى تشتت عمليات تطوير وتنمية الاقتصاد

السوفييتى ما بين أولويات التخطيط المركزى - التى تعكس طموحات قادة الحزب - والاستجابات غير المرضية لهذه الأولويات وخاصة فى مستويات الادارة السفلى.

خيارات جورباتشوف :

نوجه عنايتنا هنا إلى دراسة «چيرماكوڤيتش» التى يناقش فيها الخيارات المتاحة أمام «جورباتشوف»، ويرى أنه مازال يمتلك العديد منها.. وهى :

١ - الرجوع الى نظرية شيوعية الحرب.

٢ - استمرار العمل بنموذج الاقتصاد السوفييتى الطابع الموروث عن «أندروپوف»، بدون إجراء تغييرات مهمة.

٣ - ادخال نظام لامركزى يتناقض مع النظام المألوف، مثل التجربة البولندية للإصلاح فى سنوات السبعينيات.

٤ - تقليد النموذج الاقتصادى المجرى.

٥ - تحقيق النموذج الاقتصادى اليوجوسلافى.

ويرى أن الاختيارات المتاحة «لجورباتشوف» هى الثانى والثالث والرابع على حين أن الأول والخامس.. من الصعب الاعتماد على أى منهما . ويقتضى بقاء نموذج الاقتصاد السوفييتى- النموذج الثانى- المحافظة على الاقتصاديين السوفييت القدامى، والمستشارين السياسيين الذين يرسمون دعائم استراتيجية «نيرة لانعاش الاقتصاد المخطط مركزيا. والجدير بالذكر أن الاقتصاديين الذين ساندوا الخيار الثالث منهم اثنان من أبرز مستشارى جورباتشوف: «آبل آجانبيجيان» "Abel" و«تاتيانا زاسلافسكايا» "Tatyana Zaslaveskaya". أما النموذج المجرى، فيجد أنصاره بين الاقتصاديين النظريين والمستويات السفلى من الإداريين. وطبقا لهذا النموذج فإن صنع القرارات الاقتصادية لابد أن ينتقل من الوظائف الصناعية الى الوظائف الادارية، ومن لجنة التخطيط الحكومية الى مجلس الوزراء.

ومن خلال دراسة القرارات والأهداف النظرية التى اقترحتها الاقتصاديون السوفييت، فإن «چيرماكوڤيتش» يرى أن المعركة الرئيسية تدور الآن بين مؤيدى النموذج المجرى، وأنصار النموذج اللامركزى. أما مؤيدو النظام المجرى فيطالبون بزيادة دور الوظائف العملية، وفصل خطط المشروعات عن الخطة المركزية التى تضعها لجنة التخطيط الحكومية، بالإضافة الى دمج أكثر من ٦٠ وزارة صناعية فى عدد صغير من الهيئات ذات المستوى الأعلى التى تختص بإدارة كل القطاعات، وأخيرا.. فإن المراكز القيادية فى المشاريع لابد أن يتم انتخاب من يشغلونها بواسطة العاملين. وأما



أنصار النموذج اللامركزي فيطالبون بوجود رقابة على المكاسب والأرباح عن طريق وضع معايير جديدة لنظام الضرائب، وصناديق الأجور، والاعانات الاجتماعية، مع استمرار التوزيع المركزي للثروة السلع الاستراتيجية، واعطاء مساعدات مالية لبعض المشاريع والقطاعات التي لا تحقق أرباحا تذكر.

ويعود جيرماكوڤيتش فيقول ان الواقع يثبت أن النقاش الرئيسى يدور الآن بين مؤيدى النموذج اللامركزي وأنصار النموذج الاقتصادى السوفييتى، وذلك خلافا للنتائج التى توصل إليها من خلال دراسته للقرارات والأهداف النظرية . ويستنتج هذه النتيجة من خلال وثيقتين... الأولى: تتضمن الشروط الأساسية الخاصة باعادة تنظيم السياسة الاقتصادية، والثانية: قانون المشاريع الحكومية، وقد تمت المصادقة على الوثيقة الأولى - اجمالا- في اجتماع اللجنة المركزية فى ٢٦ يونيو ١٩٨٧، فى حين أن قانون المشاريع الحكومية الجديد تمت المصادقة عليه فى اجتماع مجلس السوفييت الأعلى فى ٣٠ يونيو ١٩٨٧، وهذا القانون يتضمن اثنتى عشرة قاعدة اقتصادية، تعتبر بمثابة العناصر الأساسية فى خطة «جورباتشوف» لاعادة التنظيم. ويدافع هذا القانون بشكل صريح عن النموذج اللامركزي، ويقدر أن «كل مشروع عليه أن يعطى ربحا صافيا معقولا، وذلك حتى يمكن استغلاله فى دفع الأجور وتمويل اعتمادات المكافآت والعلاوات، واعتمادات تطوير الانتاج والأبحاث والاعانات الاجتماعية». وهناك بعض المواد فى هذا القانون تقترب كثيرا من النموذج المجرى، كتلك المادة التى تنص على «تفويض المشاريع فى إنشاء أقسام أبحاثها الخاصة، والمشاركة فى مشروعات مشتركة مع مشروعات أخرى بمبادرتها الخاصة».

ويشير «جيرماكوڤيتش» الى أن «هناك حدودا قصوى داخل النموذج الاقتصادى السوفييتى الشائع، ذلك أن فكرة قيام المشاريع بالبيع والشراء بلا قيد أو شرط، تمت الموافقة عليها بشكل جزئى، مع اشتراط وجود رقابة صارمة ومعايير من أعلى» الأمر الذى يمكن أن يؤثر فى الاختيارات المتاحة أمام كل مشروع، بالاضافة الى عدم وضع حد أقصى للإيرادات التى يتم الاستيلاء عليها من جانب الحكومة، وذلك على الرغم من تفويض المشاريع فى مراقبة خططها السنوية ذاتيا.

ويضيف أنه كلما عمل «جورباتشوف» على تأجيل البدء فى الإصلاحات الراديكالية، كلما ضعف العون المتوقع من حلفائه. إذ ان الحاجة تزداد الى حماية التغييرات والإصلاحات أيّا كانت بسيطة، فالنموذج المجرى يتطلب استقلالا كاملا للأجهزة الاقتصادية الحكومية، و«جورباتشوف» بمفرده لن تكون لديه الشجاعة الكافية لبدء معركة مع أجهزة الحزب كلها، لأنه - أولا- نتاج لهذه الأجهزة، ولأن هذا - ثانيا - لن يحد من الحقوق والامتيازات المخولة لهذه الأجهزة، وثالثا: لأن ادخال النموذج المجرى سوف يتطلب الحد من رقابة الحزب على النواحي الاقتصادية. ويبدو أن البيان السوفييتى تنتابه المخاوف من خسارة الحزب لتنفيذ السياسى كما حدث فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وبولندا عام ١٩٨١. ولايستدل «جيرماكوڤيتش» على دليل يؤكد ميل «جورباتشوف» الى النموذج المجرى،

بل انه - فى معظم خطابه - يبدو كأنه يؤيد اختيار «اللامركزية» - الأمر الذى كان واضحا فى الخطاب الذى ألقاه فى ١١ يونيو ١٩٨٥ ، والذى استشهد فيه بالمانيا الديمقراطية كنموذج ، حينما ذكرنا ..  
ضمنيا «ان الشركات الصناعية لابد من ان تتشابه مع مثيلاتها فى ألمانيا الديمقراطية».

ويبدو أن «جورباتشوف» ينوى أن يحد من سلطات الوزارات، ليعطى مجالا أوسع للمبادرات الخاصة على مستوى المشاريع. ويؤكد «جيرماكوڤيتش» استنتاجه هذا بالاستناد الى عملية تغيير الأشخاص التى تتم داخل المؤسسات والمعاهد العلمية، ذلك أن الشواهد تؤكد عزم «جورباتشوف» على استئصال أجنحة هؤلاء العلماء الذين لا يؤيدون لا النموذج السوفييتي القديم ولا النموذج المجرى الحديث، هذه السياسة التى بدأت فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤.. عندما قام «تشيرنينكو» - بإعاز محتمل من «جورباتشوف» - بانتقاد اثنتين من المؤسسات العلمية التى كانت تمثل مواقع معارضة للإصلاح.

### اقتصاد يتوق إلى الإصلاح :

وجهة نظر أخرى، يدلى بها «موشى ليون».. مؤلف الكتاب الأول.. ظاهرة جورباتشوف..  
عندما يرى أن الاقتصاد الفعلى actual Economy - الذى يختلف كثيرا عن أى نموذج - هو الآن أكثر مرونة وقابلية للاستجابة الى الإصلاحات بشكل قد يفوق ما كان متوقعا . ذلك أن النظام الاقتصادى السوفييتى ليس وحدات متراسة أو جامدة لاهياة فيها، وإنما هناك أخذ وعطاء بين المصانع والمكاتب والأقسام الادارية الحكومية، وهناك اختلافات فى وجهات النظر بين البيروقراطيين فى الوزارات والمنتجين الفعليين، وهناك مشاريع ومؤسسات تجارية يمكنها أن تستغل أهداف التخطيط الحكومية المتواضعة لتفرض أسعارا عالية لمنتجاتها، ولكن هذه الامتيازات الاحتكارية ليست كذلك التى تتمتع بها الشركات فى الغرب.

ويرى «ليون» أن النظام الاقتصادى قابل للإصلاح، وذلك على النقيض مما يروج له الكثير من المراقبين. وقد بدأ هذا واضحا فى دلائل كثيرة سبقت الدعوة الى الإصلاح . فعلى سبيل المثال.. نرى مديري المصانع قد طوروا كثيرا فى النظريات الجامدة من أجل معالجة وتحقيق الخطط الحكومية المفروضة عليهم، ومن أجل الدفاع عن أنفسهم فى مواجهة أهداف التخطيط غير الواقعية أحيانا، ومن أجل أن «يجعلوا النظام يعمل رغم أنه» - حسبما يرى ليون..

ان الاستراتيجية الجديدة تدفع المنتجين السوفييت الى تطوير أساليبهم القديمة فى العمل، وتظهر ميلا لفتح الباب أمام قطاع خاص نشيط ذاتيا، مع وجود استثمارات أجنبية، ومشاريع مشتركة، ومن ثم الدخول الى الأسواق العالمية، وكل هذا يمكن أن يسهم فى إصلاح النظام الاقتصادى.

وفى هذه الأسواق الجديدة، فإن الشركات السوفييتية يتعين عليها تحقيق أرباح مالية، مع مراعاة ..



المصلحة الوطنية.. لهذا.. فإن «ليون» يقدر - على الضد من «چيرماكوڤيتش» - أنه «ليست هناك رغبة داخل القيادة السوفييتية أو بين الاقتصاديين السوفييت في التخلي عن التخطيط المركزي». ويشير الى عامل مهم في نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي .. وهو اعطاء العمال مزيدا من الحقوق في أماكن العمل، وسلطة البت في أمور الادارة، ومشاركة أكبر في الاصلاحات، ومن ثم دعم هذه الإصلاحات بصورة متزايدة.

## القسم الثاني : المحور الاجتماعي

يبدأ «رالف كلیم» Ralph S. Clem الأستاذ بقسم العلاقات الدولية بجامعة «فلوريدا» دراسته بإبداء دهشته الشديدة من تحول الدراسات المتعلقة بالاتحاد السوفييتي من مادة لا حياة فيها الى مادة مثيرة للاهتمام. ويبرر ذلك .. «بأن الاتحاد السوفييتي قد أصبح أكثر دول العالم إثارة للاهتمام بسبب مجموعة التغييرات العميقة التي بدأها السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي وأنصاره باسم البريسترويكا». هذه التغييرات التي تتضمن عناصر سياسية، واقتصادية واجتماعية وثقافية - يحتمل أن تمتد اثارها على النظام السوفييتي بشكل يفوق كل التصورات. وباختصار .. فإنه يرى أن «هذه التجربة ستؤثر تأثيرا جوهريا على مسار حياة الشعب السوفييتي ككل».

وقبل محاولة الاجابة عن الأسئلة الحيوية حول احتمالات نجاح البريسترويكا.. فإن «كلیم» يرى أنه من الأهمية بمكان أن نجيب عن التساؤل التالي.. لماذا يعتبر هذا التحول الراديكالي- الذي يتضمن الكثير من المخاطرة شأنه شأن أية سياسة جديدة .. لماذا يعتبر هذا التحول ضروريا ؟ ويرى أن تفهم أوجه البرنامج الاصلاحى لـجورباتشوف لن يكون أمرا سهلا، لأن المشاكل التي دعت الى القيام بالمجازاة ثورية فى النظام الاجتماعى والاقتصادى هى مشاكل متعددة الأوجه وبالفة التعقيد، ولذلك لن يكون من السهل ايجاد حلول سريعة لها على المدى القصير.

ويرى «كلیم» أن الهدف النهائى للبريسترويكا هو إعادة النظر فى الاقتصاد السوفييتي ليتغلب على معدلات النمو المنخفضة التى منى بها على مدى سنوات طويلة، ويؤكد أن أكثر نقاط البرنامج أهمية هى بالأساس اقتصادية.

وينتقل بعد ذلك الى الجانب الاجتماعى للبريسترويكا، مع الإشارة الى الروابط بين القيادة السياسية والمجتمع والاقتصاد، ويحاول أن يضع مجمل العلاقات بين المجتمع والبريسترويكا فى إطار واحد معبرا عنها بعبارة «العقد الاجتماعى بين المواطن السوفييتي والقيادة السياسية». ويقدم عددا من أكثر التحديات الحاحا التى تواجه جورباتشوف وسياسته الجديدة، مثل طبيعة العلاقات الداخلية فى المجتمع، ليعود مرة أخرى مؤكدا أن نجاح البريسترويكا مرهون بتطور العقد الاجتماعى الجديد بين القيادة السياسية والشعب الذى يتركز على قواعد أكثر أهمية من تلك الموجودة الآن، ويرى أن التغيير وإن كان يمكن أن يفضى فى النهاية الى المزيد من الحماس ورفع معدلات الانتاجية، إلا أنه يمكن أن يفضى الى المزيد من الظلم، الأمر الذى يزيد من فرص حدوث التقلبات السياسية أو عدم الاستقرار السياسى.



و يشير الى أن البريسترويكا لو سارت بهدوء فى مراحلها الأولى وبدون أية مقاومة أو سخط من جانب البيروقراطيين أو العمال أو المستهلكين، لاعتبرنا أن شيئاً لم يتغير في الواقع، ذلك أن التغييرات التى ستتولد عن إعادة البناء لابد أن ينتج عنها - فى مراحلها الأولى على الأقل - بعض من مظاهر التوتر السياسى والاجتماعى.

### قوة العمل :

تحت هذا العنوان يناقش «كليم» مشكلة احتكار بعض الجمهوريات السوفييتية لمصادر الثروة، ومن ثم تمتعها بمستويات معيشية عالية، الأمر الذى ينطبق على الجمهوريات الشمالية فى أوروبا (جمهوريات البلطيق) وجمهورية «روسيا الاتحادية» فى حين تعاني بعض المناطق الأخرى من نقص حاد فى السلع، وبمكانة متدنية فى مشاريع الخطط الخمسية. ويرى أن هذه المشاكل يمكن أن تهدد النجاح برنامج الإصلاح. فبينما يدعو «جورباتشوف» الى مزيد من الاستخدام الفعال لرأس المال المستثمر، ويقترح سياسات استثمارية من شأنها أن تساعد كل المناطق باتجاه التطور الصناعى، فإن المناطق الغربية فى الاتحاد السوفييتى التى يغلب عليها العنصر الروسى والسلاوى تتمتع بنصيب الأسد من الثروة، والسياسة التى تفضل إقليمياً على آخر وجماعة عرقية على جماعة أخرى من شأنها أن تهدد البرنامج بأكمله.

### العامل العرقى :

إذا كان «كليم» قد ناقش المشكلة العرقية أو القومية فى الاتحاد السوفييتى تحت العنوان السابق بشكل غير مباشر، وباعتبار أنها لم تكفِ الموضوع الأساسى، ولذلك ناقشها من خلال منظور توزيع الثروات الطبيعية والخطة الخمسية فقط - فإنه يفسح المجال لينقاشها من منظورها الاجتماعى.. فيقول ان سيطرة العنصر الروسى على المناصب الادارية العليا فى الدولة، حتى خارج «جمهورية روسيا»، من أكثر الأمور مدعاة للتذمر فى المجتمع السوفييتى، وتعتبر بمثابة قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر فى أية لحظة . وبالتأكيد فإن «جورباتشوف» يدرك مدى خطورة المسألة العرقية، الأمر الذى حدا به الى وصفها بأنها.. «أكثر القضايا أهمية فى المجتمع السوفييتى». وقد كان من المحظور تماماً التطرق الى المشاكل العرقية أو القومية قبل سياسة العلاتية، التى أنفضت الى ثورة سياسية فى «كازاخستان» وجمهوريات «البلطيق» وأخيراً فى «أرمينيا». هذه الأحداث قد يكون لها تأثير بالغ الخطورة لأن المجتمع السوفييتى متعدد القوميات، ومن شأن هذه المشاكل أن تغذى وتعضد من بأس هؤلاء الذين يعارضون برنامج «جورباتشوف» الإصلاحى. ولكنه يعود فيقول ان خطة «جورباتشوف» التى تسمح للعمال بانتخاب رؤسائهم وانتخاب الموظفين فى المناصب العليا قد تعمل على تخفيف حدة هذه المشاكل، ولكن سيبقى العنصر الروسى - رغماً عن ذلك - هو العنصر المتمتع بالأفضلية والتمييز.

## مسائل الشيخوخة والصحة :

الاتحاد السوفييتي شأنه شأن العديد من الدول الصناعية المتقدمة، التي تعاني من زيادة أعداد كبار السن . إذ تشير الإحصائيات الى أن السكان الأكثر من ٨٥ سنة من النساء، والأكثر من ٦٠ سنة من الرجال ستكون نسبتهم الى إجمالي السكان ١٨.٣٪ و ١٩٪ في عام ٢٠٠٠. ويرى «كليم» أن المعاش الذي تقدمه الحكومة لكبار السن والمتقاعدين لا يتيح لهم سوى مستوى معيشي يتدنى كثيرا ليقترّب من خط الفقر. ويشير أيضا الى اهتمام «جورباتشوف» بهذه المسألة وتعهده برفع مستوى معيشة المتقاعدين، بالإضافة الى تأكيداته على رفع مستوى الرعاية الصحية، وتحسين أجور جميع العاملين في مجال الصحة.

## سياسة العلاقات :

ان سياسة العلاقات حسب ما يرى «وليام اودوم» - قد خلقت في الاتحاد السوفييتي مناخا لم يجرؤ أحد من المحللين الغربيين على تصور امكانية حدوثه. فقد تعالت أصوات النقد في الصحافة، والمسرح، والسينما، وخلال أحاديث ومناقشات العامة وتطور الأمر في أحيان كثيرة الى القيام بالمظاهرات والاضرابات. وتعالّت هذه الأصوات والأشكال المختلفة من النقد والاحتجاج بشكل أثار الدهشة في الأوساط الغربية . ومن خلال الخطب والاقتراحات ومشاريع القوانين وبعض القوانين الجديدة والمقالات الرسمية وغير الرسمية، فإن الغربيين - مثلهم في ذلك مثل المواطنين السوفييت - قد خرجوا باستنتاجات متباينة حول أهداف وأساليب التغيير، بعضها قد يتناقض الى درجة تدعو الى الدهشة. ثم إن اقتراحات إعادة البناء التي تقدم بها الحزب قد أثرت في العديد من مجالات الحياة في المجتمع السوفييتي، مثل التخطيط المركزي ومشكلة التسعير، والدور المتزايد للقانون، وتقلص دور الرقابة على المطبوعات، كل هذه القضايا طغت على أحاديث العامة بالنسبة للسياسات الجديدة.

ويرى «أودوم» ان الاتحاد السوفييتي يمر بمرحلة انتقالية لم يسبق لها مثيل في تاريخه، هذه المرحلة يكتنفها الكثير من المخاطر الجوهرية التي يمكنها أن تهدد النظام نفسه، ويتساءل .. هل من الممكن أن تلجأ القيادة الى قمع بؤادر العلاقات، وهذه الأصوات التي تعلو معلنة رفضها لتصور السكرتير العام عن البريسترويكا؟ ويجيب.. ربما يحدث ذلك، ولكن لن يكون الأمر كما كان في السابق، وإذا حدث فإن أثره سوف يمتد الى جماهير الشعب فحسب، أما المثقفون.. فإن أمرهم يختلف؛ إذ قطع «جورباتشوف» شوطا واسعا في محاولة جذبهم كحلفاء له في مسيرته من أجل إعادة البناء، وقيامه باطلاق سراح «اندريه زاخاروف» المنشق السوفييتي الشهير من منفاه في مدينة «جوركي» والسماح له بالظهور في التلفزيون الأمريكي - هو مؤشر على المدى الذي يمكن أن يذهب إليه «جورباتشوف» في سياسة العلاقات.

المثقفون :



دعا «جورباتشوف» المثقفين.. فى الداخل أو المهاجرين منهم الى المشاركة فى مسيرته التى هى فى واقع الأمر حملة تطهير من البيروقراطية. وبشكل عام.. فإن كثيرا من المثقفين السوفييت المهاجرين قد وافقوا على هذه الدعوة، ولكن ماذا سيحدث لو أن هذه المسيرة الاصلاحية لم تثمر النتائج المرجوة منها؟ ماذا سيفعل المشاركون فيها؟ وماذا سيكون رد فعلهم؟ وهل بإمكانهم التغاضى عن الفشل بسهولة؟ كل هذه التسؤلات يطرحها «أودوم»، الذى يرى أن «جورباتشوف» سيجد أن تجاهل آمال وأحلام المثقفين من الأمور الصعبة. وفى ضوء الاحتمالات المحدودة لتغيير النظام، فإن المثقفين لابد أن يشعروا بالمرارة والاختناق، ويديروا ظهورهم للبريسترويكا، وسيكون على «جورباتشوف» فى هذه الحالة.. اما العودة الى سياسة القمع الشامل وإما اباحة أنشطة المنشقين والمخالفين. ولكن لن يتنازل كل المثقفين عن مساندة النظام فى حالة زوال وهم البريسترويكا، بل أن بعضا منهم سوف يستوعب مخاطر التقلبات السياسية التى يمكن أن تعصف بهذه الحركة الشجاعة للتغيير، وسيشارك الحزب مخاوفه من فقدان السيطرة على أوروبا الشرقية.

ويؤكد «أودوم» أن أخطر النتائج .. غير المقصودة لسياسات جورباتشوف ستكون «استقطاب المثقفين» فى معسكرين.. الأول .. سيبقى مؤيدا للنظام، والثانى سيتخلى عن أى أمل فى حدوث تغييرات ثورية من خلال النظام، وسيتحول الى معارضة راديكالية، وإن كان بعض المراقبين يرى أن هذا الاستقطاب قد حدث فعلا.

وظاهرة استقطاب المثقفين فى روسيا ليست بالظاهرة الجديدة، فقد حدثت خلال القرن التاسع عشر فى أثناء فترة حكم «نيقولا الأول»، فهم لم يساندوا السياسة الصناعية التى بشرت بالآمال والوعود فى العقود السابقة للحرب العالمية الأولى، وبعد الثورة استغل بعض المثقفين ملكاتهم الفكرية لدعم سياسة القمع ابان حكم ستالين.

ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه، ذلك أن وضع الجماعات العرقية قد أصبح اليوم أكثر أهمية، هذه الجماعات لها ثقافتها الخاصة ومثقفوها الذين يشاركون فى عملية الاستقطاب، بالإضافة الى وضع دول شرق أوروبا، هذا بالإضافة الى أن حجم من يعرفون القراءة والكتابة والبناء الاجتماعى قد تغير تماما اليوم، الأمر الذى ينطبق على دور الطبقة العاملة الصناعية وصفوة العلماء.. ولكن هاهى نفس الظاهرة (الاستقطاب) تعود لتطل برأسها من جديد.

ولاينسى «أودوم» دور المؤسسة العسكرية والجيش، فقد تزايد عدد الصباط والجنود بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ الروسى أو السوفييتى، ويتمتع هؤلاء بمستوى ثقافى وتعليمى مرتفع. فهل يمكن أن يبقى هذا القطاع بعيدا عن عملية الاستقطاب والفرز فى الدوائر المدنية للمثقفين؟ يرى «أودوم» أن المعلومات المتاحة فى هذا الشأن أقل من مثيلاتها بالنسبة للجماعات الأخرى، ولكنه يؤكد أن الاستقطاب داخل الجيش لابد أن يذنع الى الهاوية، لأن الضباط المتدمرين والساخطين يختلفون تماما عن العلماء أو الكتاب أو الطلبة الساخطين، وذلك بفضل امتلاكهم سلطة القيادة ومهارات منظمة يمكن أن تفجر حركة راديكالية لا يعلم أحد الى أين ستؤدى.

## القسم الثالث : المحور السياسى

يعتبر «موشى ليون» أن البرنامج السياسى الذى أعلنه «ميخائيل جورباتشوف» انما جاء كمحاولة للاستجابة للحقائق الموضوعية الجديدة التى سادت المجتمع السوفييتى . ومع أن هذا المجتمع قد تغير بشكل كبير فى العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أن الجهاز أو النظام الحكومى المسيطر على الأمور الذى ألقى بظلاله على مختلف المواقع، قد استمر فى العمل بنفس الطرق والوسائل والنظريات القديمة التى تبدو الآن متخلفة أكثر مما يجب.

لم يكن التخلف نتيجة احتفاظ النظام السياسى بنظريات وأساليب الثلاثينيات فحسب وإنما أيضا لكون معظم أساليب الحكم الاتوقراطى الذى ساد فى هذه الفترة لا يزال يؤثر على العقلية السياسية للحكام الذين تعودوا على ممارسة الحكم بدون وجود رقابة فعالة من أسفل. ان احتكار السلطة ونظام الرقابة الصارمة على المطبوعات وغير ذلك من رتوش وزخارف السلطة المطلقة قد أعطى لقادة المستويات العليا- والأقل منهم - والبيروقراطيين فرصا واسعة لاستغلال مناصبهم، والادلاء بمعلومات خاطئة ومضللة، والكذب أحيانا.. من أجل اخفاء الأخبار والحوادث السلبية والأنشطة المعارضة.

هذا التناقض والكذب داخل مستويات الحكم العليا كان واضحا أيضا لدى المثقفين، حيث ان الفئات الجديدة التى كانت محرومة من فرص المشاركة الايجابية فى الحياة السياسية لم تحاول تغيير هذا الوضع.. إضافة إلى ذلك.. فإن أعضاء الحزب أصبحوا لايهتمون بالسياسة.. شأنهم شأن عامة الشعب، وحاولوا التعبير عن ذاتهم فى نواح متعددة من الممارسات الأيديولوجية غير الرسمية، حتى ان بعض هذه الممارسات اتسم بالرجعية.

هذه «اللامبالاة السياسية» المنتشرة فى مختلف الأوساط، عبرت عن نفسها فى مشاكل اجتماعية ظهرت لدى أولئك الذين لم يجد النظام الحاكم ما يقدمه إليهم. ذلك أن هذا النظام لم يتعود على اقامة حوار مع مواطنيه، ولم يستطع أن يؤهلهم لمثل هذا الحوار، الأمر الذى أتاح لبعض المجموعات - التى لاتهم بمجريات الأمور السياسية - أن تدعى اهتماما زائفا بالسياسة والمشاركة السياسية من أجل الحصول على أفضل المكاسب مقابل أقل مجهود.

إن الخط الجديد فى الاتحاد السوفييتى يدرك خطورة هذا الوضع وضرورة العمل على تغييره، لذلك فإن تغييرا جزئيا أو منحاذا.. أو إصلاحا قطاعيا لن يكون كافيا فإصلاح الاقتصادى - على سبيل المثال - لا يمكن أن يتم بمعزل عن فهم الواقع الثقافى والمشاكل الاجتماعية، وعن الإصلاحات الجزئية لهذه المشاكل وتفاصيل الحياة الاجتماعية الصغيرة، أو عن بيروقراطية الدولة.



وإذ يميل أغلب القادة الجدد المثقفون الى العلائية، لإدراكهم مدى التعقد المتبادل بين النواحي الرئيسية فى الحياة الاجتماعية، نجد أن شعاراتهم وبرامجهم متأثرة بشكل كبير بالأفكار التى اقترحتها علماء الاجتماع. وفى هذا السياق، فإن استعمال «جورباتشوف» كلمة «ثورة» خلال مؤتمر الحزب السابع والعشرين يبدو مبررا . ولو قدر لهذه الثورة النجاح لأصبح الأمر يتطلب مساندة واسعة من كافة الفئات الاجتماعية. وهذه المساندة من المهنيين والمثقفين هى من الأهمية بمكان، نظرا لما طرأ على العلوم والأعمال الادارية والذهنية من تقدم تقنى. وترحب القيادة الجديدة بنشاط هذه الفئات ومشاركتها فى العملية السياسية، وهو الأمر الذى لم تستطع بيروقراطية الدولة تحقيقه من قبل، وتتبدى مظاهر ذلك فى اشباع الحاجات المختلفة، والجديدة، والاستقلالية، وتيسير تدفق المعلومات، والاستعداد للخضوع لحكم رأى العام - أيما كان. والآن .. فإن الاتحاد السوفييتى به الكثير من الكوادر القادرة واللازمة لضمان المشاركة فى إنعاش العملية السياسية.

وفى نفس الوقت، فإن الطبقة العاملة .. لا بد أن تكون مقتنعة بما يحدث من تغييرات، لأن الاصلاحات السياسية والاقتصادية المهمة لا يمكن أن تنجح بدون مشاركة وموافقة العمال . والحرس القديم يعرف كيف يشير استياء العمال ضد بعض مظاهر الاصلاح السلبية، ولكن .. لا بد من تضامن وتعاون الجميع.. لأن العمال - بخلاف الطبقات الأخرى - يتعين عليهم الاقتناع بأن الأخذ والعطاء السياسى الذى تعرضه القيادة عليهم .. هو دعوة جادة للتفاهم ولأن الحكومة تريد أن تستمع وتتوصل الى اتفاق عن طريق التسوية.

ومن أجل تحقيق هذا، والبدء فى لعبة سياسية جديدة، فإن القيادة عليها أن توسع نطاق النظام السياسى، أو بمعنى أدق.. تخلق نظاما جديدا، بعد أن أدركت أن الأشكال التنظيمية الحكومية التى وثقت بها قبلا: اتحادات العمال، النوادي والمنظمات الشبابية - كان دورها السياسى محدودا وعاجزا عن المجاز الأهداف الثانوية من السياسات الحكومية فهذه القنوات السياسية والاجتماعية الضيقة والقليلة لم تكن تسمح بالمشاركة السياسية بشكل فعال وجدى.

### الحزب الشيوعى السوفييتى :

يرى «موشى ليون» أن أعضاء الحزب لم يكن لهم رأى فى عملية صنع أو تنفيذ السياسات، الأمر الذى وضع الحزب وجها لوجه أمام سؤال جوهرى : لو أن هناك مأزقا الآن.. فمن هو المسئول عنه إن لم يكن الحزب مسئولا؟ ولقد كان الحزب هو الهدف الطبيعى لكل الاتهامات. ويتفهم قاداته الجدد.. أنه من أجل تثبيت المصداقية لدى العالم بأن الخط الجديد حقيقى وأصيل، وقادر على تحقيق أهدافه، فإن الحزب لا بد أن يخضع لانتقادات حادة من خلال قاداته أنفسهم، وبدون هذا اللوم الرسمى، فإن الاشتمزاز سوف يتولد لدى جماهير الشعب بسبب الرياء والنفاق الذى يترك بصماته. لذلك فقد أدرك قادة الحزب ضرورة عودته إلى المبادئ الأساسية - من أجل التمهيد للاصلاحات - وعزل كوادره

المحافظة والجامعة، وضرورة أن يصبح مرنا سياسيا الى الحد الذى يمكنه من الاشراف على التغييرات الضخمة وإعادة تخطيط وتقييم النظام بأكمله.

وهناك الكثير من يتشككون فيما يجري بين أفراد الشعب السوفييتى، فلقد سمعوا الكثير عن المقرطة، وعن الحديث الصريح أو العلى، وذلك فيما يتعلق بمختلف أوجه الحياة فى المجتمع السوفييتى، وسمعوا أيضا عن القضاء على البيروقراطية الادارية، واعتادوا على الوعود الجوفاء والشعارات المناققة، وهؤلاء يرون أن التصريحات الجريئة الأخيرة الصادرة عن القيادة .. ماهى إلا مجرد سفسطة لغوية.

وتدرك القيادة الجديدة أن إعادة تنظيم الحزب داخليا سوف تتقلب على كل هذه الشكوك، رغم أن هذه العملية تبدو صعبة، وذلك فى الوقت الذى تتضامن فيه الجهود لدفع الاصلاحات الى الأمام، والقضاء على مراكز المقاومة المضادة للتغيير، فقد أثارت شعارات وأهداف إعادة البناء معارضة متنامية وقوية داخل الحزب والجهاز الحكومى وفى أوساط العمال غير المهرة الذين يتقاضون أجورا مرتفعة.. وفى الأوساط المحافظة بشكل عام. ومن بين هؤلاء المفكرين أولئك الذين لم يتصوروا لروسيا أى شئ عدا حكم تسلطى صارم.. سواء فيما يختص بالأيديولوجية أو الدين.. أو المسألة القومية.

ولقد كانت لحظات مرعبة تلك اللحظات التى استمع خلالها البيروقراطيون الذين يتخذون موقفا دفاعيا قوميا طبقا لامتيازاتهم وسلطاتهم - الى توبيخات حادة من «جورباتشوف» وجماعته، وينطبق هذا أيضا على الكوادر المحافظة فى الحزب. لقد شعر هؤلاء جميعا بأن عالمهم مهدد بالزوال؛ ذلك أن ضربات المناجل التى أطاحت بالكثير من الموظفين والحزبيين قد ولدت الذعر لدى الكثيرين من الذين لم يتم التخلص منهم بعد.. سواء عن طريق إحالتهم الى التقاعد.. أو الحد من امتيازاتهم. وتنبأ البعض بأن هذا سوف يؤدى الى انشقاقات واسعة فى صفوف الحزب، ومن ثم سوف يؤثر على النفوذ الحكومى والوحدة الأيديولوجية بينهما (أى الحكومة والحزب) الأمر الذى سيعقبه حتما .. انهيار النظام.

ويرى «ليون» أنها «لحظة درامية» فى تاريخ الحزب، تلك التى يجد نفسه فيها موضع تحد سواء من الداخل أو من الخارج - داخليا، من أعلى، من قاداته، أو من أسفل، عن طريق كوادره القاعدية . ويرى أيضا أن القوى المعادية للاصلاحات سواء فى الحزب أو فى الحكومة .. سوف تحاول تجميع صفوفها لتصبح أكثر قوة وصرامة فى التعبير عن معارضتها بهدف تدمير الاصلاحات.

الديمقراطية ودور الحزب الشيوعى :

«اننا نريد مزيدا من الاشتراكية.. ومن ثم مزيدا من الديمقراطية» - ميخائيل جورباتشوف.

هل يمكن تصور حكم ديمقراطى فى بلد ليس به إلا حزب واحد؟ يخصص «موشى ليون» فصلا كاملا فى كتابه الإجابة عن هذا السؤال. ويقول ان قوة المعارضة «جورباتشوف» وسياساته قد دفعت بعض المراقبين إلى القول مرارا وتكرارا بأن المؤسسات السوفييتية - الحزب، والبيروقراطية، والنظام الاقتصادى - هى مؤسسات جامدة وغير مرنة وغير قابلة للتغيير، وعلى هذا الأساس فقد راهنوا على سقوط محتوم لما يسميه بالخط الجديد.

ولكن اذا كانت المؤسسات السوفييتية جامدة و غير مرنة وغير قادرة على الحركة وشوبها القصور الذاتى وغير فعالة وعاجزة عن احداث الأثر المطلوب.. إلخ - فكيف تمكن «جورباتشوف» من الوصول الى السلطة؟ سؤال آخر.. كيف استطاع «خروشوف» - صنيعة «ستالين» الذى تفوق عليه - النجاح فى القيام باصلاحات مهمة ؟ إن الطريقة الوحيدة التى يمكن للمرء من خلالها أن يدرك كيف ولماذا ظهرت ضغوط قوية متواصلة ومتكررة من أجل الاصلاح داخل هذ المؤسسات التى يفترض هؤلاء المراقبون انها جامدة - هى التسليم بأن هناك تغييرات ومحولات كثيرة قد حدثت وتراكمت داخل النظام خلال العقود الماضية وأن هذه التغييرات أثبتت انها غير كافية. ان الحقيقة التى لاجدال فيها.. هى ان التحدى الحالى للحزب والجهاز الحكومى.. يأتى من خلال مصدر التأثير نفسه، ولهذا.. فإن هذه المؤسسات قد خاضت - لبعض الوقت - نضالات عنيفة فى أثناء القيام بتغييرات مهمة وأساسية.

لقد خلق الاتجاه الجديد نحو «المقرطة» عددا من الأسئلة التى سوف تناقش لفترة طويلة فى الاتحاد السوفييتى أو خارجه وهى هل للمقرطة أي معنى فى ظل الحزب الواحد؟ هل ستؤدى مسيرة المقرطة بالضرورة فى النهاية الى نظام التعدد الحزبى Multiparty's system؟ هل باستطاعة الحزب الواحد أن يقدم مخرجا له معنى للآراء السياسية المعارضة وجماعات المصلحة والنفوذ المقاومة بدون أن يدمر نفسه؟

هذا هو نوع الأسئلة الذى يفرع الأحزاب الراسخة، أو الذى يوجه الى الاصلاحيين متهما اياهم بتقويض الاشتراكية . وعند الكثير من المراقبين الغربيين.. فإن الدعوة الى «المقرطة» ماهى إلا جولة أخرى من «النفاق المعتاد» أو «السهل الممتنع» الذى يستحيل فى ظل نظام الحزب الواحد..

ويتأمل «ليون» عدة أفكار فى مقدمتها ماذا لو حدث وتردد «جورباتشوف» فى مسيرته هذه؟ ويقدر «ليون» أن المسألة ستبدو فى هذه الحال وكأنه قصد اضعاف قوة الحزب، ذلك أن ماينادى به من معايير للاصلاح داخل الحزب - الهجوم على الامتيازات والمناصب، عمليات التطهير، الشعارات الجديدة، الانتخابات داخل الحزب : هى مخاطرة من شأنها أن تؤدى الى اضعاف الحزب لو لم تستمر الى النهاية وتحقق المرجو منها، وهو خروج الحزب أشد قوة وأكثر تنظيما واحكاما من أى وقت مضى. ولكن «ليون» يضيف أن أيا من الاصلاحات المستهدفة لن يكون من شأنه تقويض التفوق السياسى للحزب، وتلك مسألة يتفق عليها الجميع وليس المتشددين فقط. ويرى أن اصلاحات «جورباتشوف»



- طويلة المدى - لابد ان تتم مراقبتها والاشراف على تنفيذها من خلال هيئة سياسية قومية قادرة على القيادة، بالاضافة الى أن الجهاز الحكومى المقاوم لابد أن يتم الضغط عليه من أسفل عن طريق اثاره المواطنين باتجاه ذلك، كما أن القطاعات المدنية والحكومية والاجتماعية المعارضة لابد أن يجرى الضغط عليها من أعلى، ليس من قبل الزعماء فحسب ولكن بواسطة الحزب ككل، شريطة أن يتعلم قواعد اللعبة السياسية الجديدة.

والفكرة الثانية هى هل سيؤدى الضغط النهائى الى الاستجابة لبعض المطالب الخاصة بنظام التعدد الحزبى؟ يتصور «ليوين» صدد ذلك أن القيادة سوف تنوء وتشيد بالتقاليد والأعراف والمصالح القومية لتتجنب الاضعاف الشديد للحزب، إن لم تقل «تفتيت» الحزب ككل، وأن هذه الحركة سوف تكتسب تأييدا شعبيا عارما. وبالنسبة للحزب الذى يعتبر الموازن الأساسى للنظام، فإن عليه أن يصقل ويجدد مفاهيمه وصورته، إذ هو المؤسسة الوحيدة التى بإمكانها أن توجه وترأس عملية اصلاح النظام كله.. دون أن تتعرض الدولة والحكومة للخطر خلال هذه العملية.

والفكرة الثالثة هى أن الخط الجديد يقصد بكلمة «مقرطة» «زيادة المشاركة الجماهيرية فى الحياة السياسية من أجل تأكيد الحريات السياسية والحريات الأخرى، ومن أجل أن يلعب الحزب دور السياسى، لادور الحكومى أو الادارى الذى يقوم به بشكل أساسى الآن». وعليه.. فإن هذا المفهوم يختلف تماما عن نظام التعدد الحزبى فى الدول الغربية.

إن خلق حياة سياسية فعالة وديناميكية يمكن أن يقدم ما هو أكثر من «مجرد مشهد ديمقراطى لاقت للنظر»، إنه يستطيع أن يلعب دورا مؤثرا للرأى العام : صحافة حرة نشيطة، تحليل علمى للمشاكل العامة، فتح مناقشات سياسية فى الحزب. ومثل هذه الممارسات سوف تتيح الفرصة أمام الرأى العام وأصحاب المصالح للتعبير عن مشاكلهم، وفى نفس الوقت فإن الحزب سيصبح جماهيريا.. إذا مادعا الى الرجوع والاحتكام الى الشعب عن طريق الاستفتاء، أو عن طريق السماح بمناقشات جادة وحقيقية فى السوفييتات. ويضيف ليوين.. ان مثل هذا التطور لا يمكن أن يحدث خلال اسبوع، وإنما تلك اشارات معقولة توضع المدى الذى يمكن أن تذهب اليه المقرطة وما الذى تغير فى عملية الاصلاحات الحالية.

### المناخ السياسى :

أما التأثير المتبادل بين المناخ السياسى ومسيرة الاصلاحات .. فتلك قضية يتعرض لها «ولاديلاد جيرماكوڤيتش».. مقدرا أن تعريف كلمة «الاستقرار» stalilityn أو «عدم الاستقرار».. هو أمر أكثر صعوبة من تعريف «الركود الاقتصادى» - على سبيل المثال. ويعرض جيرماكوڤيتش لبعض الاحصائيات والجداول التى يخرج منها بعدة انطباعات.. فىرى أنه يمكن التمييز بين فترتين وسببين أساسيين للتغيير:

١- التغييرات التي حدثت في الخمسينيات بسبب العوامل السياسية بشكل رئيسي واقتصرت على المجال التنظيمي المنشأ الاقتصادي.

٢ - التغييرات التي حدثت في الستينيات وفي عام ١٩٧٣.. والتي جاءت ردا على كل من العوامل السياسية والاقتصادية.

أما أحدث الإصلاحات أي تلك التي جرت خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ ثم في ١٩٨٤ - فقد بدأت من منطلقات اقتصادية بشكل أساسي، وركزت على التغييرات الوظيفية في الجهاز المالي، ويبدو أن هذه الإصلاحات قد اقترنت ببعض الأسباب السياسية، الأمر الذي أدى إلى إعادة بناء الجهاز التنظيمي، وتغييرات في الصفوة السياسية، وأدت الأسباب الاقتصادية إلى تغييرات في أنماط ضوابط التمويل، ولكنها تركت الصفوة الحاكمة كما هي.

ويؤكد «جيرماكوڤيتش» أن السبب الحقيقي للتغيير في الاتحاد السوفييتي يمكن الكشف عنه من خلال نتائج الإصلاح، وليس من خلال أسبابه المعلنة. باعتبار أن نتائج الإصلاحات التي تمت خلال الفترة الماضية هي سياسية بالدرجة الأولى. وفي هذا الصدد فإن «جيرماكوڤيتش» يعزو الإصلاحات الاقتصادية التي حدثت في الاتحاد السوفييتي خلال الخمسة والثلاثين عاما الماضية إلى العوامل السياسية لا إلى العوامل الاقتصادية حيث كان الهدف - في تقديره - من هذه الإصلاحات هو استبدال أعضاء الصفوة السياسية القديمة.

وفي فترة ما بعد الحرب، كانت أقوى معركة سياسية هي تلك التي دارت بين «ستالين» ومجموعة «خروشوف» عام ١٩٥٥، ونتج منها أكثر التغييرات الراديكالية في الاتحاد السوفييتي أي التغييرات التنظيمية.. التي تضمنت إلغاء الهيكل الفرعي للاقتصاد لمصلحة الهيكل الاقليمي. وحدثت المعركة السياسية الثانية المهمة بين «خروشوف» ومجموعة «بريجنيف» عام ١٩٦٠؛ وهذه تمخضت عن الإصلاحات التي قام بها «كوسيجين». وبشكل عام فكلما اشتد بأس جماعات المعارضة - داخل الحزب - كلما كانت الجهود المطلوبة أكثر وأعرق، وذلك حتى تتمكن الصفوة الجديدة من القيام بإصلاحات راديكالية واسعة.

ولكن المسألة اختلفت في السبعينيات، إذ بدأ واضحا مدى توحيد القيادة السوفييتية.. الحزب، والحكومة، والدليل على ذلك.. أن أحداث تغييرات ما في أي جهاز منهما سرعان ما كانت تتبعه تغييرات موازية في الجهاز الآخر. الأمر الذي عكس التعاون الحميم بين أعضاء القيادة الجماعية والقائمين على صنع القرارات الاقتصادية سواء في الحكومة أو في الحزب. ولوحظ أيضا تغير شكل المنافسة أو الصراع داخل الحزب، فبدلا من الصراع بين المجموعات المختلفة بداخله، اتخذ هذا الصراع شكلا فرديا مثلما حدث بين «اندروپوف» و«تشيرونينكو»، و«جورباتشوف» و«رومانوف»، هؤلاء القادة الحزبيين الذين أظهروا درجة أعلى من الولاء للهيئة الجماعية، واستعدادا عاليا للتعاون من

أجل البدء فى إجراء بعض الإصلاحات.

#### الصحافة :

تبدي الصحافة السوفييتية تشاؤمها الشديد بصدد الإصلاحات الحقيقية التى تمت فى عهد جورباتشوف. ورغم أن العدد الأكبر من النشرات المتعلقة بالتجارب والنظريات الاقتصادية قد تم طبعها عام ١٩٨٤، فى أثناء سيادة المحافظين - «تشيرنينكو» واتباعه - وفى ربيع ١٩٨٧، عقب مؤتمر الحزب الشيوعى .. الذى شهد بداية الإصلاحات الراديكالية.. فإن الصحف.. والصحافة بشكل عام.. قد تعاملت مع الأسلوب الجديد والأهداف المستقبلية بأسلوب هامشى، وبدلاً من إبداء مقترحات ايجابية، فإن الصحافة قد ركزت على الأوجه السلبية للإصلاح .. وهذا يعد فى حد ذاته نتيجة ومظهراً مهماً من مظاهر العلاتية.



## القسم الرابع : العلاقات الدولية

«يحتاج بناء البيت الأوروبي إلى أساس مادي، إلى تعاوض بناءه في أعيند ملن المجالات المختلفة، نحن في الاتحاد السوفييتي على استعداد لذلك، بما في ذلك الحاجة إلى البحث عن أشكال جديدة للتعاون، مثل البدء في مشروعات مشتركة، وتنفيذ المشروعات المشتركة في «تالان» - ميخائيل جورباتشوف»

وحول العلاقات الدولية - خاصة الاقتصادية منها - بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة سوف نعرض ثلاث مقالات.. تتناول علاقات الاتحاد السوفييتي الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الشرقية والغربية، واليابان ثم المقالة الرابعة تطرح إمكانية التوصل إلى تفكيك جديد في الغرب.. مثلما حدث في الشرق؟

في العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والغربية.

نلاحظ موقع أوروبا الغربية بالنسبة للتفاعل الاقتصادي بين الشرق والغرب، يجب عن هذا التفاعل.. «جاري مايرز» gery mayers الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية بكلية «ميدل بوري». وفي بداية مقالته يبدى دهشته.. لقيام وكالة التجارة الخارجية السوفييتية بإصدار «ملحق إعلامي» في الطبعة الأمريكية والاسبانية والأوروبية من «الاورشريت جورنال» في ١٤ أغسطس ١٩٨٧، تهمة الدهشة لا يكفها الإقدام على نظام اقتصادي يعاقب من احتلالات هيكلية رئيسية بالدعوة إلى فرص جديدة للتعاون.. أشبه ذلك للفرص التي تلتها الجانب السوفييتي إلى الاستثمارات المباشرة الأوروبية والأمريكية لإقامة مشاريع مشتركة على الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي أوقع المراقبين في حيرة شديدة، خاصة حينما لاحظوا بعض الأكاديميات في هذا الملحق من خطاب القاء «جورباتشوف» أمام الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في يوليو ١٩٨٧.. وجاء فيه «إننا نرحب بالعمل مع الجميع في ظل شروط جديدة ومناسبة، وفي حالة الفهم الصحيح لمخطط إعادة البناء وتحديث الاقتصاد في بلدنا، فالتشويق تريح الكثير».

ويرى «مايرز» أنه من الصعب.. ومن السابق لأوانه محاولة تحديد الآثار الاقتصادية النهائية لأفكار «جورباتشوف» وانعكاساتها على دول غرب أوروبا، إلا أنه من الممكن وضع ملامح عامة لهذه النتائج عن طريق استعراض السياق التاريخي لعلاقات الاتحاد السوفييتي الاقتصادية بدول غرب أوروبا.

توقع معظم الاقتصاديين الأمريكيين الذين اهتموا بشكل النظام الاقتصادى العالمى الجديد فيما بين ١٩٤٣ و ١٩٤٧.. ان دول شرق أوروبا ستكون جزءا من هذا النظام بعد انتهاء الحرب. ورغم ابتعاد الاتحاد السوفييتى فى فترة ما بين الحربين عن الاقتصاد العالمى، سواء بسبب تحفظ الدبلوماسية الغربية، أو بسبب سياسة «ستالين» الأوتوقراطية فيما يتعلق بمسألة التنمية، إلا أنه لم يكن يعاني من عزلة كاملة فى هذا المجال. ذلك ان الواردات السوفييتية من المواد الخام والتكنولوجيا الغربية كانت فى هذه الفترة عناصر لاغنى عنها للتنمية، وامتش التعاون الاقتصادى السوفييتى الأمريكى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وأكثر من هذا.. فإن معظم دول أوروبا الشرقية - قبل تحولها الى النظام الاشتراكى - قد ارتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع الولايات المتحدة فى أثناء الحرب.

ولم يغلق الاقتصاديون الأمريكيون الباب أمام اشتراك دول أوروبا الشرقية فى النظام الاقتصادى العالمى بعد الحرب. وبشكل ما.. فإن بعض النشاطات الأمريكية الرسمية قد طلبت مشاركة الاتحاد السوفييتى فى هذا النظام الى جانب دول أوروبا الشرقية.

وفى عهد «ستالين».. سادت نظرية فى أوساط القيادة السوفييتية مفادها «أن طبيعة التفكك الاقتصادى للدول الغربية من شأنها أن تعمق الأزمة العامة للرأسمالية، بما يحقق القضاء عليها فى نهاية الأمر». كما أن العزلة الاقتصادية كانت وسيلة لدعم السياسة السوفييتية والسيطرة العسكرية من أجل تحجيم الأهداف الرأسمالية فى دول شرق أوروبا وقد تمثلت النتيجة فى التحولات الاشتراكية «الدرامية» فى شرق أوروبا بعد الحرب، والاتجاه إلى تصنيع هذه الدول من خلال انشاء مجلس التعاون الاقتصادى المشترك عام ١٩٤٩ كرد سوفييتى على مشروع «مارشال» الأمريكى لاعادة تعمير وتصنيع أوروبا الغربية التى دمرتها الحرب.

ومع بداية الحرب الباردة، ضغطت الولايات المتحدة على هذه الدول بهدف انشاء لجنة للتحكم فى الصادرات، لوضع سياسة محكمة تحول دون تصدير بعض المواد والسلع الى دول أوروبا الشرقية، إلا أن الأمر لم يخلُ من تناقضات وخلافات مهمة بين أمريكا وحلفائها الأوربيين بشأن قائمة المواد المحظور تصديرها الى المعسكر الشرقى، وذلك بسبب تبنى الولايات المتحدة تفسيراً واسعاً لتعريف السلع الاستراتيجية وهى الخلافات التى وصلت الى حد تهديد تجارة دول أوروبا الغربية التقليدية مع الدول الشرقية. وللتغلب على التعايل الأوروبى على سياسة الحظر الأمريكية، فإن الكونجرس الأمريكى قد صادق على مرسوم «التعاون العسكرى المشترك» عام ١٩٥١، ودعت الولايات المتحدة الى حرمان أية دولة أوروبية غربية من مشروع «مارشال» اذا ما قامت بالتعاون مع دول أوروبا الشرقية فى مجال السلع الاستراتيجية.

وقد شهدت السبعينيات وبداية الثمانينيات.. مناقشات اقتصادية حادة بين دول حلف شمال الأطلسى. وزاد هذا التنافس أزمة الطاقة العالمية، ومحاولات السياسة الأمريكية الدائبة لخلق سياسات أوروبية غربية تابعة لواشنطن، وخاصة فى مجال التعاون الاقتصادى مع الاتحاد السوفييتى، بالإضافة

الى قيام هذه الدول بزيادة حجم التبادل الاقتصادي فيما بينها. وأخيرا.. فقد تميزت هذه الفترة بقيام الاتحاد السوفييتي بنصب أسلحة نووية في دول شرق أوروبا، الأمر الذي سبب العديد من المخاوف لدى حكومات أوروبا الغربية. ومن ثم بادرت الادارة الأمريكية إلى تسييس المسائل الاقتصادية بينها وبين دول الكتلة الشرقية، ومثال ذلك الحظر الذي فرضته ادارة الرئيس «كارتر» على الصادرات الأمريكية من القمح الى الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا. ولكن في المقابل سادت في أوساط الحكم الأوروبية الغربية قناعات مخالفة استندت الى أن اتساع وانتشار تجارتهم مع المعسكر الشرقي أمر من الخطأ إهماله، وشعور الأعضاء الأوروبيين في الناتو "NATO" بأنهم يخسرون اقتصاديا أكثر مما يكسبون سياسيا واستراتيجيا.

ولهذا، ففي الوقت الذي واصلت فيه الولايات المتحدة اعتبار التآزر الأوروبية منطقة ضغط على الاتحاد السوفييتي كجزء من المنافسة بين القوتين العظميين، تمسك الأوروبيين ببقاء قارتهم كمنطقة خارج المواجهات المتشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ويرى «مايرز» أن الأوروبيين في خلال الثلاثين سنة التالية للحرب قد بذلوا كل ما في وسعهم لمنع «واشنطن» من الامساك بزمام العلاقات السوفييتية- الأوروبية وهي القضية التي كان «شارل ديغول» أول من نبه الى خطورة تأثيرها على الدول الأوروبية. وباختصار.. فإن هذه السياسة.. قد أعطت أوروبا الغربية فرصة للمناورة ضد الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على حد سواء.

وفي السنوات الأخيرة من حكم «كارتر» .. فإن استقلالية أوروبا الغربية النسبية في اتخاذ القرارات كانت موضع تساؤل، مثلما كانت مواقف الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتي، واثارت تكهنات حول تحسن السياسات الأمريكية بشأن غرب أوروبا. ولكن ثقة الأوروبيين المتزايدة بأنفسهم، وسياساتهم الاقتصادية وادراكهم أن اعتمادهم على الضمانات العسكرية الأمريكية كان مفتعلا وزائفا في بعض الأحيان - مكنتهم من توجيه انتقادات حادة للحكومة الأمريكية. وقد برهنت المناورات التي قام بها «كارتر» في السياسة الخارجية بشأن القنبلة النيوترونية.. على مدى الصعوبات الناجمة عن تدخل الرئيس الأمريكي في اتخاذ القرارات الدفاعية الخاصة بخبايا السياسة الداخلية الأوروبية. ولقد كان الاسراع باتخاذ قرار القنبلة النيوترونية يهدف فحسب الى التأكيد للأوروبيين على أن الولايات المتحدة هي المفوضة بالدفاع عن أمنهم.

وأيا كان الأسلوب الذي تتعامل به «واشنطن» مع أوروبا الغربية، فإن «مايرز» يرى أن أوروبا قد ربحت سياسيا واقتصاديا . فعلى سبيل المثال.. تحسنت العلاقات بين شطري ألمانيا في فترة حكم «ريجان». واستمر هذا التحسن بغض النظر عن التحولات التي حدثت في القيادة السياسية في «بون». كما أن دول غرب أوروبا قد قاومت بشدة المحاولات الأمريكية الرامية الى تحجيم معاملاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا، ويبدو هذا - مثلا- في تحسن علاقة ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفييتي، ففي فبراير ١٩٨٧.. حث وزير خارجية ألمانيا الاتحادية زملاء الأوروبيين على



التجاوب مع تفكير «جورباتشوف» الجديد سواء في جوانبه التجارية أو العسكرية، وبشكل عام فقد دعا الى تعاون اقتصادى على المستوى ثنائى شأنه أن يساعد الاتحاد السوفيتى فى عملية التحديث الاقتصادية.

وبالنسبة لفرنسا، فقد ظهرت شكوك رجال الحكومة الفرنسية تجاه سياسة «جورباتشوف» الإصلاحية خلال الزيارة التى قام بها إلى باريس عام ١٩٨٥. وبدت هذه الشكوك غريبة فى ظل التعاون السوفيتى - الفرنسى فى عدة مجالات، بما فيها النواحي التجارية واستغلال الفضاء. وعلى الضد من الرئيس «ميتران» فإن وزير الخارجية الفرنسى الجديد «جان برنار ريمون» - الذى كان سفيراً فى موسكو - معروف عنه اهتمامه بالأهداف النهائية للعروض السوفيتية الجديدة بشأن غرب أوروبا. وقد انعكست أفكاره تلك فى الاستجابات الحذرة التى أبدتها حكومة «شيراك» لموسكو منذ عام ١٩٨٥ ولذلك فإن «مايزر» لم يندهش من الاستقبال الفاتر الذى قوبل به رئيس الوزراء الفرنسى فى موسكو فى مايو ١٩٨٧ والذى اختلف كثيراً عن استقبال رئيسة الوزراء البريطانية.

وفى الوقت الحالى، فإن أنظار «جورباتشوف» تتركز على الفوز بمساندة الدعامتين التقليديتين لحلف شمال الأطلسى.. إنجلترا وألمانيا الاتحادية. وفى هذا الصدد.. فإن «مايزر» يرى أن الجيل الجديد من القادة السوفيت مصمم على السير فى برنامج تحديث الاقتصاد الذى يتطلب المزيد من التعاون مع الدول الغربية من أجل التكنولوجيا المتقدمة.

ويثور التساؤل الآن بشأن التعاون بين الاتحاد السوفيتى ودول غرب أوروبا .. ومدى قبول الدول الأوروبية للقيام باستثمارات مباشرة على نطاق واسع فى المشروعات المشتركة؟ ويرى «مايزر» أن.. فرص النجاح فى المشاريع المشتركة طويلة الأمد يبدو مرتبطاً بالعمر السياسى لجورباتشوف.

وأخيراً.. يطرح سؤالين برزا من خلال الربط بين النواحي العسكرية والاقتصادية لتفكير «جورباتشوف» الجديد، ومن خلال الدروس التاريخية المستفادة من العلاقات بين العملاقين، وعلى رأسها أن الروابط التجارية بين شرق وغرب أوروبا غالباً ما تجددت فى ضوء العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. والسؤالان هما : هل سيصادق الكونجرس الأمريكى على اتفاقية إزالة الصواريخ قصيرة المدى، وهل سيصادق عليها مجلس السوفيت الأعلى؟ ثم ماذا بشأن التخلص من غالبية الأسلحة متوسطة المدى فى أوروبا؟

سيواجه الأوروبيون فى المستقبل وضعاً يتسم بعدم التوازن فى مجال الأسلحة التقليدية فى قارتهم بين حلف الأطلسى وحلف وارسو، يميل فيه الميزان لصالح الأخير. ويرى «مايزر» أن الأوروبيين قد يحجمون عن الدخول فى مشروعات مشتركة عالية المستوى التكنولوجى مع الاتحاد السوفيتى، لما تتطلبه هذه المشروعات من اعتمادات ضخمة، ويفضلون استثمار هذه الاعتمادات فى إنتاج أسلحة تقليدية للوصول الى حالة توازن مع حلف وارسو.

## العلاقات بين الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية :

يقرر «مايكل كروز» منذ البداية، فى مقال كتبه حول مستقبل هذه العلاقات، أن برنامج «جورباتشوف» الاصلاحى يتعامل مع دول شرق أوروبا بشكل لا يختلف كثيرا عن تعامله مع أى من الأقاليم والمناطق داخل الاتحاد السوفييتى، وهى النظرة التى سادت فى السياسة السوفيتية بشكل عام. وبما أن دول شرق أوروبا كانت بمثابة الحليف الرئيسى العسكرى والاقتصادى للاتحاد السوفييتى طوال الأربعين عاما الماضية، فإن الاصلاحات الجارية الآن فى الاتحاد السوفييتى قد كشفت عن تغييرات كثيرة فى المسائل الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية أيضا. وهو أمر يتحتم أن ينسحب على شرق أوروبا فى المستقبل.

ثم يتساءل «كروز» عن أهداف الاصلاحات السوفيتية فى شرق أوروبا؟ ويجب بأن القضايا الاقتصادية قد سيطرت على جدول أعمال السياسة السوفيتية فى شرق أوروبا فى فترة الثمانينيات، وأن هذا الاتجاه قد أبرز أربع قضايا أولتها موسكو اهتماما كبيرا وهى :

١ - حجم النفقات السوفيتية الموجهة للمنع والهبات التى تعطى لدول شرق أوروبا.

٢ - نوعية السلع والآلات التى يستوردها الاتحاد السوفييتى من هذه الدول.

٣ - العلاقة بين الأداء الاقتصادى لدول شرق أوروبا والاستقرار السياسى فيها.

٤ - العلاقة بين الأداء الاقتصادى ومتطلبات حلف وارسو.

ويرى «كروز» أن كلا من هذه القضايا يستوجب بحثا منفصلا، نظرا لخطورتها وانعكاساتها على واقع الدول الاشتراكية بشكل عام، فقد عانت الدول الشرقية مثلما الاتحاد السوفييتى - من تأخر وبطء فى النمو الاقتصادى. وتعكس حقائق الوضع الحالى بعض المظاهر السلبية.. مثل انخفاض انتاجية العمل فى دول مجلس التعاون الاقتصادى المشترك CMEA التى تقل كثيرا عن مثيلاتها فى الدول الصناعية المتقدمة، وديون أوروبا الشرقية المتراكمة - سواء للاتحاد السوفييتى أو للغرب - إذ يبلغ الدين الحالى لهذه الدول مايزيد على ٧٠ بليون دولار. ولا يتعمق «كروز» فى الأسباب الكامنة وراء هذه المظاهر، وإنما يكتفى بالقول بأن «هناك أسبابا خارجية أدت الى الركود الاقتصادى». هذه الأسباب ليست جوهرية، وإنما الجوهرى هو تلك الأسباب الداخلية الخاصة بهذه الدول، والمتأصلة فيها.. مثل الاختلالات المنتظمة للتخطيط الموجه، وفى هذا المجال، فإن دول أوروبا الشرقية تعاني من أعراض المرض السوفييتى. ومادامت موسكو مهتمة بالمشاكل التى تعاني منها هذه الدول، ومع وجود خطة للاصلاح داخل الاتحاد السوفييتى، فإنه يمكن تحديد الاتجاه المستقبلى لدول شرق أوروبا.

وبهذه المناسبة.. فإن أحد العوامل الأساسية لاجداث التغيير فى شرق أوروبا، هو مساعى موسكو من أجل تخفيض المعونات الضمنية لشرق أوروبا التى تذوب فى هيكل التجارة بينهما، هذه التجارة التى تعتمد بشكل أساسى على استيراد دول شرق أوروبا المواد الخام من الاتحاد السوفييتى فى مقابل

الآلات والمعدات وبعض السلع الأخرى. ويتم تنظيم عملية التبادل التجارى تلك من خلال مجلس التعاون الاقتصادى المشترك الذى عانى فى السنوات الأخيرة من عدة مشاكل دفعت الدول الأعضاء فيه الى محاولة بنائه من جديد. ولكن «كروز» يؤكد .. أنه لن يتم تعديل نظم التجارة بين الدول الاشتراكية وبعضها البعض، أو إعادة بناء مجلس التعاون الاقتصادى .. إلا بعد ادخال تغييرات جوهرية وجذرية على اقتصاديات هذه الدول.

ويرى «كروز» أن برنامج الاصلاحات الداخلية السوفييتى قد اكتسب شرعيته، وأفسح الطريق أمام اصلاحات مماثلة فى بقية الدول الاشتراكية. وهو بذلك يساند أولئك الذين ينادون بالتغيير فى هذه الدول. ولكن الأمر لا يبدو بهذه البساطة، إذ ان تحقيق مثل هذه التغييرات سيصطدم بعائقين أساسيين أولهما فوقى، فتاريخيا كان لتعاقب التيارات السوفييتية الذى ترافق مع وجود جماعات متنافسة ومتصارعة على السلطة، وتوالى الانقلابات الشخصية - تأثير على تماسك النخبة الحاكمة فى الاتحاد السوفييتى، ورغم ظهور بوادر لتصدير هذه الاصلاحات الى شرق أوروبا، إلا أن الأولويات الداخلية فى الاتحاد السوفييتى تستلزم هدوءا على الجبهة الأوروبية، وفى نفس الوقت.. فإن جماعات النفوذ فى الحكومات الأوروبية سوف تقاوم التغييرات المقترحة.. هذه التغييرات التى من شأنها أن تؤدى الى اضعاف سيطرتهم على السلطة.

ومع هذه الصورة المندرة بالخطر صدد الوضع فى أوروبا الشرقية سياسيا واقتصاديا؛ عدم استقرار سياسى وأداء اقتصادى متواضع - فإن «كروز» يرى أن جورباتشوف لديه فرص عديدة لاستبدال «الأوليغارشيات العجوز» aging oligarchs فى أوروبا الشرقية، مستغلا فى هذا الشأن الأوضاع التى تزداد سوءا يوما بعد يوم. ويعتقد أنه مع ظهور الحاجة الملحة الى التغيير السياسى والاقتصادى، سيرتفع شأن الجماعات المتنافسة على السلطة فى هذه المجتمعات، ومن ثم تستطيع موسكو أن تساعد فى اختيار جيل الخلفاء .

وفيما يتعلق بالعائق التحتى؛ فطبقا لكثير من المتخصصين الغربيين.. تكتنف آمال «جورباتشوف» بهذا الصدد شكوك عديدة. وقد كانت البداية فى نهاية الستينيات.. عندما تحقق شىء ما من التلاحم الاشتراكى بشكل ضئيل، بالإضافة الى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التى حصلت عليها شعوب شرق أوروبا، فى مقابل تنازل هذه الشعوب عن حقوقها وحرياتها السياسية وهى المكاسب التى تضمنت العمالة الكاملة، والعمل بحزم على رفع مستوى المعيشة. ولكن خلال العشر سنوات الأخيرة من حكم «بريچينيف» .. تعايشت هذه الشعوب مع ماوصفته النكات المحلية بالمعجزات السبع الاشتراكية . و«جورباتشوف» يريد الآن التخلص من ميراث «بريچينيف» الثقيل الذى فجر كل هذه المشاكل. وتبدو أفكار جورباتشوف مناسبة الآن تماما لحل هذه المشاكل : تبادل تجارى واسع، ادارة وقيادة ذاتية، انتخابات فى المواقع الأدنى فى الحزب وخارجه، التخلي عن الرقابة على المطبوعات، حرية الصحافة، اباحة حرية التعبير للمنشقين، ربط الأجور بالكفاءة وحسن الأداء،



رقابة على الكيف صارمة، زيادة الأجور.

ورغم ذلك فإن «كروز» يقدر أن هذا البرنامج لا يبدو مشجعا بالنسبة لدول شرق أوروبا، ويستند في هذا الرأي إلى أن فترة حكم «بريجينييف» قد خلقت أساسا اجتماعيا خاصا بها سواء في الاتحاد السوفييتي أو في الدول الاشتراكية، وإلى ضرورة اعتماد مسيرة الاصلاحات على الرابطة بين الجماهير والصفوة الحاكمة وعلى مدى تجانس السلطة. فعلى سبيل المثال .. هناك جماعات في «بولندا» تميل بشكل عام الى مساندة الاصلاحات، مثل المثقفون غير الحزبيين والعمال المهرة ولكن هؤلاء لا يثقون بالحكومة، وفي المقابل فإن هناك جماعات تميل الى مساندة الحكومة.. مثل العمال غير المهرة وأجهزة الحزب.. ولكنهم يعارضون الاصلاحات.

إن السنوات الثلاث التي قضاها «جورباتشوف» على رأس السلطة في الاتحاد السوفييتي، ودعوته من أجل التغيير، قد وسعت مدى المناقشات، وأفسحت المجال أمام هذا التغيير في دول شرق أوروبا. وعندما تكتسب هذه الاصلاحات قوة الدفع داخل الاتحاد السوفييتي، فإن هذا سوف يتعكس بالضرورة على حلفائه الاشتراكيين في أوروبا. ويشير «كروز» الى مقولة أحد مهندسي الاصلاحات في المجر عام ١٩٦٨ : «ان أى تأخير في عملية التغيير سيكون لوقت محدود، ولكنه سيجعل الجميع أكثر حذرا». هذا الحذر يراه كروز زائدا على الحاجة بخصوص مسألة ابعاد «يلتسين» Yeltsin مسئول الحزب في «موسكو»، والعضو المرشح للمكتب السياسي الذي تم عزله في نوفمبر ١٩٨٧، عندما أشار الى بطلان ابقاء الاصلاحات السوفييتية، ذلك أن عملية ابعاده هذه ستكون موضع نظر واهتمام من جانب كل من مؤيدي التغيير ومعارضيه.

ومن ناحية أخرى، فإن «جورباتشوف» لابد أن يهتم باستجابات دول شرق أوروبا لمحاولاته الاصلاحية، لأن التاريخ يبنى بأن الاصلاحات السوفييتية الداخلية قد أدت دائما الى نتائج غير مقصودة في الدول الاشتراكية الأخرى: فقد حركت حملة «خروشوف» ضد الستالينية بعض الأحداث في «بودابست»، التي انتهت بالتدخل السوفييتي في المجر ١٩٥٦. وعندما امتدت اصلاحات «كوسيجين» الاقتصادية الى المجال السياسي، حدث ما حدث في «تشيكوسلوفاكيا» عام ١٩٦٨، وحدث تدخل سوفييتي آخر. وبعيدا عن تحديد مدى «التساهل» السوفييتي ازاء الاختلافات داخل الكتلة الشرقية، فإن أحداث ١٩٥٦ و ١٩٦٨ قد أعاققت الاصلاحات السوفييتية أيضا.

ولأن «جورباتشوف» قد أدرك أن الدعوة الى العلاتية وإعادة البناء في الاتحاد السوفييتي سوف يترتب عليها المطالبة بتغييرات راديكالية في الدول الشرقية، فهو يصر على أن يتم التغيير داخل الحزب، ومن خلال عناصر الاستمرار. ولابد أن تقيم سياسة جورباتشوف بعناية التطورات والتحركات المتوقعة للصفوة الحاكمة «من أعلى»، وما يمكن أن يحدث من مطالبة بالتغيير من قوى يصعب السيطرة عليها «من أسفل». وفي هذا الخصوص يرى «كروز» أن ورطة جورباتشوف الأساسية هي كيف يمكن أن يعين الشعوب الشرقية للنضال ضد انهيار المعسكر الاشتراكي بدون وضع خطط طامحة

للتغيير لاتتحملها الصفة المحلية فى كل دولة؟

لقد أظهرت موسكو بعد ثلاث سنوات من حكم «جورباتشوف» مرونة أكبر باتجاه أوروبا الشرقية وتجديدات وإصلاحات فاقت كل التوقعات، وقد تساءل كبار المتخصصين الغربيين فى نهاية عام ١٩٨٦ هل سيشجع «جورباتشوف» وزملاؤه الإصلاحات فى دول أوروبا الشرقية؟ ولم يكن هناك جواب فى ذلك الوقت. وفى ضوء التطورات والدلالات السابقة فإن موسكو - بحلول عام ١٩٨٦ - قد ردت بإيجابية على هذا السؤال. وبينما خلقت السياسة السوفيتية الجديدة مناخا عاما فى الكتلة الشرقية أكثر ملاءمة لإصلاحات أساسية وجوهرية، فإن اختلاط العوامل والأسباب التى تدعو الى التغيير يختلف من دولة الى أخرى.

### العلاقات السوفيتية اليابانية فى ضوء البريسترويكا :

يقيم «ميشيل برادشو» Michael Bradshaw الباحث بقسم الجغرافيا جامعة «برمنجهام» فى دراسة عنوانها : اليابان والتقدم الاقتصادى للشرق الأقصى والسوفيتى - يقيم العلاقات الاقتصادية اليابانية - السوفيتية فى الماضى، وكيف اعتراها الفتر لأسباب متعددة، والخطوات التى تتم حاليا من أجل تحسين العلاقات التجارية بينهما.

خلال النصف الثانى من عام ١٩٨٦.. انبأت بعض الشواهد فى الاتحاد السوفيتى عن امكانيات زيادة معدلات التبادل التجارى بين الاتحاد السوفيتى واليابان، فقد جاء فى الخطاب الذى ألقاه «جورباتشوف» فى «فلادنيوستوك» تأكيد على الدعوة إلى الاسراع بعجلة التنمية والتطوير لشرق الاتحاد السوفيتى الأقصى، وتحسين الروابط التجارية مع دول المحيط الهادى. ثم إن الإصلاحات الخاصة بنظام التجارة الخارجية - وأهمها السماح بإنشاء مشروعات مشتركة - من شأنها أن تمهد الطريق لأشكال جديدة من التعاون الاقتصادى.

بالنسبة للعلاقات التجارية السوفيتية - اليابانية فى الماضى، كان شأنها شأن معظم العلاقات التجارية الدولية، فكما كانت هناك عوامل مشجعة للتجارة بين الدولتين، كانت هناك عوامل أخرى عملت على ركودها.

ويركز «برادشو» على دور شرق الاتحاد السوفيتى الأقصى فى التجارة بين البلدين فيقول إنه «منذ عام ١٩٦٧.. قدم الجانب اليابانى مايزيد على ٢,٥ مليار دولار كاعتمادات للمساهمة فى تنمية وتطوير هذه المنطقة، إذ تم توقيع عدة مشاريع خاصة بتطوير الغابات، والقمح، والبترو، والغاز الطبيعى. وقد قامت شركة بترول «ساخالين» وهى شركة سوفيتية يابانية بانتاج ٥.٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى، و ٨٦.٥ مليون طن من البترول».

ويرى أن اشتراك القروض والاعتمادات والواردات اليابانية فى هذه العمليات، قد ساهم بشكل أساسى فى استغلال الثروات الطبيعية لهذه المنطقة. ويعتمد فى ذلك على دراسة سوفيتية حديثة ..

جاء فيها « أن سيبيريا والشرق الأقصى السوفييتي يقدمان أكثر من ٨٠٪ من الصادرات السوفييتية إلى اليابان، وبين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٩. تمت ١٢٪ من الصادرات اليابانية، و ١١٪ من الصادرات السوفييتية بموجب اتفاقيات التبادل التجاري. وفي عام ١٩٨١.. زادت هذه النسبة إلى ٣٢٪ من الصادرات اليابانية، و ٢٥٪ من الصادرات السوفييتية. لكن هذا التبادل التجاري النشط طرأ عليه الكثير من الركود بسبب عدم توقيع اتفاقيات ثنائية منذ عام ١٩٨١ ».

وبينما يبدو واضحا الدور الذي تلعبه منطقة « سيبيريا » والشرق الأقصى السوفييتي في حجم الصادرات السوفييتية إلى اليابان، فإن نصيب المنطقة من الواردات اليابانية يصعب تحديده، حسب قول « برادشو » - الذي يعتمد في هذا على دراسة بعنوان دور اليابان في التنمية الاقتصادية السوفييتية. وترى هذه الدراسة . أن جزءا مهما من الواردات اليابانية يذهب إلى المناطق الأوروبية من الاتحاد السوفييتي وهذه الحقائق تؤكد دراسات أخرى صدرت عام ١٩٨٠.. ولذلك فإنه يمكن القول بأن العائد من تصدير منتجات الشرق الأقصى السوفييتي يقوم بتمويل الواردات ليتم استهلاكها في مكان آخر ».

ومن خلال الجداول والاحصاءات التي يستعين بها « برادشو » - يمكن رصد بعض النقاط، ومن بينها أن الاتحاد السوفييتي يعاني نقصا في العملة الصعبة في تجارته مع اليابان، الأمر الذي لابد أن يظهر فائضا في مكان آخر، وهذا الفائض - على الأرجح - سيظهر في صادرات غاز بترول « سيبيريا » إلى أوروبا الغربية الأمر الذي يعني أن مستوى التجارة بين اليابان والاتحاد السوفييتي ليس محددا بواسطة حجم الصادرات السوفييتية إلى اليابان وامكانية الاستفادة من القروض فحسب، وإنما أيضا من خلال حجم الفائض التجاري مع الدول الغربية.

وفي سياق تقييمه للعلاقات التجارية بين البلدين، يرى « برادشو » أن « جورباتشوف » قد قام بعدد من التحركات الدبلوماسية في محاولة لتحسين العلاقات مع اليابان، فقد قام وزير الخارجية السوفييتي بزيارة « طوكيو » عام ١٩٨٦، وتضمن جدول زيارات « جورباتشوف » لعام ١٩٨٧ زيارة إلى اليابان، ولكن تم أرجاؤها لعدم امكانية الاتفاق على برنامجها. وعلى الجانب الآخر.. فإن اليابان رفعت العقوبات الاقتصادية التي وقعها على الاتحاد السوفييتي بسبب غزوه أفغانستان، وفرضه الأحكام العرفية في « هولندا ». وبدا واضحا امكانية عودة التبادل التجاري إلى سابق عهده بين البلدين، إلا أن الأحداث السياسية سرعان ما تطورت إلى الأسوأ، فقد قام الاتحاد السوفييتي بطرد اثنين من الملحقين الإداريين اليابانيين، ورد اليابان بطرد اثنين من الوكلاء التجاريين السوفييت. وفي نفس الوقت فإن رد الفعل الأميركي بشأن فضيحة شركة « توشيبا » اليابانية قد خلق العديد من الشكوك لدى اليابانيين حول امكانية قيام تبادل تجاري نشيط مرة أخرى مع الاتحاد السوفييتي. والحادث أن التجارة السوفييتية - اليابانية لم تعط مؤشرات حتى الآن تدل على العودة إلى مستويات سنوات السبعينيات. ومن أهم أسباب هذا الكساد التجاري .. تقادم اتفاقيات التبادل



التجارى بالاضافة الى بضعة أسباب أخرى عملت على خلق شعور بعدم أهمية هذه التجارة لدى الجانب آتيابانى. ومن هذه الأسباب.. أنه.. رغم أهمية الشرق الأقصى فى التجارة مع اليابان، إلا أنه يأتى فى مرتبة متأخرة من حيث الأولويات فى الخطط الاقتصادية السوفيتية، وعلى الرغم من اعلان خطة شاملة للتطوير الاقتصادى فى هذه المنطقة.. إلا أن المؤشرات تدل على أن السياسة الحالية لاعادة البناء ستركز على الأرجح على عمليات التنمية والتطوير فى المناطق الأوروبية فى الاتحاد السوفيتى. والسبب الثانى هو التجارب المريرة التى خاضها الجانب اليابانى بشأن اتفاقيات التبادل التجارى السابقة، فقد أدى عجز وقصور النظام الاقتصادى السوفيتى الى عدم الاستجابة لديناميات الاقتصاد اليابانى، ومن ثم.. حدث أكثر من مرة أن وجد فائض فى الانتاج يقابله كساد فى عملية التسويق، بالاضافة الى مشاكل التخزين. وهناك سبب آخر هو شروط السوق العالمى التى لم تعد تفضل اتفاقيات التبادل التجارى طويلة الأمد.

وتبقى ملاحظة أخيرة «لبرادشو».. فيما يتعلق بالشكل الحالى للعلاقات التجارية المتبادلة بين البلدين، وهى أن الثبات الجزئى للين اليابانى يعمل على تعقيد هذه المشاكل، نظرا لأن غالبية تجارة الاتحاد السوفيتى بالعملة الصعبة ترتبط بالدولار الأمريكى أولا وأخيرا.

ولقد صدر قانون حديث فى الاتحاد السوفيتى يسمح بإنشاء مشروعات مشتركة، ويأتى فى جزء منه كاستجابة لقضية العملات الصعبة والتبادل التجارى، وإن كان من غير الممكن اعتبار رد الفعل اليابانى على هذا القانون ايجابيا، وقد يكون السبب فى ذلك هو أن الاداريين ورجال الأعمال اليابانيين لايمكنهم رؤية المشاريع المشتركة تعمل بشكل جاد وحقيقى إلا فى اطار لامركزية صنع القرارات الخاصة بهذه المشاريع. ويقول «برادشو» : «لو أن الاصلاحات الاقتصادية التى قام بها «جورباتشوف» حتى الآن أدت الى مرونة أكثر فى التعامل التجارى.. لأصبح الجانب اليابانى أكثر مرونة». وما يحبط كثيرا من آمال اليابانيين اصرار الاتحاد السوفيتى على أن يكون ٥١٪ من رأس مال أى مشروع مملوكا للجانب السوفيتى. وبغض النظر عن هذه المعوقات، فقد كانت هناك عدة عروض من أجل مشاريع سوفيتية - يابانية مشتركة بشأن مصايد الأسماك، والصناعات الخشبية، وقطاع الخدمات.

### علاقات الاتحاد السوفيتى بدول المحيط الهادى:

ويناقش «نيكتور موت» العلاقات بين الاتحاد السوفيتى ودول المحيط الهادى .. من الناحية الجغرافية .. فيقول.. ان «جورباتشوف ورفاقه» يعرفون أنهم وجدوا فى آسيا بين قطبى الرخى، وأنهم مطالبون - من أجل احراز أى تقدم اقتصادى فى المحيط الهادى - بتهدئة المشاكل والقضايا بين الاتحاد السوفيتى والدول المجاورة فى هذه المنطقة. وقد طرح «جورباتشوف» شفريا امكانية عقد صلح مقبول بشأن نهر «آمور» الذى يتقاسمه الاتحاد السوفيتى «والصين». وأبدى استعدادا لسحب

جزء من القوات السوفييتية الموجودة فى «منغوليا»، وأجراء تخفيض شامل للقوات البرية الموجودة على الحدود الصينية- السوفييتية، والسير قداما فى اتفاق «جينيف» بشأن اتمام الانسحاب الكامل من أفغانستان. وتم فى هذا المجال تسوية عدد من الأمور والمشاكل الخاصة بحقوق الصيد مع بعض الدول الصغيرة فى جنوبى المحيط الهادى. وقام المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفييتى بمساعدة «نيوزلندا» فى موقفها المعادى للتسلح النووى، وأبدى محاولات لتحسين العلاقات مع ادارة «اكوينو» Aquino فى الفلبين، على أمل أن تقوم حكومة مانيلا بوضع حد للوجود العسكرى الأمريكى فى هذه الجزر بالإضافة الى قيام وزير الخارجية السوفييتى بزيارة ست دول آسيوية من دول المحيط الهادى خلال عام ١٩٨٦. وقد التقى وزيرا خارجية الصين والاتحاد السوفييتى فى «نيويورك» فى خريف عام ١٩٨٦، واستؤنفت المباحثات بين البلدين فى فبراير ١٩٨٧. وبالنسبة لليابان، فإن المشاكل المستمرة بينها وبين الاتحاد السوفييتى حول جزر «كوريل» Kurile الجنوبية من شأنها أن تعرقل استئناف المفاوضات بين البلدين حول الاستغلال المشترك لبتترول «ساخالين» ومناجم الغاز الطبيعى. وفى ضوء هذه الحقائق الجغرافية فإن كل هذه المسائل تعتبر لمجاعات هامشية.

### العلاقات التجارية بين الشرق والغرب :

ويحدد «جون بارسونز» John E. Parsons الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد فى معهد «ماساشوستس» للتكنولوجيا - منطق التفكير الجديد للدول الاشتراكية، وانعكاساته على طريقة فهم العلاقات التجارية Business relations بين الشرق والغرب. وتوصيفه لهذا المنطق يقوده الى تساؤل مهم وهو بأى كيفية يُقيّم الغرب تعاونه الاقتصادى السابق مع الشرق؟ ان الدول الاشتراكية الآن بصدد إعادة التفكير فى هذه العلاقات، وإرساء مفاهيم جديدة لها. وعليه.. فإنه يرى أن الغرب مطالب أيضا بإعادة تقييم طريقة فهمه السابقة لهذه العلاقات. ويضيف أن الغرب لم يواجه بتد هذا التحدى ليناقش الى أى مدى يبدو ضروريا أن يسعى الغرب باتجاه ذلك، إذا كان يريد إقامة علاقات اقتصادية أفضل مع الشرق. ويعتمد فى مناقشاته هذه على عدد من التحليلات التى وضعها بعض الاقتصاديين الأكاديميين، وصناع السياسة فى الغرب، وعلى اتفاقيات التعاون الصناعى التى عقدت فى سنوات السبعينيات.

إن الأزمة الجديدة تتطلب أفكارا جديدة - على حد قول «بارسونز» - وهاهو الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية يقومون بتحليل تجارب العقدين الماضيين .. ليستخلصوا منها استنتاجات كثيرة جديدة تخص العديد من المسائل المهمة التى تطرح نفسها على المسرح العالمى. وأكثر هذه الأفكار والاستنتاجات اثارة للاهتمام.. هى تلك المتعلقة بتغيير علاقات التعاون التجارى والمالى الحالية بين الشركات فى الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية. وهذا التفكير - مثلما يرى «بارسونز» - يمتلك القدرة على تغيير أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب بشكل جوهري، كما أن التفاعل الاقتصادى Economic interacyion المستقبلى بين الرأسمالية والاشتراكية سيعتمد - فى جزء كبير

منه - على مدى استعداد الغرب لمواجهة التحديات الناشئة عن تطور التغييرات التي تحدث الآن في الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي. لذلك فإن هذا الوقت هو الوقت المناسب لقليل من التفكير الجديد في الغرب أيضا، وهو في الوقت ذاته اختبار عصيب للتصورات والآراء والأخطاء السابقة التي شابت العلاقات المتبادلة بين المعسكرين. وهذا التفكير مطلوب بشدة من أجل تطوير استراتيجية تفاوضية تجارية ناجحة. ومن جانب آخر فإن الدول الرأسمالية مطالبة أيضا بالتخلي عن تحيزها الواضح.. من أجل تطوير الاستراتيجية، ومن أجل إيجاد أشكال تعاقدية مقبولة خاصة بالتعاون الصناعي مع الدول الاشتراكية.

لقد تكلم «بارسونز» عن التفكير المستقبلي الجديد.. الذي لا بد أن يؤمن به الغرب.. فما هو التفكير الجديد الذي يدور في مخيلة «جورياتشوف» الآن؟ لقد نظر الغربيون إلى هذا التفكير بشكل تقليدي، واعتبروه انعكاسا لسقوط النموذج الاشتراكي للتخطيط الاقتصادي، في مواجهة الرخاء والنمو الاقتصادي الرأسمالي. وجهة النظر الغربية هذه - في رأي «بارسونز» - هي تقييم خاطئ للتفكير الجديد في الدول الاشتراكية تجاه العلاقات الاقتصادية مع الغرب، وهي أيضا بمثابة إرضاء للنفس بتجاهل المعالم الايجابية للتخطيط والاشتراكية.

إن التفكير الجديد هو بمثابة طريقة معقدة لاستخلاص التجارب الايجابية والسلبية والدروس المستفادة من التاريخ الاشتراكي، وهو يجسد معضلة أساسية نجمت عن المجابهة بين الماركسية وتجارب العقدين الأخيرين للدول الاشتراكية. فلقد أثبتت النجاحات مسائل بعينها في أذهان القادة السوفييت خاصة بالأيديولوجية السياسية والاقتصادية، وفي المقابل فإن القشل قد سلط الأضواء على عدم علامة بعض الخطط لتحقيق الأهداف المرجوة منها. وفي عبارات أكثر وضوحا.. فإن الشواهد التاريخية قد أثبتت وأبين أساسيين في الاقتصاد السياسي للاشتراكية :

١ - أهمية قيمة التخطيط الاقتصادي لرفاهية الدول كلها.

٢ - أولوية استقلال الدولة الاقتصادي من أجل استقلال القرار السياسي. وأهمية استقرار القرار السياسي بالنسبة لنجاح الدولة الاقتصادي.

ولقد برهنت الدول الاشتراكية على أنها ملتزمة بشكل أساسي بالاقتصاد المخطط الذي يكفل لها الاستقرار، وبينت بوضوح مقدرة وكفاءة التخطيط على قيادة التطور والنمو الاقتصادي. وهذا الالتزام أثمر اصلاحات وتحسينات واسعة في صالح الهيكل الاقتصادي، وجنب الدول الاشتراكية الأزمات التي تعاني منها الدول الرأسمالية مثل البطالة والانقسامات الطبقية. ثم إن هذه الدول تعاطلت فيما بينها كوحدة متماسكة، ومنذ البداية رفضت كافة التصورات الاقتصادية الرأسمالية.

ومن خلال مناقشات «بارسونز» مع بعض الاقتصاديين الاشتراكيين.. يقرر أنه خرج بانطباعات مفادها «أن التفسير العام للرأيين السابقين لم يناقش بشكل كاف، ولكن هذين الرأيين يمثلان استمراراً في الاقتصاد السياسي الاشتراكي». فما هو «الجديد في تفكير الدول الاشتراكية؟ من خلال



المصطلحات الماركسية.. فإن «بارسونز» يعرف هذا الجديد بأنه «الشروط الموضوعية التي يتم في ظلها تحقيق هذين الرأيين أو الهدفين». وبهذا الصدد.. فإن هناك مسألتين أساسيتين يتم إعادة النظر فيهما الآن - واحدة منهما فقط هي المقبولة بشكل علني من الرأي العام والمتحدثين الرسميين - وهما : التطوير التكنولوجي لانتاج سلع وآلات عالية الجودة من شأنها أن تلقى رواجاً في الأسواق العالمية، والنمو المستقر نسبياً في العالم الرأسمالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتطور التجارة العالمية والهيكل المالي مقارنة بالفشل النسبي للدول الاشتراكية في تطوير أشكال التنافس الخاصة بالنظام الاقتصادي العالمي.

ومن ناحية ثانية يعود «بارسونز» الى الاعتماد على المصطلحات الماركسية.. فيرى أن «الشروط الذاتية» .. قد تغيرت حيث إن الرفض الماركسي المبدئي لمختلف أشكال العلاقات الاقتصادية والرأسمالية، ورفض الأشكال الجديدة الناشئة في ظل سيادة النموذج الكلاسيكي في الغرب - قد أعطى الفرصة لظهور التمييز المزيف للنظام الرأسمالي والاشتراكي، وتحليل نظرياته بشكل خاطئ في الغرب . ولقد حاربت الماركسية والشيوعية بشكل تقليدي الاضراب لتجنب أية محاولة لمقارنة المشاكل الاشتراكية بالمشاكل الرأسمالية. ويرى «بارسونز» أن هذا الرفض الجامد لمختلف الأفكار الاقتصادية الرأسمالية، قد ساد منذ عهد «ستالين»، وأصبح سمة مميزة خاصة بالنظريات الاقتصادية في الدول الاشتراكية.

أما الآن، فإن بعض المحللين الغربيين يأملون في أن تؤدي الإصلاحات الحالية والتفكير الجديد.. الى ادراك فشل وافتقار الاشتراكية في تلبية احتياجات الشعوب المؤمنة بها، والتحقق من مزايا الأسواق الحرة. وإذا يبدى بعض المحللين شكوكهم بشأن مستقبل هذه الإصلاحات فإن «بارسونز» يرى أن هذا البعض لا يستطيع تصور حدوث تغيير نوعي ورفض الاعتراف بعتمية التطور الأيديولوجي الذي لابد أن يحدث بعد عملية إعادة تقييم الأفكار القديمة من خلال اطار العمل الذي يصر على الالتزام بمبدأ التخطيط.

ثم ينتقل «بارسونز» الى نقطة فرعية، وهي النقطة الخاصة باتفاقيات التعويض، ويرى أن التركيز عليها تنبع أهميته من أن الدول الاشتراكية قد جربت هذا الشكل من الاتفاقيات خلال السبعينيات.. مع أشكال أخرى للتعاون الصناعي.. مع الشركات الغربية والدول الرأسمالية. وحاليا.. فإن هذا النوع من الاتفاقيات يعتبر الشكل الوحيد الذي يكفل التمويل والتنظيم لتعاون صناعي على نطاق واسع. ويرى أن موافقة الدول الاشتراكية على هذه الاتفاقيات قد تولد عن ثلاثة اعتبارات أساسية:

١ - كانت هناك أسباب موضوعية كثيرة تدعو الى المساومة بشكل أفضل عند إبرام العقود .. وهذا النوع من الاتفاقيات يكفل للدول الاشتراكية مركزاً أفضل في المساومة.

٢ - عقود من التعويض هي شكل لائق لتلك التعاقدات الخاصة بالمشاريع التي تركز على

استغلال الموارد الطبيعية، هذا القطاع الذى اهتمت الدول الاشتراكية بابرام عقود بشأنه، والذي على أساسه قامت علاقات تجارية قوية بين الشرق والغرب.

٣ - لا يوجد فى عقود التعويض .. مايتعارض مع مبدأ التخطيط الاشتراكى ثم إن الحاجة الموضوعية إلى التعاون الدولى الاشتراكى قد حتمت الاهتمام بايجاد أشكال جديدة لهذا التعاون، فكانت عقود التعويض متلائمة مع الشروط الموضوعية الاشتراكية، إذ هى لا تتطلب ايجاد هياكل أو أبنية غير مقبولة أيديولوجيا.

أما فيما يتعلق بالغرب.. فقد كانت نظرتة أسيرة عدم الفهم الأيديولوجى الصحيح للاقتصاديات الاشتراكية والعلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب. ويتعجب «بارسونز» من وجود العديد من المشروعات التى تعمل - فى بلدها - فى ظل النظرة التى دفعت الغرب الى انهاء الاتفاقيات والتعاقدات فى بعض الأحيان بصورة مفاجئة بسبب أربعة تصورات خاطئة استقرت فى أذهان الغرب بشأن عقود التعويض :

١ - يرجع حماس الدول الاشتراكية لهذا النوع من العقود الى اعترامها تحويل التوازن التجارى بينها وبين الغرب الى حالة عدم اتزان لصالح هذه الدول.

٢ - فضلت الدول الاشتراكية عقود التعويض فى تعاملها التجارى مع الغرب كوسيلة من وسائل توفير النقد الأجنبى، بفرض شراء معدات متقدمة على نطاق واسع فى اتفاقيات منفصلة.

٣ - هذا الشكل من الاتفاقيات.. يعرقل تحويل التجارة والتعاون الصناعى، بسبب ملامته لاتجاه الدول الاشتراكية نحو اتباع مبدأ التخطيط.

٤ - اتفاقيات التعويض .. هى حل بيروقراطى لقصور وعجز الاقتصاديات المخططة والتخلف التكنولوجى فى الدول الاشتراكية، ومحاولة لطرح منتجات منخفضة الجودة فى الأسواق الغربية، ووسيلة يمكن من خلالها للدول الاشتراكية أن تحصل على ادارة غربية لمشاريعها من أجل تحسين جودة السلع المنتجة فى هذه الدول.

إن عقود التكافؤ أو التعويض.. هى - مثلما يرى «بارسونز» - شكل خاص من أشكال التعاون الاقتصادى لتمويل المشاريع الصناعية، وقد تعمل فى أحيان كثيرة على «ترميم» مشاكل السوق النوعية. ولكن هذا لاينفى أهمية الأشكال الأخرى من التعاقد لتسوية بعض المشاكل التى تعاني منها اقتصاديات بعض الدول . والمشاريع المشتركة شكل آخر من أشكال التعاون، يميل إليها الغرب باعتبارها تسويات سياسية. وربما كان هذا حقيقيا فى الماضى بالنسبة لبعض المشاريع المشتركة بين الشرق والغرب، الأمر الذى دفع الاتحاد السوفيتى الى وضع العديد من القيود على التعاون مع الشركات الغربية.

## القسم الخامس : احتمالات المستقبل

«ان إعادة البناء لاتسير معنا بسهولة، فنحن نقيم بشكل انتقادي كل خطوة نخطوها، نختبر أنفسنا بالنتائج العملية ، ونتحقق بدقة من أن ماقد يبدو مقبولا اليوم قد يكون غير مناسب للغد. وسوف تشهد السنوات ، وربما الشهور المقبلة تحركات جديدة غير تقليدية. وفي مجرى إعادة البناء، نوسع أفكارنا حول أسس الاشتراكية ويومها وغدها، ونحن نكتشف أنفسنا من جديد. ولقد تم ذلك في إطار أفكار ثورة أكتوبر ١٩١٧، أفكار لينين ومصالح الشعب السوفييتي. ونحن على اقتناع بأن إعادة البناء ستكون مفيدة أيضا للعلاقات الدولية» - جورباتشوف.

### التخبة الجديدة تضمن الإصلاح :

بعد الملاحظات والأطروحات الأمريكية السابقة التي تناولت الواقع السوفييتي بكافة جوانبه تقريبا، وحلت الأزمات التي يعاني منها المجتمع السوفييتي.. واقتراحات جورباتشوف للتغلب عليها، يطرح المؤلفون الأمريكيون سؤالهم الأخير، ماهى آفاق المستقبل؟

إن الاجابات حاضرة وأطولها تأتي من قبل موسى ليون مؤلف كتاب ظاهرة جورباتشوف، وقد يرجع ذلك الى أنه قد خصص القسم الأول من كتابه لدراسة بعض المتغيرات التاريخية في المجتمع السوفييتي - منذ عهد القيصر، حتى الآن- وخصص النصف الثاني منه للاتحاد السوفييتي اليوم، الأمر الذي أتاح له فرصة تأجيل رؤيته على أساس بانوراما تاريخية عريضة. وعلى أية حال.. فإنه .. وقبل البدء في استشراف آفاق المستقبل السوفييتي - كما يراه المؤلفون - يمكن القول.. بأن هذه الرؤى تحوى خلاصة وجهة النظر الأمريكية في حاضر البريسترويكا وغدها.

يبدأ ليون إجابته بقوله.. إنه خلال الثلاثين سنة الأخيرة.. وصل الاتحاد السوفييتي الى درجة من التطور أهله لأن يصبح مجتمعا مدينيا أو حضريا. وذلك بالرغم من أن التقاليد والأعراف القومية والإقليمية مازالت ترهق كاهله حتى الآن، إلا أن الهيكل الاجتماعي هو هيكل جديد. ولأول مرة في التاريخ الروسي.. نرى نظام الدولة الذي يرأس المجتمع ويوجهه يختلف تماما عن ذلك الذي عرف أيام القيصر أو لينين أو ستالين ، ولكن هذا الجهاز مازال متمسكا بالأفكار المترسبة عن الحكم الزراعي الاستبدادي القديم، بالاضافة الى أن المؤسسات والنظريات والمناهج الخاصة بالجهاز الحكومي المتوارث عن ستالين.. كانت نتيجة تحول دولة زراعية الى حكم تسلطى ساد في عهد ستالين الى درجة هائلة.

ويظهر الواقع المديني للعيان بصورة واضحة في المجتمع السوفييتي، فلقد جرت بعض التحولات في أبنية المجتمع نتيجة التطور الاجتماعي، لم يعد الموجيك Mozhik أو الفلاح الروسي .. هو



الأشخصية الأكثر أهمية في هذا المجتمع، وأصبح المواطنون والمتقنون والمتعلمون.. لا الفلاح المتخلف- هم أكثر الجماعات الديمقراطية عددا، هذا بالإضافة الى ما حمله ملايين المهاجرين من الريف الى المدينة من ثقافات وعادات.. امتزجت مع بعضها البعض.. لتكون في النهاية هذا المجتمع المدني المعقد. وفي غضون ذلك. حدث الكثير من التغييرات.. مثل حاجة المجتمع السوفييتي الى حكومة تستطيع حل المشاكل التي عانى منها، ذلك أن هذا المجتمع المدني.. يتحدث.. ينشر الاشاعات.. يكثر من المطالب، يعبر عن مصالحه بأساليب كثيرة. ومن هنا تأتي نوبات الغضب والأفكار والآراء الجديدة.. ويتكون الرأي العام.

ومع أن الجميع يحاولون الآن التنبؤ بمستقبل اصلاحات جورباتشوف، فإن الدرس التاريخي الأساسي يستفاد من كون التغييرات الراديكالية التي لا يمكن إلغاؤها تلك التي حدثت في الماضي، وماتلاها من تغييرات هيكلية في الاقتصاد والمجتمع ككل- كانت بمثابة الأساس والمعين الذي لا ينضب للسياسات الاصلاحية المتتالية.

وإذا كان المجتمع السوفييتي قد أصبح مدينيا منذ الخمسينيات، فإن هذا قد اتضح في زيادة أعداد المعلمين والمهنيين والاختصاصيين بشكل كبير.. مما خلق في النهاية مجتمعا متنوعا ومنتجا سواء على الصعيد الثقافي أو السياسي أو الأيديولوجي. وقد استغلت الحكومة هذا في اضعاف مظهر كاذب على المجتمع يوحي باتساقه كوحدة متراسة واحدة، وهو مظهر لا يستطيع أحد أن يدعى وجوده الآن.

إن اندماج والتحام المجتمع المدني القادر على بلورة رأى عام مستقل عن رغبات الحكومة، انما ينبئ بموجة جديدة.. لن تكون فيها فرصة للعودة الى الوراء حيث ان الجماهير مشغوفة إلى سماع أصوات النقد والاختلاف.. من كل الفئات الاجتماعية والمهنية، وليس من الفنانين وحدهم هؤلاء الذين تعالت أصواتهم الناقدة دائما.

خلال الثلاثين عاما الماضية.. عانى الاقتصاد السوفييتي من معدلات نمو بطيئة، رغم أن المجتمع الحضري لم يكن قد تمكن من ارساء قواعده بشكل كامل، وإن تم ذلك بشكل كاف أمام الحكم الستاليني، وظهرت امتيازات ضخمة للاختصاصيين، وبرزت الى الوجود نخب أخرى، كانت قد توارت لبعض الوقت، ثم ما لبثت أن استعادت اماكنها في المجتمع. ان حجم ومسئوليات وتأثيرات هذه النخب الجديدة هي نقطة حاسمة. وعند الرجوع الى الوراء وخلال حكم ستالين الأوليباركي.. سنجد أن جماعات محدودة من الموظفين الكبار قد سيطرت على السلطة.. والامتيازات اللامحدودة والمنزلة الرفيعة. وفي غياب روابط قوية مع القوى المؤثرة في المجتمع وفيما بينها، حكمت هذه النخبة الاتحاد السوفييتي بشكل تآمرى سرا. وبعد وفاة ستالين.. اتسع مجال وفرص هذه النخبة شيئا فشيئا لتشكل ما يشبه طبقة سياسية Political class.. بدت كهيئة تشارك في صنع السياسات. أما اليوم

فقد تشعبت النخبة أكثر لتصبح أكثر كفاءة وأشد تأثيراً، وهي تعتمد في ممارسة سطوتها على البيروقراطية القومية، والاستقلال والحرية النسبية عن باقي الفئات الأخرى، بالإضافة إلى السيطرة على مجريات الأمور. وهناك نخب اجتماعية صعدت عن طريق المجازاتها الخاصة: كالعلماء والفنانين، التكنولوجيين، والمفكرين الاجتماعيين، وبعض الإداريين والبيروقراطيين الذين اكتسبوا قليلاً من الامتيازات عن طريق الجدارة والاستحقاق لا عن طريق النساء.

ويعتذر ليونين عن عدم معرفته المزيد عن هذه النخب الجديدة، إذ كان بإمكانه حيثث أن يحدد - بدقة - خصائص ومظاهر الإصلاحات الحالية وإبعادها الخطيرة . ووفقاً للطريقة الروسية فإن هذه التغييرات تتطلب هيكلاً قيادياً معقداً حتى يمكن أن يتفرع ويتصل بجميع المستويات والدرجات على السلم الاجتماعي . واليوم تبدو الأثر في المستقبل المنظور مبشرة بالنجاح، ذلك أن وجود قيادة مثقفة تمتلك عقلية إصلاحية داخل الحزب والبيروقراطية.. هي أمور تدعو إلى التفاؤل .. بالإضافة إلى أن غالبية الجماهير مستعدة للمشاركة في العملية السياسية ودعم القيادة. ولا يعرف ليونين كم المستعدين - داخل وخارج هيكل السلطة - للعمل معاً ضد هذه القيادة؟ ويتنبأ بأن جورباتشوف وحلفاءه باستطاعتهم الدفاع عن برنامجهم عن طريق الاندماج في العملية السياسية مع هؤلاء الذين يتفقون معه في التصور بشأن المستقبل، ويمكنهم في هذه الحالة كسب الحزب من أسفل خلال السنوات القادمة.

### المستقبل المشروط :

وقبل أن يحاول معرفة ما الذي سيحدث غداً، يقدم ليونين عدداً من المحاذير، أولها أن كل ملاحظتنا وافتراضاتنا بشأن ما الذي يجري في الاتحاد السوفييتي لابد أن تؤسس على فهم هذه البلد بشكل صحيح، لأن وجوده التاريخي مليء بالتحولات والتحولات السياسية والاجتماعية، ولأن تجاهل ٣٥ عاماً من التطور منذ مذبذب ستالين ، والترديد - بغباء - مثلما يفعل البعض الآن - أن شيئاً ما ثم يتغير هو حماقة لا يتحملها لا السياسيون ولا العلماء. وثانيها أن هناك مظاهر ومعالم كثيرة للنظام.. ذات أهمية شديدة .. ليست معروفة لدينا بشكل كاف ولا يمكن التنبؤ بها. بالإضافة إلى أننا لا نعرف ما يكفي بشأن البيروقراطية والطبقة العاملة وملاحظاتهم حول ما يجري. ونفس الشيء ينطبق على أجهزة الحزب والحزب ككل. وحتى الآن ، فإن الغالبية العظمى من أعضاء الحزب ليس لهم دور مهم في مسيرة الإصلاحات .. ولقد أظهرت المناقشات العامة وجود تأييد قوى من جمهور الناخبين والعامة للإصلاحات الجارية بشكل فاق كل التوقعات ، وعموماً فإنه ليس بالأمر المستغرب، أن تتحول هذه الجماهير الصماء البكماء - على حد قول ليونين - إلى جماهير صاخبة ومعارضة ، إذ أن التاريخ يعطى أمثلة عديدة لبعض الأحزاب التي غيرت من أساليبها فجأة.

واليوم .. فإن القيادة السوفييتية تبدو كأنها تعتمد على الحقوق والحريات السياسية الجديدة

لاطلاق القوة الكامنة في أعضاء الحزب، إذ ان هذه القوة المكتومة هي التي خلقت جورباتشوف، والآن فإن عليه أن يستمر في هذا الطريق.

وينبه ليون الى أن أنصار الأنظمة السلطوية في الحكم يعرفون جيدا كيف يتحركون ، ذلك أنهم يتسللون من خلال المناداة بالقوموية أو التعاليم المحافظة. لكنه يضيف أنه رغم كونهم مازالوا يملكون القوة إلا أنهم قد نالوا فرصهم وخسروها. ويضيف أن هناك بعض الدول المتخلفة.. قامت نظمها السياسية بتحديث اقتصادياتها بنجاح بطرق مختلفة، مثل الامبراطورية الألمانية، والامبراطورية اليابانية، والامبراطورية الروسية.. والاتحاد السوفييتي نفسه لكنه يؤكد أنه لأسباب مفهومة جدا. تبدو القيادة السوفييتية الحالية مقتنعة بأن تحديث البلاد يعتمد الآن على مقرطة نظام الحزب الواحد . وعلى الرغم من أن أحدا لا يرفع شعارات مطالبة بنموذج الديمقراطية الغربية متعدد الأحزاب، فإن الأمور تجري بشكل يعمل على خلق مشاركة سياسية يعتمد بها.

ويرى ليون أن نظام الحزب الواحد الديمقراطي.. هو أمر ممكن تحقيقه- بصورة استثنائية - على الأقل كمظهر من مظاهر التطور. وأن الاتحاد السوفييتي كظاهرة أو حادثة نادرة على مر التاريخ.. وكنظام يمتلك خصوصيات قوموية استثنائية.. سوف يستمر في التطور الاجتماعي ويستنهض ويستخرج أشكالاً جديدة لمواصلة هذا التطور، قد يكون من بينها تحول النظام الى الديمقراطية.

وفي نفس الوقت، فإن الاتحاد السوفييتي يدخل مرحلة جديدة.. يحاول من خلالها أن يسترد ما فاتته في أثناء العهد الماضي بسبب سوء الإدارة . ويلاحظ ليون ان تغيير القوالب الجامدة هو مظهر من مظاهر التحرر، يكشف السياسة الجديدة، حيث إن القيادة الجديدة تدرك ان قبول تنوع واختلاف الأشكال الاقتصادية والاجتماعية هو شرط أساسي ولازم من أجل اصلاح الحكومة وجعلها اشتراكية كما كانت، كما أنها تسعى أيضا الى تسييس المجتمع . ويتفق الخبراء والسياسيون على أن القطاعات الحكومية المركزية منها أو المحلية لابد أن تحاط بالقطاعات التعاونية والمشاريع العائلية الخاصة.. والمشاريع الأجنبية، وأنه لابد من اعطاء دور أكبر وافساح المجال أمام آلية السوق.

كل هذا يعني أن سياسات الاكراه والاجبار والتسلط لم يعد لها فائدة الآن، وإنما هناك سياسة جديدة تتصرف بشكل مختلف: تأخذ وتعطي، تتفاعل وتساوم، مرنة متكيفة، تضغط وتقبل التسويات، باختصار هناك سياسة واقعية.. تتضمن مفاوضات مع الجماعات والطبقات وفيما بين الآخرين شركاء مستقلين في اللعبة السياسية الجديدة. انها حكم تسلطي جديد.. لنموذج مختلف تماما- على الطريقة الروسية أيضا - ولكن التاريخ - كما يرى ليون - يشير الى أن معظم أنظمة الحكم والادارة وأشكال الحكومات كانت تسلطية.

وفي كتاب سابق لموشى ليون.. قام برسم صورة للدراما التاريخية السوفييتية، كمسرحية من فصلين أعيدت كتابتها عدة مرات مع اختلاف في الشخصيات والأدوار . وتساءل.. عما اذا كان



التاريخ السوفييتى لم يعرف سوى نموذجين بدائيين : الشيوعية الحربية والسياسية الاقتصادية الجديدة NEP وعليه أن يختار بينهما؟ ان الاجابة عن هذا السؤال .. تبدو كأنها أمر سهل، فمنذ الستينيات ظهرت نزعة جديدة فى الحياة السياسية والفكرية السوفييتية، وطفقت الى السطح بعض المناقشات حول الاصلاح الاقتصادى.

وبعد عشرين عاما أو أكثر ، فإن روسيا السوفييتية تحاول فى نفس الموضع.. ولكن هذه المرة لاتوجد ندرة فى البرامج الاصلاحية، ولاتوجد حواجز لايمكن تخطيها.. لقد تابعت هذه الدولة تطورها.. وستستمر فى هذا الطريق. ولا شك فى أن البدء فى تحقيق برنامج الاصلاحات الشامل سريعا.. هو أفضل من التأخير .. إذ لابد من المجازة حتى فى أسوأ الظروف ، ومادامت الارادة السياسية- اللازمة لهذا البرنامج - موجودة .. فعلىنا أن نتابع أهم أحداث هذا العصر .. وهى تتم.

#### شكوك حول نتائج برنامج الاصلاحات :

وبالنسبة للتوقعات الخاصة بالبرنامج الاصلاحى: السياسى والاقتصادى والاجتماعى.. فمن الممكن تناولها من خلال عرض تنبؤات روبرت كيلوج وروبرت ليجيت فى هذا الشأن.. إنهما يقدران.. أن أداء الاقتصاد السوفييتى سيتوقف ليس فقط على الطبيعة الخاصة لهذه الاصلاحات، وانما أيضا على كيفية القيام بانجازها. وليس واضحا- فى رأيهما- ما اذا كان الأسلوب الذى يتبعه جورباتشوف حاليا يستطيع الصمود فى أثناء مسيرة التحديث عندما يواجه الانخفاض فى النمو على المدى القصير، هذا الانخفاض الذى لامر منه والذى يعتبر نتيجة مباشرة وأولية لنجاح عملية اعادة البناء؟

والأكثر صعوبة فى التقييم هو الآثار المترتبة على الاصلاحات الأكثر راديكالية.. لكن ليجيت وكيلوج لم يتعرضا لهذه الاصلاحات وإن كانا يشيران إلى أن معظم العلماء الغريبيين المتخصصين فى دراسة الاقتصاد السوفييتى يشككون فى امكانية نجاح جورباتشوف فى اعادة البناء الاقتصادى السوفييتى، ويتشككون أيضا فى قدرة جورباتشوف على جعل الاتحاد السوفييتى أول دولة فى العالم تكنولوجيا. ورغم تركيزهما على معدل النمو فى الاقتصاد السوفييتى ، إلا أنهما يقدران .. أن البرنامج الاصلاحى لايمكن أن يتم تقييمه من خلال معدلات النمو فقط، إذ إن عدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى السنوات الأخيرة لاينفى أن بوادر التقدم التكنولوجى تلوح فى الأفق. وقد ذكر جورباتشوف فى تقرير اجتماع شهر يونيو ١٩٨٨- بشكل ضمنى- أن النمو لم يكن مقياسا مناسباً للتقدم، ودعا الى أن يتم تقييم عملية اعادة البناء فى ضوء النتائج النهائية لمختلف المسائل التى نص عليها البرنامج الاصلاحى، وفى ضوء نجاحه فى اشباع الحاجات الاجتماعية . وعلى حين يبدو واضحا من خلال هذه الفصاحة السياسية- حسب رأى ليجيت وكيلوج- أن درجة ما من الارتفاع فى معدلات النمو سوف تكون مؤشرا مهما للنجاح ، فإنه ليس واضحا ما هو القدر الذى يمكن أن تنخفض اليه هذه المعدلات ولايكون فى الوقت ذاته دليلا على فشل البرنامج الاقتصادى الجديد.

وفى نهاية استنتاجاتهما؛ يؤكدان عدم قدرتهما على التنبؤ بثقة وجرأة بإمكانية نجاح برنامج جورباتشوف . ويشيران الى أن بعض التقدم قد حدث فعلا، وبشكل عام .. فإذا تمت هذه الإصلاحات بالشكل الذى دعا اليه السكرتير العام- بدون اضطرابات سياسية معارضة- فإنه يمكن القول بأن النجاح الحقيقى سيكون بطيئا .. لأن الحركة باتجاه الإصلاح ستكون مؤلمة.. ومحفوفة بالمخاطر.. للكثيرين .. سواء من القياديين أو البيروقراطيين.

ولقد أبدى ج. شرودر من جامعة فرجينيا الكثير من التشاؤم عند مناقشة إصلاحات جورباتشوف الاقتصادية، ولكنه يرى أن الأخير لم يفقد الأمل فى المستقبل ، اذ هو يتحرك فى الاتجاه الصحيح بعيدا عن المركزية .. ويعمل على حيل الاقتصاد خاضعا لقوانين السوق. ويرى أيضا.. أن مكاسب النشاط الاقتصادى الخاص والتعاونى ستكون حافزا قويا فى هذا المجال... لأنها ستعمل على تحسين نصيب المستهلكين- وزيادته- من السلع والخدمات بدرجة ما. وبخصوص إعادة النظر فى هيكل المرتبات والأجور .. فإنه يرى أن الأثر الوحيد الذى سيعترب عليها فى أوساط العمال والموظفين .. هو بعض المكاسب المادية المحدودة.

وفيما يرى شرودر.. فإن جورباتشوف يتطلع الى المعجزة اليابانية فى الانتاج ويتمنى أن يرى الاتحاد السوفييتى قد حقق نفس المعجزة عام ١٩٩٠ . إلا أنه يرى أن الإصلاحات فى مجملها ليست جذرية بالقدر الكافى لكى تمهد السبيل الى ذلك، لأن خسائر مشوار التجاوزات القصير كانت عالية.. سواء سياسيا أو اجتماعيا. وفى المستقبل ستكون هذه الخسائر أكبر.. بحيث سيكون من المتعذر رؤية المكاسب.

ويفسر شرودر ما الذى يعنيه بهذه الخسائر بقائمة طويلة تتضمن : اضطراب الانتاج، بطء عمليات التطوير النوعية فى الآلات والمعدات والسلع الاستهلاكية، هيكل الأجور الظالم الذى تسوده الفوضى، بالإضافة الى تلف البيروقراطيين على التدخل لمقاومة الإصلاحات وعرقلتها، الى جانب أن العمال لن يقبلوا بتآكل العقد الاجتماعى مع من يحكمونه : جهد قليل فى العمل مقابل الأمان الاقتصادى والاستقرار السياسى، ويرى أن وحدات الحزب المحلية ستدفع ثمن إعادة البناء، اذا لم تظهر النتائج بشكل واضح، ويشير إلى أنهم بدأوا يتعرضون للوم فعلا بسبب تقصيرهم.

وحتى لو نجح جورباتشوف فى مواجهة البرودة والفتور من جانب الشعب، ونجح أيضا فى دفع البرنامج الألى فى اتجاهات أكثر ليبرالية (باتجاه النموذج المجرى) - فإن آماله سوف تخيب.. عندما تحبطه النتائج - مثلما حدث فى المجر - ذلك أن سنوات طويلة من المركزية المتحكمة فى الاقتصاد الاشتراكى من شأنها أن تترك ميراثا مرعبا، فى وقت يتطلع فيه الشباب السوفييت الى المستقبل.. إذ لا مفر من أن تمر سنون طويلة حتى يمكن التخلص من هذا الارث الثقيل. ويمضى شرودر فى تشاؤمه.. عندما يقرر.. أن جورباتشوف- مثل غيره من المصلحين - لن يهتأ كثيرا بالمكاسب التى

يسعى اليها تلك المكاسب الخاصة بالمشاريع المشتركة واقتصاد السوق ، لانه سوف يستبدل بالنظام الاقتصادي الاكلى، نظاما اقتصاديا آخر ستكون له عيوبه أيضا.

### حدود التغيير :

بعد أن حاول وليام اودوم.. أن يجيب عن التساؤل الخاص .. بمدى امكانية تأثير الاصلاحات الاقتصادية على الاتحاد السوفييتى.. فإنه لم يتمكن من التحقق من الأهداف الحقيقية للخطى الحالية باتجاه التغيير فى الاتحاد السوفييتى. ولذلك، نراه يتساءل : هل يرغب جورباتشوف فى اجراء تغييرات أساسية فى النظام ؟ ويجب لو كان الأمر كذلك.. فإن فرص النجاح أمام جورباتشوف .. ضئيلة .. ان لم تكن معدومة . ويؤسس رأيه هنا على أن النصف خطوة ما بين الاقتصاد المخطط مركزيا واقتصاد السوق فى نظام مفكك لا يمكن أن يكون اختيارا أصيلا وواقعا، وهو ما حدث فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، فما أن يبدأ نظام الرقابة المركزى فى الذوبان، حتى يتضح استحالة المحافظة على سيطرة ورقابة الحزب والاستغلال والاستخدام التعسفى للقانون. وحالة بولندا المشابهة تتحدث عن نفسها، فبرغم أن عمليات الشد والجذب لم تنته فى وارسو، ولم يستطع النظام التغلب على المعارضة، إلا أن هذه المعارضة لم تستطع فى المقابل أن تقدم بدائل أساسية. وعليه، فإن اودوم يرى .. أنه بدون شبح القوة العسكرية السوفييتية الجاسم على بولندا.. فإنه من المشكوك فيه استمرار النظام هناك.

وفى النهاية .. فإن اودوم يعتقد أن جورباتشوف يمكن أن ينجز الكثير من الاصلاحات الاقتصادية، خاصة فى قطاعى الخدمات والزراعة، وربما استطاع تحقيق بعض المكاسب فى قطاع الصناعة عن طريق القروض الغربية، والتقدم التكنولوجى، ولكنه فى كل الأحوال لن يستطيع التغلب على المشاكل الهيكلية الأساسية لاعادة تشكيل الحزب التى قد تجبره فى النهاية على مواجهة خيارات العودة الى مواقع القديمة والتسويات المتبادلة.

أما جيرماكوفيتش السابق فإنه يتعرض الى موقف الصحافة السوفييتية من البريسترويكا من خلال استعراضه لأسس وأشكال التغييرات الاقتصادية من العام ١٩٤٩ حتى العام ١٩٨٧.. ووصفها بأنها متشائمة بشأن مستقبل الاصلاحات، وهاهو يشاركها هذا التشاؤم .. مبررا ذلك.. بأن كل تجارب دول اوروىا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابقة تؤكد ان كل قائد جديد يسمح للمسيرة الاصلاحية بالمضى قدما الى الحد الذى يتمكن عنده من دعم سيطرته السياسية، ولدى التأكد من تعزيز هذه السيطرة بنجاح.. فان الاصلاحات تتوقف، واذا استمرت فان الغرض منها لن يكون بحال هو اجراء تغييرات شاملة واسباسية.

ان محاولة فهم واستيعاب عهد جورباتشوف، ومستقبل الاصلاحات فى الاتحاد السوفييتى يتوقف على محاولته ضمان الاستحواذ على السلطة، وصراعه من أجل السيطرة عليها وهو العنصر الاساسى



الآن من أجل رؤية المستقبل فى الاتحاد السوفييتى. فالواضح أن جورباتشوف سيلقى معارضة شديدة.. سواء من داخل الحزب أو من الصفوة الحكومية باعتباره قائداً نخبوياً ومؤيداً للإصلاحات، الامر الذى سوف يؤدي حتماً الى تأخير نتائج هذه الإصلاحات.. وإلى جعل فرص نجاحها شبه منعدمة. وفى ظل الصورة غير الواضحة لما يحدث الآن فى الاتحاد السوفييتى، فإن النصر الكامل على المعارضة أو الهزيمة الشاملة للإصلاحات، هى أمور من السابق للآوان التحدث عنها، ولا يمكن ان يحدث هذا الا عند نهاية هذه الإصلاحات الراديكالية.

### مصير مشروع تنمية الشرق الأقصى :

تبقى نقطة اخيرة.. تتعلق بالمسائل الاقتصادية، وهى مشاريع تنمية الشرق الأقصى السوفييتى، وخاصة مشروع BAM. إن فيكتور موت يؤكد ان هذا المشروع سيبقى - على الأقل فى الوقت الحالى - بمثابة أصول مجمدة، تأسيساً على اعتبارات اقتصادية واهية. ويضيف موت ان هذه المنطقة بثرواتها الهائلة - عدا الفحم والاششاب - تواجه منافسات شديدة فى دول المحيط الهادى، وان استغلال ثروات منطقة الـ BAM يعتمد بشكل كبير على عوامل جذب الاسواق الاجنبية، بالإضافة الى أن الفترة الزمنية المتاحة لاستغلال المعادن الخام و ثروات المنطقة ستكون طويلة، لأن معظم مواقع الثروات الضخمة لم يتم استغلالها بعد، وهذا يعنى ان الامر سيتطلب عقوداً حتى تؤتى هذه الاستثمارات ثمارها.

ويندهش موت من موقف جورباتشوف بالنسبة لمشروع تنمية الشرق الأقصى السوفييتى فى مثل هذا الوقت، باعتباره شخصاً عملياً من الناحية الاقتصادية. فبالنظر إلى ان محصلة تكاليف هذا البرنامج تبلغ ٢٣٢ بليون روبل، وبالنظر الى أن الارباح ستكون على المدى الطويل، ومع بعض الطموحات لتسديد هذه التكاليف خلال ٢٠ عاماً - فإن موت يرى أن الاستثمارات المطلوبة قد لا تكون متاحة اقتصادياً الآن، ويمضى فيقول ان المشاكل الملحة الخاصة بالاعتمادات المالية للنشاط البشرى، واسلوب التنمية الهزيل للبنية الأساسية - تفوق احتمالات المستقبل المبشرة.

### هل ينجح العقد الاجتماعى الجديد؟

نتنقل الآن الى التوقعات الخاصة بالجانب الاجتماعى للبريسترويكا. وفى هذا الصدد يرى رالف كلیم ان العقد الاجتماعى بين القيادة السياسية والمجتمع السوفييتى قد أصبح فاسداً، وأنه تعرض - من خلال تغييرات كثيرة - الى العديد من الضغوط والشد والجذب، مثل تملك الدولة للاراضى الزراعية كلها، وتحول المجتمع من مجتمع زراعى قوى الى مجتمع مدينى، وازدياد معدلات السكان فى المدن الصناعية، وزيادة اعداد المهنيين المتخصصين، مع ارتفاع نسبة المتعلمين من السكان، كل هذا قد يغير - وبشكل أساسى - الأسلوب الذى تتعامل به النخبة السياسية مع الموظفين. ويضيف

كليم أنه لو نجحت البريسترويكا فإن تغييرات مهمة جدا لابد ان تطرأ على العقد الاجتماعى، تغييرات باتجاه Meritocracy ، ويعيدا عن مبدأ المساواة. ويوضح ذلك بقوله ان مقولة لكل حسب عمله يمكن ان تفضى الى مزيد من الظلم الاجتماعى والاقتصادى، والنخبوية، وأن تؤثر بشكل سالب على مستوى الضمان الاجتماعى الذى تعود عليه المواطن السوفييتى لأن الضغوط على النظام السوفييتى - خلال هذه الفترة الانتقالية - سوف تزداد وتصبح أكثر وضوحا اذا قامت الحكومة بتبرير ارتفاع الاسعار، أو الاتساع فى النشاط الخاص الخدمى، أو اخفاق السوق فى تلبية الاحتياجات الاساسية للمستهلكين. واذا ما لجأت الحكومة الى مخاطبة العمال ودعتهم الى التمسك بالاخلاق الاشتراكية فى ظل مناخ متشدد، فإن هذا سيجعل خطرا بالغا، يتمثل فى انفضاض الشعب عن القيادة الجديدة، وبذلك .. يخسر جورباتشوف الاساس الحقيقى الذى تعتمد عليه البريسترويكا.

وبشكل عام.. فإنه لابد من الحذر.. عند محاولة تقييم التغييرات التى يقوم بها جورباتشوف فى المجتمع السوفييتى، ومحاولته اعادة بناء الأسس الاجتماعية للشرعية بموضوعية قدر الامكان، وسواء نجح جورباتشوف أم لم ينجح فى ابتكار عقد اجتماعى جديد مع الشعب السوفييتى.

أما وليام اودوم فيقدر ان الجلاسنوست والبريسترويكا والتفكير الجديد.. ماهى الا استراتيجية تمتد بجلورها الى ستالين وخروشوف، وأن هذه الاستراتيجية تسعى الى بناء الاشتراكية داخل الاتحاد السوفييتى من خلال تفاعل اقتصادى متزايد مع الدول الصناعية الغربية، وإلى استمرار نضال الطبقة العاملة فى العالم الثالث، بالإضافة الى عسائنة القوى التقدمية فى الغرب.

وفيما يتعلق بعلاقات الاتحاد السوفييتى المستقبلية مع دول أوروبا الغربية، فإن جارى مايرز يرى ان التفكير الجديد فى الاتحاد السوفييتى يتوافق مع تشكك اوروبى فى امكانية القبول بمدى تمتع أوروبا الغربية بالمظلة النووية الأمريكية، وأن المواقف قد تتغير خلال السنوات القادمة، سواء فى الولايات المتحدة، أو فى أوروبا الغربية باتجاه الاتحاد السوفييتى، ذلك ان الجيل الجديد من قادة غرب أوروبا قد يجد نفسه مجبرا على تبني مواقف أكثر حذرا وتشككا فى تعامله مع الاتحاد السوفييتى، أو أكثر تساهلا- لا أحد يدري على وجه التحديد.

### العلاقة داخل الكتلة الشرقية :

وبالنسبة لأوروبا الشرقية، فإن مايكل كروز يرى ان الحقائق الأساسية الخاصة بالركود الاقتصادى لدول شرق أوروبا تتحدث عن نفسها، ويقتبس من دراسة حديثة ان دول شرق أوروبا قد استنزفت بشكل سيئ ثرواتها ومواردها التى كان من الممكن استغلالها داخليا بشكل فعال من أجل تحقيق معدلات نمو أعلى، وأن هذا الاستنزاف تولد بسبب خضوع هذه الدول الاقتصادى للاتحاد السوفييتى، حتى انهم الآن يواجهون صعوبات اقتصادية أساسية. ولأنه ليست هناك - كما يرى كروز - حلول واضحة لهذه المشاكل، فإن المرض الذى تعاني منه اقتصاديات هذه الدول سيبقى خلال المستقبل

المنظور. وهكذا، فإن بواعث التغيير السوفييتي في هذه الدول تشمل هؤلاء المضطربين الى ذلك انطلاقاً من أهداف اقتصادية ضيقة، مثل تخفيض المنح الضمنية التي تعطى لأولئك الذين يستهدفون أنعاش اقتصاديات هذه الدول. ويرى كروز أن مركز الاتحاد السوفييتي المساوم تجاه دول أوروبا هائل.. سواء كان مورداً للسلع الراكدة، أو مورداً للمواد الخام والطاقة، ولكن تبقى هناك حدود لغوية في هذا المجال.

ويؤكد كروز أن عملية الإصلاح في دول الشرق الأوروبي سوف تتأثر كثيراً بالمد والجذر الذي يسم الإصلاحات الداخلية في الاتحاد السوفييتي، ولا يشك في أن فشل الإصلاح الاقتصادي في المجر وبلغاريا سوف يضعف من حماس العناصر الداعية للتغيير في الاتحاد السوفييتي، وهو ما يقصد مدحهم مراراً وتكراراً للنموذج الذي جرى على الرغم من الدلائل التي تشير الى وجود مشاكل عديدة في هذا البلد.

وبصفة عامة.. فإن كروز يركز على ثلاثة مواضيع متشابهة.. تدور حولها الأسئلة الآن وهي:

- ١- مقدرة النظم الأوروبية الشرقية على انجاز الخطط الإصلاحية المعلنة..
- ٢- النتائج الداخلية لهذه التغييرات.
- ٣- المدى الذي ستعطي اليه هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية في دول الشرق وهل سيتطلب إعادة تعريف وتنظيم علاقاتهم بموسكو؟

#### مستقبل العلاقات مع اليابان :

وفيما يختص بعلاقات الاتحاد السوفييتي مع اليابان يرى برادشو أن سياسات جورباتشوف الاقتصادية التي من شأنها إعادة بناء الاقتصاد السوفييتي، والتي تعمل على تشجيع الانتاج بطرق متقدمة تكنولوجياً عما مضى، قد تفضي الى كساد نسبي في انتاجية مناطق شرق الاتحاد السوفييتي الاقصى التي يعتمد عليها كصادرات الى اليابان. ويضيف أن الهدف الانساني، فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، هو تحسين هيكل التجارة عن طريق اختصار دور الصادرات الطبيعية وزيادة حصة السلع الاخرى الأكثر قيمة، ولكن مثل هذه الاستراتيجية لن تجدي بالنسبة لليابان، إذ على حبييل المثال، ورغم ولع الشعب الياباني بالسيارات المستوردة، إلا أن السيارات السوفييتية لن تتحلق بأقبال عليها في طوكيو. وبناء على ذلك فإذا حاول الاتحاد السوفييتي تحجيم دور الصادرات الطبيعية الى اليابان، فإنه قد يخلخل الأساس المنطقي لهذه التجارة، ويوضح أكثر فإنه إذا نجح جورباتشوف في إعادة بناء الاقتصاد السوفييتي على أسس جديدة، ونجح أيضاً في تحسين هيكل الصادرات السوفييتية الى الدول الأخرى، فإنه ربما يعمل على تخفيض حجم تجارته مع اليابان - على المدى الطويل.

#### مستقبل التعاون بين الشرق والغرب :

نأتى الى الاستنتاج الأخير- الخاص بـجون بارمونتز - حول التفكير الجديد في الشرق والغرب. إن



بارسونز يعتقد أن افكار الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية حول الأشكال الجديدة للتعاون قد تساعد في رسم صورة مستقبلية لما ستكون عليه العلاقات المتبادلة، وكيف سيتم ترتيب الالتزامات المتبادلة في مشاريع التعاون الصناعية، وما هي القطاعات التي ستكون محلا لتعاون اقتصادي أكبر. ويرى انه لابد من توقع وجود عدة عراقيل من شأنها اعاقا إحرار أي تقدم مهم في العلاقات الاقتصادية.

واستنتاجه الخاص في هذا الشأن يبدو كالتالي: بالنسبة لتأثير التفكير الجديد على التعاون الاقتصادي، ستكون هناك - على المدى القصير - عراقيل كثيرة.. وقليل من المرونة، وستكون الغلبة على المدى المتوسط للعراقيل الايديولوجية. ويعتمد بارسونز في هذه الرؤية على أن الدول الاشتراكية لم تبد حتى الآن تقديرا للأشكال المختلفة للتعاون الاقتصادي، ولا يزال تحليلها للحوافز والحساب الاقتصادي هزليا جدا. لكن هذه الدول بسبيلها الآن الى اجراء تغييرات مهمة، وقد حدثت بعض التغييرات بالفعل في هذا الشأن، ومنها القبول ببعض أشكال التعاون الجديدة، والإقرار بأن الاتفاقيات مع الغرب لا يمكن ان تكون سيئة بمرمتها. وبطريقة ما فإن الصراع بين النظامين الاجتماعيين لابد أن يفضي الى عالم يسمح بوجود مثل هذه الأشكال من التعاون.

ويتساءل بارسونز- موجهها سؤاله الى الشرق والغرب على حد سواء - الى أي مدى سوف تسمح العلائقية الجديدة بتغيير النظرة الضيقة للتعاون الاقتصادي، وإلى أي مدى ستتجيب الدول الرأسمالية وتتخلى عن مواقفها المتعنتة، وتقوم بتحليل العناصر الجوهرية للتعاون بمزيد من الموضوعية؟

وفي النهاية، فإن بارسونز يخلص الى أن الدول الرأسمالية ستكون في وضع لا يسمح لها بوضع خطط جديدة للانطلاق نحو الأهداف الملائمة التي تخدم مصالحها الخاصة، وإلى أن قليلا من التفكير الجديد مطلوب أيضا في الغرب !!



**وجهة نظر من يوغوسلافيا**

**عرض لكتاب**

**البيروسترويك من الماركسية والبلشقية إلى جورباتشوف**

**تأليف : س. ستوجانوفتش**

**عرض : محمد شمس عبد المنعم**

**Perestroika,**

**from Marxism and Bolshvism to gorbachev.**

**By: S. Stojonvie**

**Prometheus books - buffalo, New York.**





يستهدف الكتاب الذى نعرض له هنا الاجابة عن أحد الأسئلة المطروحة حول البريسترويكا - وهو : هل ستؤدى البريسترويكا الى اقامة الاشتراكية الديمقراطية فى الاتحاد السوفييتى، أم الى مجرد اعادة بناء هيمنة الدولة فى هذا المجتمع؟

ولكى نصل معا الى اجابة مؤلفه عن هذا السؤال - لابد أولا أن نتعرض بشيء من التفصيل «لهيمنة الدولة» : ماهيتها، وماهى علاقتها بالماركسية وديكتاتورية الطبقة العاملة؟ باعتبار أن السلطة فى الاتحاد السوفييتى - كدولة اشتراكية - من المفترض أن تكون لنظبة العاملة؟

ولابد أيضا من أن نتعرض لوجهة نظر المؤلف فى الاشتراكية الديمقراطية، وكيف يجب أن تكون؟ سنبدأ أولا «بهيمنة الدولة» : ماهيتها، وأسباب ظهورها، وماذا يمكن أن تقدمه البريسترويكا لهذا النوع من المجتمعات؟

وبعد ذلك سنتطرق الى الاشتراكية الديمقراطية، وكيف يجب أن تكون وعلى أى أساس، وهل من الممكن أن تؤدى بريسترويكا جورباتشوف الى اقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى فى الاتحاد السوفييتى.

وفى النهاية نعرض لبعض وجهات النظر المختصرة حول البريسترويكا وتقييم الكاتب لهذه الرؤى مقدمين فيها رأيه حول البريسترويكا وصحة نسبها للماركسية اللينينية من عدمه.

### لماذا نادى جورباتشوف بالبريسترويكا؟

السبب الأساسى للبريسترويكا هو تزايد الفجوة بين الاتحاد السوفييتى والغرب بشكل خطير ساعد عليه «نزيف العقول» الذى يعانى منه الاتحاد السوفييتى وهو النزيف الذى أدت إليه سياسة الاتحاد السوفييتى المعادية للفكر. ورغبة جورباتشوف فى وقف هذا النزيف بترجمها باتاحة حرية العمل المؤقت للفرد فى الخارج. ويضاف الى الأسباب السابقة ضغط الظروف والجمهور السوفييتى من أجل الإصلاح.

ولا يعتقد المؤلف ان لدى جورباتشوف خطة كاملة محددة للإصلاحات فى النظام السوفييتى لايرغب فى الكشف عنها حاليا لاعتبارات تكتيكية، بل يعتقد أنه هو نفسه مازال «يبحث عن الوجود الحقيقى لجورباتشوف». وما يساعد جورباتشوف فى مهمته قمتعه بقدر كبير من القوة الشخصية، فهو اليد القائدة فى سكرتارية اللجنة المركزية صاحبة القول الفصل فى اعداد دورات

المكتب السياسى واللجنة المركزية. ومن هنا فقوته تكمن فى المكانة الرمزية الهائلة لوظيفته.  
وبالمقارنة بخروشوف، فجورباتشوف ليس محملا بجرائم الدولة الستالينية، ولهذا يمكنه الآن المناداة  
بالجلاسنوست (المصارحة) فيما يتعلق بهذا الجزء من التاريخ، وأن يبحث عن شرعية بهذا النداء، ففى  
النظم الديكتاتورية يمثل تغيير الجيل أهمية عظمى.

### الدعائم الأيديولوجية لإصلاحات جورباتشوف :

قال الفيلسوف الأمريكى «وليام جيمس» : «لا يمكن قبول شىء كحقيقة، ما لم نجعله ملائما لأقل  
ما يمكن من التشويش وأكبر ما يمكن من الاتساق مع رصيدنا الأصلى من الحقائق».

ولا يمكن أن توجد هذه الاستمرارية وهذا الاتساق فى الاتحاد السوفييتى، دون الاستناد الى لينين.

من الأبعاد الرئيسية للينينية : شيوعية الحرب، والسياسة الاقتصادية الجديدة NEP. وشيوعية  
الحرب WAR COMMUNISM هى المرحلة التكوينية للشيوعية، فمعظم تاريخ الحزب الشيوعى  
السوفييتى، وهو النموذج الأصلى والعتيق لكل الأحزاب الشيوعية الأخرى- قد تميز بالحرب : الحرب  
العالمية الأولى، الحرب الأهلية والدفاع ضد التدخل الخارجى، التحول الستالينى المتسارع خلال حرب  
الدولة ضد الفلاحين، إرهاب الدولة الشامل الطويل الأمد، الاستعداد للحرب، تحمل العبء الرئيسى  
خلال الحرب العالمية الثانية، إرهاب الدولة فى فترة مابعد الحرب، الحرب الباردة.

ومن هنا فشيوعية الحرب لاتصلح سندا للإصلاح ويبقى من اللينينية السياسة الاقتصادية الجديدة،  
وهى ما يستشهد به جورباتشوف الآن. ولكن لافائدة اليوم من تقديم نسخة جديدة من «السياسة  
الاقتصادية الجديدة»، وإنما المطلوب هو اصلاح اقتصادى أكثر جذرية بشكل لا يقارن، وهذا يتطلب  
اصلاحا سياسيا أساسيا. بعبارة أخرى يجب على المرء أن يتطلع الى «سياسة جديدة» وليس سياسة  
اقتصادية جديدة.

ومن المتوقع، بالاضافة الى لينين، أن يكون ماركس الانسان والمؤيد لكوميونة باريس من الدعائم  
الأيديولوجية الأساسية للإصلاح فى الاتحاد السوفييتى، ومن المبكر جدا توقع اللجوء الى مفكرين  
اشتراكيين غير ماركسيين فى هذا الشأن.

والامكانية الأيديولوجية الجوهرية الأخيرة للاندفاع على الإصلاح هى تكوين ما يسمى «بالشخصية  
العلمية المتلازمة مع الثورة العلمية التكنولوجية للماركسية اللينينية».

### الأزمة فى الاتحاد السوفييتى :

من الأفضل أن نرد الأمور الى أصولها. وأحد أصول الأزمة فى الاتحاد السوفييتى يكمن فلسفيا  
فى أزمة الجدال الماركسى الذى هو جدل مغلق (ذو نهاية محددة سلفا) - فالنقى AUFHEBUNG فى



جدل كل من ماركس وهيجل يعنى كما هو معروف : النفى، والمحافظة على، والارتفاع المستمر لمستوى أعلى من التطور . وكان من الواجب أن يكون الجدل مفتوحا، أى أن يسمح بالنفى، وكذلك بالنفى المضاد - AUTI AUFHEBUNG - وهذا الانشقاق (الذى يقترحه المؤلف) يعنى: النفى، والمحافظة على، والسقوط لمستوى أدنى.

ومن أمثلة النفى المضاد تطور الماركسية من ماركس الى ستالين مروراً بلينين.

**أما الأصل الثانى للأزمة فيكمن فى مفهوم التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الماركسي الذى يجعل السياسة معتمدة اعتمادا كاملا على الاقتصاد ، ويجعل الدولة عنصرا تابعا لمجمل السياق الاجتماعى. ويقدم الكاتب هنا فكرة انفصال المجتمع المدنى عن الدولة، وهو التصور الذى يؤكد استقلالية السياسة.**

**وأما الأصل الثالث للأزمة فهو المتعلق بفكرة ديكتاتورية الطبقة العاملة خلال مرحلة الانتقال بين الرأسمالية والمجتمع الشيوعى. حيث يرى الكاتب أن الطبقة العاملة كطبقة اقتصادية، وليست سياسية اقتصادية لم تصبح ولا تستطيع أن تصبح طبقة حاكمة . ويعتبر المؤلف هذه الفكرة هى أساس البلشفية والملمهم النظرى لها. حيث تصور ماركس ديكتاتورية انتقالية من الأغلبية الساحقة من الجماهير على انقاض الأقلية البرجوازية المخلوعة ، على حين كانت النتيجة البلشفية ديكتاتورية طويلة الأمد من الأقلية على الطبقة العاملة.**

**مراحل الأزمة فى الاتحاد السوفييتى :**

**المرحلة الأولى: البلشفية**

**تعتبر السلطة التى أقامتها البلشفية فى الاتحاد السوفييتى هى سلطة هيمنة الدولة وهى تقوم على احتكار طبقة للسلطة السياسية، ومن خلالها تسيطر بنىويا على الاقتصاد.**

**وبهذا المعنى فهذه الطبقة هى طبقة سياسية - اقتصادية، لأن سيطرتها الاقتصادية ناتجة من سيطرتها السياسية وتابعة لها.**

**وباعتبار الأيديولوجية البلشفية (أيديولوجية المصالح الموضوعية للطبقة العاملة) هى أساس هيمنة الدولة، فإن المؤلف يتناولها بالنقد، بادئا بعرض أبعادها السلبية ثم الإيجابية، كما يلى :**

**البعد السلبي : هو رفض الديمقراطية البرجوازية باعتبارها شكلية وظاهرية ومضللة. ولأن البلاشفة لا يستطيعون إنكار حرية المواطنين فإنهم غالبا مايفتقدون الوعى بمصالحهم الحقيقية بسبب التلقين، والمناورات، والكذب، ومستوى التعليم .. إلخ.**

**وقد لعب الفصل بين المصالح الذاتية والموضوعية للطبقة العاملة دورا رئيسيا فى الأيديولوجية البلشفية، كما أن ماركس لم يكتب أى شئ تقريبا عن تحويل مصالح الطبقة العاملة الموضوعية إلى**

مصالح ذاتية أى تطوير وعيها الطبقي. كما لم يكتب شيئا مقنعا عن كيفية تجنب خطر التوجه الشخصى للمترجم والممثل المزعوم لمصالح الطبقة العاملة الموضوعية ( الحزب الشيوعى ).

البعد الإيجابى : ظهرت هذه الأيديولوجية تاريخيا مستندة إلى المصلحة الموضوعية للطبقة العاملة. ولما كان الحزب الشيوعى كطليعة مزعومة للطبقة العاملة يمثل أولا وأساسا هذه المصالح الحقيقية، فليست هناك حاجة إلى أشكال الحياة السياسية والتنظيمية التى تعبر بها هذه الطبقة بحرية عن تفضيلاتها وتحققها ، لأن الطليعة السياسية تزعم التمثيل الموضوعى لمصالح هذه الطبقة، وعند الضرورة تفعل ذلك ضد مصالحها المعلقة.

لقد تحولت البلشفية بسرعة إلى أيديولوجية دولة مهيمنة يتم فيها كبت الرغبات الوقتية للعمال من خلال التخطيط السياسى القوى. ومن المثير أن الانقسام الواقع فى الحزب بين الطليعة المتفوقة (القيادة) والطليعة (العضوية) لم يتم تبريره بالمصلحة الموضوعية ، بل استند إلى قاعدة «المركزية الديمقراطية».

وفى ظل هذا الاستبداد، كان من السهل تحويل شعار «المصالح الموضوعية للطبقة العاملة» إلى «المصالح التاريخية للطبقة العاملة»، وفى النهاية إلى «المهمة التاريخية للطبقة العاملة». وبهذه الطريقة تحول مفهوم «المصالح الموضوعية» القابل للإدراك إلى مفهوم ميتافيزيقى، وتحولت المصالح الموضوعية المزعومة إلى مصلحة ذاتية للحزب الشيوعى.

وبدأ نقد الأيديولوجية البلشفية أولا بوضع فكرة المصلحة الموضوعية تحت النقص، إذ تحولت هذه المصلحة فى البلشفية إلى مقولة ميتافيزيقية (الميتافيزيقا بالنسبة للمؤلف تتكون من عبارات غير قابلة للنقد).

وبالنسبة للميتافيزيقية فى هذه المقولة، فإن أيديولوجى البلشفية لم يحددوا متى وفى أى ظروف يمكن التحقق فعليا من حقيقة تمثيل حزبهم لمصالح الطبقة العاملة، ولم يقدموا (سواء ستالين أو خروشوف) أى وعود محددة زمنيا بالسماح للطبقة العاملة بالتعبير عن مصالحها فى انتخابات حرة قائمة على تمثيل موضوعى.

ومن غير الممكن نقد الأيديولوجية دون نقد أساسى للفتها، فالتعبيرات الأيديولوجية قد تتأكد وتصبح شائعة بمعان لا ترتبط بنوايا من وضعوها. وعادة مايحدث التشوه الأيديولوجى فى مرحلة تحديد الأسماء، حيث يمكن منذ البدء تقليل مشكلة التشوه إلى حد بعيد أو منعها.

وفى هذا المقام سوف نحلل ثلاثة أمثلة من تاريخ البلشفية ، كى نبين كيف كانت ستبدو لو لم تشوه أيديولوجيا.

أ - المركزية الديمقراطية : التنظيم المركزى ضرورى لبقاء المنظمات الثورية التى تعمل تحت الأرض، فلماذا لا نسميها بالاسم الواقعى «المركزية الثورية» وهى فى هذه الشروط النمط الواقعى الوحيد.

ولأن باب السؤال عن الديمقراطية مغلق، ولأن هذه المركزية الديمقراطية بالتعريف، فإننا لا نستطيع السؤال عن كيفية مقرطتها.

ب - ديكتاتورية البروليتاريا : يأخذ الثوريون المحترفون السلطة ثم يقيمون الديكتاتورية. ولكن ماهى عمليا القاعدة الاجتماعية لهذه الديكتاتورية ؟ ومن الأفضل أن نسميها الديكتاتورية الثورية لكيلا نغلق باب السؤال عن هذه القاعدة الاجتماعية - هل هم العمال أم الفلاحون، أم مصالح الثوريين أنفسهم؟ ولأننا بالتعريف الحالى لا نستطيع السؤال عن العلاقة الحقيقية بين البروليتاريا والثوريين فى السلطة، فهذا يرجح تسميتها بالديكتاتورية الثورية.

ج - المرحلة الانتقالية : هذه الفكرة ذاتها لا نقول شيئا تقريبا، فكل فترة فى التاريخ هى مرحلة انتقال بين فترتين. وكان الأفضل أن نسميها مرحلة ما بعد الثورة، خاصة أن كل ما يفعله الحزب الشيوعى يبرر باعتباره مجموعة من الوسائل التى لا يمكن تجنبها فى مرحلة الانتقال.

المرحلة الثانية : الفترة الستالينية (التحول من الأيديولوجية الإلشيفية إلى أيديولوجية الاشتراكية الحقيقية

ورثت الأحزاب الشيوعية من لينين ورفاقه نموذجاً مثل عليا (أيديولوجية مثل غليبا) - Ideal Logical Paradigm فهموا من خلاله أنفسهم والعالم الذى حاولوا إسقاطه وتغييره من خلال النشاط الثوري.

والأفكار الحاسمة فى هذا النموذج هى : الثورة البروليتارية، حزب من الثوريين المحترفين، الحزب كممثل للمصالح التاريخية والموضوعية للبروليتاريا، فترة الانتقال بين الرأسمالية والشيوعية، وقد احتاج الواقع المتخلف لروسيا إلى أن يقوم البلاشفة بمراجعة جذرية للمفهوم الماركسى للثورة، إذ لم تكفهم فكرة الحزب المركزى من الثوريين.

ونتيجة لهذه المراجعة، فقد تحولت النظرية (الفلسفة - الاجتماعية) الثورية إلى نظرية مثالية تضع للثورة الأهداف التى لا يمكنها إنجازها، فبدلاً من تحطيم الرأسمالية فى أقوى حلقاتها أولاً، أخذوا نقطة البداية العكسية وهى تحطيم الماركسية فى أضعف حلقاتها. وبدلاً من القيام بثورة اشتراكية وضعوا فكرة الثورة الدائمة التى تبدأ بثورة برجوازية ديمقراطية، تتلوها ثورة عالمية فى أوروبا الغربية على الأقل. ويتبدى خداع النفس الأيديولوجى هنا فى إمكانية إنجاز أهداف ماركس فى ظل شروط مختلفة جذريا ووسائل متغيرة جذريا. وعموماً، فهناك اشكاليات لم تدرس فى هذه المفاهيم.

فالحلقة الأضعف فى الرأسمالية يمكن أن تتيح فرصة أضعف فى بناء الاشتراكية وفيما يتعلق بالثورة الدائمة، فقد فاتهم أن ضعف الطبقة العاملة كطبقة اقتصادية، وتزايد هذا الضعف فى روسيا، يجعلها عاجزة عن تأمين المنجزات الثورية البرجوازية الديمقراطية، ناهيك عن طرح وإقامة



ديكتاتوريتها. وهذا يفسر ظهور الستالينية وتدمير منجزات هذه الثورة من حرية الاجتماع والاتحاد والسياسيات وغيرها.

وجوهر الخطأ فى الثورة الدائمة كان الثنائية الفكرية (رأسمالية أم اشتراكية) وكان الواجب أن تكون ثلاثية (بإضافة هيمنة الدولة). وهذه الثنائية لم تجعلهم يضعون الامكانية والاتجاه نحو هيمنة الدولة فى الاعتبار، وحتى المرحلة الأولى؛ أى البورجوازية الديمقراطية لم تؤسس فكرتها جيدا.

وكانت النتيجة شيوعية متدنية وحقودة من الواجب دراستها على أساس علم النفس السياسى الذى يبدأ بفحص إدراك البلاشفة لتهديد المحيط الرأسمالى المنضوى تحت شعار «اللاحاق بالعالم الرأسمالى وتخطيه» الذى يتم عن التذنى والإحساس بالنقص والحق.

والبلشفية فى رأى المؤلف هى واقعية اشتراكية لأن اتجاه الحركة نحو الشيوعية كان بالنسبة لها هو المعيار الأكثر أهمية من أية حقائق فى تحديد الواقع الاشتراكى.

### المرحلة الثالثة : من الواقعية الاشتراكية الى الاشتراكية الحقيقية

فى نهاية الستينيات - وتحت ضغوط تركة ستالين وتحديات الشيوعية الإصلاحية فى أوروبا الشرقية- اضطر النظام السوفييتى لكى يبرر نفسه أيديولوجيا الى اللجوء لحقيقة أنه موجود كأمر واقع ، بعد أن أصبح عاجزا عن اللجوء لليوتوبيا الشيوعية.

وكان الاسم الجديد هو الاشتراكية ، على اعتبار أن «الاشتراكية الديمقراطية ذات الوجه الإنسانى» هى يوتوبيا حقيقية. ورغم أن أيديولوجية الاشتراكية الحقيقية كانت تمثل فى جزء منها استجابة لتحدى الشيوعيين المثاليين فى أوروبا الشرقية (المجر وتشيكوسلوفاكيا)، فقد تم قمع أى تحرك الاشتراكية الديمقراطية الإنسانية بالقوة فى ظل الادعاء بأن الاشتراكية القائمة هى الإمكانية الواقعية الوحيدة.

وقبل جورباتشوف تقدمت الأيديولوجية السوفييتية باسم جديد هو الاشتراكية الحقيقية (المتقدمة). ولكن إذا كانت هذه الاشتراكية متقدمة فعلا فلماذا كان على المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعى أن يتطلع الى فترة غير محددة لتطور مقبل فى الاشتراكية تتجاوز نهاية القرن الحالى كما ورد فى خطاب جورباتشوف فى نفس المؤتمر؟

إن الادعاء بأن الاشتراكية القائمة هى الإمكانية الواقعية الوحيدة يوقع الاشتراكية فى مأزق، فعال أن تبدأ الاشتراكية الاعتماد أيديولوجيا على واقعها نفسه، فإنها تقيم على أساس أدائها . ولكن مشكلة «الاشتراكية الحقيقية» أنها تبقى أدنى وظيفيا من الرأسمالية الديمقراطية المتقدمة ومن الاشتراكية الديمقراطية فى الغرب وخاصة فى اسكنديناويا.

والسؤال هنا هو : أى نوع من الاشتراكية الحقيقية هذا الذى تؤثر عليه حركة عمالية من ملايين عديدة فى بولندا، مثلاً؟

## مقارنة بين الأيديولوجيتين: البرجوازية وهيمنة الدولة :

ولكى نتهى هذا الجزء من الحديث عن هيمنة الدولة فمن الواجب عرض الخلاقات الأساسية بين الأيديولوجيتين، وهو أمر ممكن بالاستناد الى مدلولات المنافسة السوقية من جانب والاحتكار من جانب آخر.

فالأيديولوجية البرجوازية بما تتصف به من منافسة سوقية وحرية اختيار تنتج تنافسا سياسيا واقتصاديا وأيديولوجيا. وهذه السوق تفترض صورة فراغ أيديولوجى متاح لكل شخص. وفى هذه الظروف فإن التناقضات تفقد حداثتها وتتجه نحو التعادلية.

وعلى الجانب الآخر فإن الاقتصاد المركزى فى التخطيط والانتاج والتوزيع يستدعى أيديولوجية هيمنة لا تسمح بسوق للأفكار. وهذا الاحتكار الأيديولوجى يحتاج الى ملء الفراغ الأيديولوجى، وفى هذه الظروف تتفاقم التناقضات وتفرض الديكتاتورية المؤسسة على هيمنة الدولة ولاءاً شاملا للحزب باسم العلم.

وبالإضافة الى هذا فإن الأيديولوجية البرجوازية تتصف بصفتين ناتجتين من انفصال المجتمع المدنى عن الدولة وهما : أن انفصال المجتمع المدنى عن الدولة يوفر مجالا للحرية السياسية والقانونية والمساواة والديمقراطية، وفى نفس الوقت فالانفصال يجعل انتقال الهيمنة الطبقة من الاقتصاد الى السلطة وباقى مجالات الحياة الاجتماعية - صعب الرؤية. والصفة الثانية هي أن حاجتها الى الارتباط بإنتاج أيديولوجى مركزى أقل لأن الأيديولوجية تولد مثلها مثل الطبقة السائدة خارج الدولة . ولذلك، فليس هناك حديث عن «تقديم الوعى من الخارج» ، وإنما عن تبرير وتطوير الوعى اليومى القائم. وليس هناك أيضا حديث عن حزب طليعى منفرد يتظاهر بتمثيل وترجمة المصالح الموضوعية.

وهذا ما جعل الشيوعيين البلشفيين فى الغرب يتناولون الأيديولوجية الديمقراطية بشكل خاطئ لأنهم يفترضون أن الأيديولوجية الديمقراطية والليبرالية يجب أيضا أن تقدم للطبقة العاملة من الخارج. مما جعلهم لا يفهمون أن كون الأيديولوجية خارج الدولة قد جعل تأثيرها على الجمهور العادى وحتى العمال أعظم بكثير من أيديولوجية المصالح الموضوعية.

والواقع أن الأيديولوجيين فى نظام الدولة المهيمنة لا يفهمون الأيديولوجية السائدة فى الرأسمالية للأسباب الآتية :

١ - الاختلاف فى طريقة العمل والانتشار وكسب النفوذ الأيديولوجى.

٢ - الكليات الاجتماعية يسيطر عليها من جانب احتكار سياسى ومن الجانب الآخر اقتصاديات تنافسية.

٣ - أيديولوجيتهم أحادية قائمة على احتكار جهاز وحزب الدولة والقهر، ولهذا فهى لا تستطيع

فهم أيديولوجية تعددية وتوالى النخب فى الحكم والحوار وفصل العلم عن الأيديولوجية والإيمان عن التسامح.

هل البريسترويكاشتراكية ديمقراطية أم إعادة بناء هيمنة الدولة؟

بالنسبة للماركسيين المتزمتين ، تعتبر الاشتراكية حتمية تاريخية (انهيار الرأسمالية وانتصار الاشتراكية) تتبع قوانين حديدية. ولكن بالنسبة للماركسيين الإنسانيين، فالاشتراكية هى احتمال وميل Twendency تاريخي، وتحقيقها يعتمد بدرجة حاسمة على الاختيار القيمى والأفعال الجماعية للجماهير. وبالنسبة للمتزمتين ولإنسانيين معا، فالاشتراكية لاتنفصل عن الشيوعية بل هى تشكل مجرد مرحلة تمهد للشيوعية.

وبالنسبة إلينا (المؤلف - الاشتراكيين الديمقراطيين) فأننا نهتم باشتراكية ذات احتمالات واقعية وقابلة للإدراك بعيدا عن يوتوبية المجتمع اللاتبقى. والقاعدة الأكثر ملاءمة لهذه الاشتراكية هى الرأسمالية الديمقراطية المتقدمة بسبب مستواها الاقتصادى والسياسى وبسبب الانفصال البنىوى للمجتمع المدنى عن الدولة، الذى نرى وجوب استمراره فى ظل الاشتراكية (وهذا مالا يوافق عليه ماركس بالتاكيد).

ووجوب استمرار الوجه المدنى والبرجوازى يرجع الى ضرورة تكامل هذه الاشتراكية عضويا مع الاقتصاد والسوق العالميين. وهكذا فإنها تشكيلة اشتراكية ذات نوع مختلط من الملكية والاقتصاد ومجتمع مدنى كامل وهى ليست «فترة انتقال» بين الرأسمالية والشيوعية، وليست «مرحلة دنيا» من الشيوعية.

ومن الناحية الاقتصادية، فهذه الاشتراكية ذات بعدين ، الأول منهما بُعد اشتراكى، يتمثل فى مؤسسة الإدارة الذاتية القائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاستراتيجية والموجودة داخل اطار من التخطيط الديمقراطى للنسب الاقتصادية والنمو الإقتصادى. ومعيار تحقيق الاستراتيجية هدف يتغير بتقدم العلم والتكنولوجيا، فما هو ذو أهمية استراتيجية فى المجتمع الصناعى يفقد هذه الصفة فى المجتمع ما بعد الصناعى حيث يلعب الوصول إلى المعلومات دورا استراتيجيا حاسما (لقد أصبح «المنجل والمطرقة» منذ أمد بعيد متقادمين كرموز للاشتراكية).

أما البعد البرجوازى لهذه الاشتراكية فيتمثل فى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج غير الاستراتيجية، أى سوق للمنافسة والانتاج من أجل الربح للمؤسسات الخاصة، والتعاونية والاجتماعية أو مايسميه الاشتراكيون الديمقراطيون فى يوغوسلافيا والعالم باقتصاد السوق المخطط. ولايجب أن ننسى فى هذا المقام أن الملكية الخاصة والإنتاج السلعى فى الغرب يقدمان الطعام للاشتراكية كل يوم ويشكل تلقائى ولا يمكن اجتنابه.



وأما البعد الديمقراطي لهذه الاشتراكية فيمكن استنتاجه من خلال التقييم الموضوعي للديمقراطية البرجوازية من وجهة نظر الاشتراكيين الديمقراطيين وعلى هدى النقاش التالية:

أ - الديمقراطية مصدر قوة للشرعية الرأسمالية. وهى إنجاز حضارى مهم، وخطوة إلى الأمام استفادت منها الطبقات غير الرأسمالية. فهى تعطى القدرة على الإصلاحات الاجتماعية المهمة وتحمى النظام الرأسمالى من التغيرات المتناقضة والجلدية.

ب - البرجوازية ليست مجبرة على اتخاذ إجراءات عسكرية استثنائية فى كل مرة تشعر فيها بالخطر، فهى تستطيع بطريقة غير مباشرة أن تسقط أى حكومة تتخذ إجراءات معادية للرأسمالية، إن لم يكن فوراً ففى أول انتخابات تالية. ولايتدخل جهاز القمع إلا إذا حاولت هذه الحكومة أن تعصف بقاعدة الانتخابات، ويكون تدخله باسم الديمقراطية وليس البرجوازية.

ج - تلعب السوق الدولية دوراً حاسماً ضد كل محاولات ادخال تغييرات لصالح هيمنة الدولة أو الاشتراكية فى النظام الرأسمالى.

د - هناك كم هائل من السلطة فى أيدي النخب السياسية وغيرها. فى حين أن السلطة فى القاعدة الاجتماعية قليلة. وهناك مجالات كاملة للحياة الاجتماعية لايمكن اعطاؤها للطابع الديمقراطى الأصيل بسبب بنية الملكية.

ومن هنا فإن تحقيق الديمقراطية الجذرية فى الاشتراكية يستدعى اعطاء وسائل الإنتاج الاستراتيجية للطابع الاجتماعى، ولكن مع النظر إليها على أنها أولاً ديمقراطية جذرية ينتج منها تشريك وسائل الإنتاج، وتقيض هذا غير مقبول من الحركات الاشتراكية الجديدة أو من القوى الديمقراطية فى الغرب.

هل يمكن أن تتحول هيمنة الدولة الى اشتراكية ديمقراطية؟

إن هيمنة الدولة هى احتكار مجموعة للسيطرة على الدولة بنيتها ومن خلال هذا الاحتكار تسيطر على وسائل الإنتاج.

وقاعدة التوزيع فى هيمنة الدولة لاعلاقة لها بالعمل، أو الملكية، أو السوق، ولكن صياغتها هى: من كل حسب قدرته على الطاعة ولكل حسب مكانه فى هرم الدولة وأهميته بالنسبة له. وحديث الرسميين فى هذه الدول عن أن التوزيع والامتيازات باتى نتيجة للعمل والجدارة والمسئولية هو موضوع آخر. ومايسمى بالدول الاشتراكية- حالياً- هو فى الحقيقة هيمنة دولة تحتاج إلى إصلاحات جذرية لكى تصبح قابلة للنمو.

ولكى يمكن الإلمام بفكرة هيمنة الدولة (التي نشر المؤلف عرضاً عاماً لها لأول مرة فى ١٩٦٧)

لا بد من تعريف العلاقة بين الطبقة المهيمنة على الدولة والحزب الشيوعى، فقد تحول الحزب الشيوعى الثورى الى الأداة الرئيسية للطبقة الحاكمة - وهذا تاريخ مازال من الواجب دراسته - وكما هو مفهوم فالأحزاب الشيوعية فى السلطة تعامل المنظمات والمؤسسات الأخرى كأدوات لها. والنقاد الذين يركزون على صفة الحزب الواحد للنظام يخفون بهذا حقيقة أن الحزب هو أداة للطبقة المهيمنة للدولة، فمن السذاجة أن نعتقد أن الشعب العادى الذى يشكل الشريحة الأكبر من عضوية الحزب ينتمى الى المجموعة الحاكمة، لأن هذه الشريحة يصعب اعتبارها أكثر سلطة من غير الأعضاء.

وليس منطقيا أن نقف عند مقولة حزب الدولة ودولة الحزب، لأن ما نتعامل معه فى الحقيقة هو دولة الطبقة وطبقة الدولة. وبسبب سيادتها السياسية فإن الطبقة المهيمنة على الدولة تحتاج الى تنظيم نفسها كحزب، ومن خلال هذا الحزب، تعمل.

ليس هناك ديكتاتورية للحزب الشيوعى (ديكتاتورية البروليتاريا)، وإنما هناك ديكتاتورية الطبقة المهيمنة على الدولة التى تعمل ضمنا كطبقة لكل من الحزب الشيوعى والطبقة العاملة. وفى النهاية فإن «المركزية الديمقراطية» لاتخدم فى الأساس أغراض الحزب، لكنها تشكل قاعدة الإدارة، والتنظيم، والسيطرة على جزء من الجماهير، ومن خلال هذا الجزء والأدوات الأخرى تقيم الطبقة المهيمنة على الدولة روابط بباقى الشعب.

### هيمنة الدولة والديمقراطية

تشعر الدولة المهيمنة فى أعماقها بالدونية والحقد تجاه الديمقراطية الغربية، ولهذا لم تجرؤ على إلغاء الديمقراطيات بصراحة، وقد تجلّى مركب النقص فى أشكال مختلفة من بينها ميل سلطة الدولة المهيمنة الى مهاجمة الديمقراطية الغربية مع تقليدها تقليدا أعمى بأشكال ديمقراطية تفتقد الجوهر: تحديد للأسماء، حملات انتخابية نتائجها محددة مقدما، تصويتات على مرشح وحيد وهلم جرا.

ولاستطيع الدولة المهيمنة أن تحكم ديمقراطيا لأن التصويت يمكن الشعب (فرضا) من إسقاطها. وهذا يعنى محوها كطبقة لأنها لن تستطيع أن تتمتع بالسيادة من خلال الاقتصاد حيث إن سلطتها الاقتصادية تنتج من سلطتها السياسية.

والادعاء بأن الديمقراطية غير ممكنة فى نظام الدولة المهيمنة بسبب أشكال تخلفها الاقتصادى وغيرها، لايمكن قبوله، فقد ظهرت الديمقراطية فى الرأسمالية عندما كانت أكثر تخلفا بشكل لايقارن فى كثير من الأقطار فى نظم هيمنة الدولة. والتفسير الحقيقى هو أن الديمقراطية سوف تهدد النظام القائم على هيمنة الدولة. وهذا هو أيضا السبب فى أن العداء للديمقراطية كامن فى نظام الدولة المهيمنة.

نعود الى الدولة المهيمنة القابلة للنمو التى يمكن أن نسميها هيمنة الدولة المحسنة reformed

statizm ، وهى دولة مهيمنة بوجه مدنى وبرجوازى، لأن هيمنة دولة ذات مجتمع مدنى شامل تستدعى دولة قانونية وتعددية كاملة. ولاستطيع الدولة المهيمنة فى اصلاحها الذاتى أن تبلغ هذا المدى، لأن هذا سوف يكون ثورة وليس إصلاحا. ولأن الإصلاح الذاتى لهيمنة الدولة، لا يبلغ هذا المدى، فإن المؤلف يستبعد امكانية إقامة دولة ديمقراطية حقيقية فى نظام الدولة فى المستقبل المنظور، وباعتبار أن هذا سوف يعنى إلغاء احتكار سلطة الدولة، وفى هذه الحالة لن تستمر فى البقاء كمجتمع دولة مهيمنة، ولكن المحتمل أن تشمل الديمقراطية الجماعات الفردية، والمنظمات، والمؤسسات، وليس الدولة.

### الاحتمالات البنيوية للبرلة هيمنة الدولة ..

سوف تكون لبرلة الدولة المهيمنة اهتماما موضوعيا بنسبة كبيرة من الطبقة المسيطرة، ولهذا لا يمكننا الحديث عن تقدم الوعى لهذه الطبقة من الخارج فيما يختص بمصالحها الموضوعية طويلة الأمد. وخبرة تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ تبين إمكانية اصلاح دائم من هذا النوع، حيث يتحول الضغط الجماهيرى من أجل لبرلة الدولة المهيمنة الى حركة جماهيرية من أجل الاشتراكية الديمقراطية (هذا إذا صرفنا النظر عن السيطرة الخارجية والتدخل)، وتبين هذه الخبرة إمكانية حدوث نوع خاص من الإصلاح الدائم فى دولة قائمة على نظام هيمنة متطورة ذات تراث ديمقراطى.

ولكن ليست هناك نظرية للبرلة هيمنة الدولة أونظرية للتحويل من البرلة الى الاشتراكية الديمقراطية. وإن كان المحيط الرأسمالى سوف يستمر فى الضغط عليها للتحويل الى التعددية.

### الصراع الطبقي والصراع الداخلى المصاحب لتطبيق البريسترويكا :

سوف يتضمن اصلاح هيمنة الدولة وتطبيق البريسترويكا صراعا طبقيًا وصراعا داخل الطبقة. ولأن الماركسية ظهرت كأيدىولوجية ثورية، فإنها تهمل عادة التناقض داخل الطبقة، وتزيد من أهمية التناقض بين الطبقات. ومن يرغب فى دراسة امكانية اصلاح هيمنة الدولة عليه أن يأخذ فى اعتباره المصالح المتعارضة بين الأقسام المتعددة فى الطبقة الحاكمة : البيروقراطية السياسية Politocrate ، والبيروقراطية، والتكنوقراط، والجيش، والبوليس، والدعائيون وغيرهم. ولاشك أن الانتقال من التوسع الى التكثيف فى السيطرة الاجتماعية على الإنتاج عملية محددة بأن تؤدي الى تغيرات مهمة فى تجسد الطبقة المسيطرة.

- التكنوقراطية مثلا؛ ذات السلطة القليلة نسبيا حتى الآن سوف تزداد تعددا وأهمية وبدرجة كبيرة على حساب البيروقراطية السياسية والبيروقراطية.

- الجهاز الهائل المستول عن «التحريض والدعاية» سوف يكون عليه أن يخضع لتغيرات مهمة. فبعض المحافظين سوف يعارض الإصلاحات، ولكن سوف يكون مطلوبا منه تبرير الإصلاحات والدعاية



الأيدولوجية لها. والبعض الآخر سوف يتبناها ، ولكنه سوف يضار بإجراءات تقليل العمالة الزائدة في الجهاز الأيدولوجي، بسبب التحول من الانتاج الأيدولوجي الموسع الى الانتاج والسيطرة المكثفة.

أما عن الاختلاف في المواقف في الطبقات الأخرى: فسوف يحظى العمل اليدوي بمستقبل متزايد القلة مع تقدم الثورة العلمية - التكنولوجيا. وهذه الثورة، متضافرة مع الإصلاح المنحاز للسوق، سوف تطرح تساؤلات حول عدد المؤسسات الاقتصادية التي ستستمر في الوجود. ونتيجة للبطالة المتوقعة ، فإن هذه الشريحة من العمل سوف تتحرك ضد التغيرات البنيوية المتوقعة حدوثها.

وهناك أيضا خطر تحول التحالفات الكامنة المعادية للإصلاح الى تحالفات فعلية، وهذا هو السبب في أن المصلحين يجب أن يثقلوا خطتهم وأن يتبعوا سياسة اجتماعية فعالة، لكي يمنعوا أكثر الشرائح محافظة في الطبقة المهيمنة من الترابط مع أسوأ شرائح العمال، والفلاحين والانتليجنسيا.

### البريسترويكا والقانون :

يبدو أن تقديم شرعية محدودة، يشكل عاملا مشتركا في كل المحاولات للبرلة الدولة المهيمنة. وقد بدأ هذا في الاتحاد السوفييتي بعد موت ستالين، حيث قدمت القيادة شرعية بدائية لكي تمنع تكرار النزعة التسلطية، وحلت سياسة «الثقة بالكوادر» بالتدريج محل الشك الستاليني.

ولا يجب أن يتوقع المرء من الدولة المهيمنة أن تقيم دولة قانونية بالمعنى المتكامل للكلمة، فأيا كان قدر الليبرالية، فإن هذه الدولة سوف تحتفظ بصفاتها الأساسية كدولة ازدواجية Duel State ، إذ هي تحتكر مجموعة واحدة تسيطر على الدولة وأدوات الانتاج، وفي نفس الوقت يوجد وضع قانوني في طور التكوين.

ولكن حين يبدأ مفعول الإصلاح القانوني بعد فترة، فإنه يكتسب ديناميكيته الخاصة ويفتح إمكانية الضغط من أسفل من أجل مزيد من الليبرالية.

ويحتل الضمان القانوني للأسواق المحلية والدولية أهمية فائقة، لأنه لا يمكن تطوير اقتصاد دولة مهيمنة منحاز للسوق في ظل وجود موقف عشوائي وعدمى nihilistic سياسيا، واقتصاديا، وقانونيا، وأخلاقيا، وثقافيا - تجاه أشكال وقواعد وأساليب العمل والتعاقد.

إن «الحصار الرأسمالي» الدولي، حصار قوى، وهذا يدفع إلى تقليل القهر ولبرلة قانون العقوبات، وكون الرأسمالية الديمقراطية تهيمن على السوق العالمية، وتضغط من أجل احترام الحقوق الإنسانية والمدنية للأقليات، ليس هو الأساس الوحيد لهذا، بل هناك أيضا الدمار الاقتصادي الذي تعززه الدول المهيمنة حين تضطهد مواطنيها. ولا معنى للاحتجاج ضد التدخل في الشؤون الداخلية فالموضوع هو تقييم المخاطرة السياسية المصاحبة للاستثمار والائتمان، وإدارة الأعمال بشكل عام داخل هذه الدول.

وحتى لو تم تقديم كل أنواع الضمانات القانونية وأزيل الغموض عن التشريع الاقتصادي وأزيلت الرغبات الشخصية عن حائزى السلطة المحليين، وتم كبح التضخم، فسوف تجدّ الدول القائمة على هيمنة الدولة فى جذب الأموال الأجنبية واقتناع مواطنيها ببدء أعمال خاصة وسوف يستمر هذا حتى تتخلص من الحملات السياسية والأيدولوجية المعادية للبرالية ومن اضطهاد مواطنيها.

إن «السياسة الاقتصادية الجديدة» ليست مضمونة المستقبل فى ظل «شيوعية الحرب» فماذا يمكن أن يعنى الاستقرار السياسى عند رجال الأعمال الأجانب إذا كان قادة الدول يستخدمون القوة العسكرية أو يهددون باستخدامها لحماية أنفسهم من مواطنيهم ، أو حين يضطهدون هؤلاء المواطنين، وأى ضمان يمكن تقديمه إلى المستثمرين الأجانب بأن رموس أموالهم سوف تحظى بالحماية وبأن قطاع الأعمال الخاصة المحلى لن يعاد تأسيسه فى ظل «شيوعية الحرب».

### البريسترويكا والإدارة الذاتية :

من المشاكل المهمة المرتبطة بالبريسترويكا مشكلة الإدارة الذاتية العملية والقابلة للتطور. وتجربة يوغوسلافيا بهذا الشأن قدنا بخبرة ذات شأن.

بداية، هناك علاقة بين المجتمع المدنى والإدارة الذاتية. والتناول الواقعى للإدارة الذاتية فى ظل هيمنة الدولة القائمة يعنى مناقشة إمكانيات تأسيس المجتمع المدنى بعيدا عن الدولة.

وإذا انطلق المرء من يوتوبيا تدمير الدولة ، كما حدث فى يوغوسلافيا، فإن النتيجة ربما كانت الإدارة الذاتية كيوتوبيا.

ولما لم يكن هناك الكثير من الحديث حول الحاجة إلى إقامة «اقتصاد حقيقى» فى يوغوسلافيا، فيجب علينا أن نواجه بوضوح الأوهام والعناصر الغامضة ليس فقط فى الاقتصاد ، وإنما أيضا فى السياسة، والأيدولوجية، وفى الادارة الذاتية -أفلا تعد الإدارة الذاتية وهما إذا نتج منها كل هذه الديون والقوائد؟

إنها عراقب (ضمن أشياء أخرى) لحقيقة أن الإدارة الذاتية قد بقيت حتى اليوم أداة لخدمة الطبقة المهيمنة. وفوق هذا، فهناك تساؤل حول نوع الإدارة الذاتية التى يمكن أن توجد - بدون وجه حق- التنظيم الذاتى وإمكانية ممارسته.

أى نوع من الإدارة الذاتية يمكن أن يوجد إذا كانت الدولة التى هى فى وضع احتقار تحدد حتى أدق التفاصيل مثل كيفية قيام من يسمون المديرين الذاتيين بتنظيم أنفسهم. ويبدو اليوم أنه سوف يتم إدخال الإدارة الذاتية فى الاتحاد السوفييتى وفى دول أخرى بنفس الطريقة من أعلى.

ومن الواجب أن توجد تعددية فى الادارة الذاتية وفقا للتناقضات الخاصة التى تظهر داخلها. فيجب أن تتلاءم الأشكال المختلفة من الادارة الذاتية مع أنواع الملكية، ومع وجود أو عدم وجود منافسة السوق. وهكذا تتنوع الادارة الذاتية من المشاركة فى الادارة (كما فى مشاريع الطاقة

الكهربية الكبرى والخدمات العامة الأخرى) إلى الإدارة الذاتية غير المحدودة التي توجد في ظل ظروف المنافسة السوقية الكاملة (كما في مصانع الأحذية). وسوف يحدد القانون قواعد عامة فحسب، تاركا للمؤسسات المعنية أن تختار كيف تضبط ادارتها الخاصة في الاطار القانوني المحدد. وخلال التسجيل فإن المجالس الاقتصادية سوف تصدر أحكامها فيما اذا كانت المؤسسات قد نظمت نفسها طبقا للقواعد أم لا. وإذا كانت إحدى المؤسسات في وضع احتكاري، فإن معظم هيكلها الإداري سوف يكون من ممثلين للبنوك والمؤسسات وأجهزة الدولة صاحبة الاستثمارات في هذه المؤسسات في حين أن مستخدمي المؤسسة سيشترون في الإدارة فحسب .

ومن الملامح الأساسية للإدارة الذاتية الواقعية، التضارب بين مصالح المجموعة ومصالح المجتمع. وإذا مثلت مصالح المستخدمين في الإدارة، فيجب أن يكون هناك وزن معادل من ممثلي المجموعات الأخرى والدولة في الإدارة. ودور الدولة سوف يكون واضحا من خلال القوانين وغيرها من الضوابط. وإذا لم تنطلق الإدارة الذاتية من هذا الاعتبار الأولي للتعارض فسوف تكون النتيجة هي التعطل المستمر لوظائف الإدارة نتيجة لتدخل الدولة باسم مصالح المجتمع.

وكمثال لهذه التناقضات، يجب أن نلاحظ فقط أن المستهلكين في يوغوسلافيا لم يبدأوا حتى الآن - مدفوعين أو مستقلين - تنظيم أنفسهم تنظيما حمانيا في مواجهة الرغبة الذاتية للمؤسسات الاحتكارية.

وأخيرا، فمن المهم أن نسأل عن العلاقة الواجبة بين الإدارة الذاتية والكيانات الإدارية ؟ وفي رأيي (المؤلف) أنه يجب تعريفها بطريقة مشابهة للعلاقة بين شرعية الحكومة ووظيفتها التنفيذية. فبمجرد انتخاب مجلس المديرين (التنفيذي) فإنه يدير شؤونه بدون تدخل من مجلس المستخدمين (التشريعي) ولكن تحت رقابته، وبدون ضمان هذه الاستقلالية للكيانات الإدارية، فسوف تكون النتيجة قرارات مثل قرارات الهواة، تخفى عدم المسؤولية وعدم الكفاءة في تمثيل قرارات الإدارة الذاتية. في يوغوسلافيا، يتحدث الناس عن خطر كل أنواع حكم الأغلبية باستثناء حكم ذوى القرارات المتوسطة mediocrity.

ولهذا السبب فإن الفكرة النقدية الخاصة بالانتاج البروليتاري prolet-production المناظرة للثقافة البروليتارية proletcwture تستدعي العرض. إن الانتاج البروليتاري والفكرة المرتبطة به عدا «المنتج المباشر» (كخالق وحيد لفائض القيمة) يضع عقبة رئيسية أمام تطور الانتاج الحديث وأمام الإدارة الذاتية المنظمة عقليا. وفي مرحلة التطور الاقتصادي المتوسع القائم على قوة العمل الرخيصة، فإن المجموعة المسيطرة في الدولة تركز في أيديولوجية عمالها على العمل الجسماني وليس على العمل الفكري كمصدر وحيد ان لم يكن المصدر الغالب لفائض القيمة. وبهذا التناول فلا مجال للحديث عن الارتباط الفعال بالتقسيم الدولي للعمل، وخاصة الآن حيث تصبح المعرفة الكيفية know how والمعلومات والأفكار الجديدة هي القوة الانتاجية الأساسية.



## بريسترويكا جورباتشوف وأوروبا الشرقية :

فى المقالة التالية أيضا، أعلن جورباتشوف بريسترويكا : (إن صيغة المسؤولية المتبادلة يجب أن تحل محل مقولة بريجنيف عن السيادة المحدودة). وفى إطار اللبلة فهناك فرصة لإحلال سيطرة القوة العظمى الاستراتيجية الانتقائية محل السيطرة الكلية الفائقة المركزية والتفصيلية (ذات الطابع العسكرى المباشر أساسا). ومن غير الواقعى أن نأمل فى المستقبل المنظور فى أن الحزب الشيوعى السوفييتى سوف يتعلم أن يفصل مصالحه الدولية عن الدور القيادى للحزب فى أوروبا الشرقية، فلا يمكن أن يبقى قائد فى السلطة إذا سمح لهذا الدور بأن يصبح محل تساؤل.

## ما هو المطلوب من الغرب إذا جورباتشوف :

كثيرا ما يتساءل الغرب، عما إذا كان واجبا عليه مساعدة جورباتشوف. وفى الحقيقة، فإن السؤال الواقعى الوحيد الحقيقى هو هل يدخل فى اهتمامات القسم الديمقراطى المؤيد للسلام فى الغرب عدم مقاومة القائد السوفييتى الجديد أم لا ؟ والمؤكد أن الشئ الأكثر أهمية هو أنه فى النهاية هناك سوفييتى يقوم بتعريف أمن القوى الكبرى بمذلولات «الاعتماد المتبادل» وهكذا يتصل من «الصراع الطبقي فى الساحة الوطنية».

وهناك أحيانا تخوف فى الغرب من زيادة قوة الاتحاد السوفييتى فى ظل جورباتشوف !! ولا حاجة بنا إلى القول بأن هذه التغيرات لا تتلاءم مع شيوعية الحرب والأصولية الستالينية ولا مع الحرب والأصولية الرأسمالية. ومن السذاجة أن نعتقد أن الغرب يستطيع إرغام الاتحاد السوفييتى على «التسلح حتى الموت»، فإذا استطاعت دولة ديمقراطية مثل بريطانيا العظمى أن تتجاهل ثلث سكانها حين تعيد توزيع دخلها القومى، فلماذا لا تستطيع هذا دولة استبدادية مثل الاتحاد السوفييتى باسم التسليح، متجاهلة تحسين مستوى معيشة نصف سكانها على الأقل! إن أفضل سياسة تجاه سياسة جلاسنوست جورباتشوف هى الجلاسنوست.

## التقييم النهائى للبريسترويكا :

يجب على المرء أن يحترس من التقييمات غير المحسوبة. ولدينا مثالان لمثل هذه التقييمات : الأول هو التصريح الحديث العهد للشيوعى الفرنسى المنشق بيير جوكين Pierre Juquin بأن هناك «ثورة داخل الثورة» - فالمسألة ليست ثورة وإنما هى مجرد اصلاح. والثانى هو زعم ماكزاس سيير Maczasz Siresz، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المجرى الحاكم أن البريسترويكا تدحض تقييم بيير لنجوير بأن «الحافز الذى قدمته ثورة أكتوبر قد استنفد بالتأكيد»، وهذا مجرد مديح أيديولوجى.

نحن لانستطيع أن نفسر كل الإيجابيات التى حدثت وتحدثت أو ستحدث فى الاتحاد السوفييتى بأنها نتيجة للدفع الأسمى للثورة. فالبريسترويكا عمليا تثبت صحة قول بيير لنجوير بأنها مجهود

للتخلص من الموقف المصيت الذى تم الوصول اليه نتيجة توقف هذا الحافز التاريخى وعدم وجود حافز آخر جديد.

كيف يمكن احداث تغييرات جذرية دون تعريض السيطرة الانتقائية على الدولة والمجتمع للخطر؟ إن هذه الاصلاحات العميقة سوف تتطلب اعادة الاعتبار للملكية الخاصة والمبادرة الفردية فى الزراعة والحرف والتجارة والخدمات الأخرى. وسوف يكون من الضرورى السماح لسوق المنافسة بين مؤسسات الدولة أيضا. وهذه الاجراءات عموما، سوف تتطلب فى التطبيق المعلى التخلّى عن بعض التعاليم الأساسية للماركسية اللينينية.

الى أى مدى سوف يمكن (مادام هذا ضروريا) أن تتعايش مع العواقب العملية للسوق : الافلاس لمؤسسات كاملة، البطالة، اعادة البناء الدائمة للاقتصاد؟

كثيرا ما يتم التساؤل فى ذهنى : كيف يمكن أن تكون الاشتراكية غير قادرة على التطبيق الكامل لاصطلاحات السوق، فى حين تمارس الرأسمالية وظائفها من خلال المنافسة السوقية ؟ والاختلاف الرئيسى يقع فى حقيقة أن الرأسمالية - منذ بدايتها - كانت مرتبطة عضويا بالسوق، على حين أن هيمنة الدولة راكمت مؤسسات غير مربحة. وإذا كان لمحددات مثل السوق أن تطبق كاملا، فمعنى هذا أن نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطنى السوفييتى سوف تشهر افلاسها، ومجرد التفكير فى المخاطر الاجتماعية الكامنة فى هذا التغير تفرع أكثر المسيطرين فى هيمنة الدولة ليبرالية.

إن كثيرا من المواطنين العاديين يقاومون هذه الاصلاحات مقاومة مريرة، فالأبوة الشاملة للدولة راسخة فى أعماق وعى الجماهير، بما يوجب تغيير الثقافة الجماعية السياسية والاقتصادية والأخلاقية. ومن المعروف أنه حتى المهاجرين من الاتحاد السوفييتى - بالرغم من أنهم يمثلون مجموعة انتقائية جدا - يواجهون صعوبات شديدة فى الكف عن طلب الأمان الاجتماعى والاقتصادى الذى توفره هيمنة الدولة عندما يقيمون مخاطر المنافسة السوقية فى الغرب.

وحتى اذا لم يتخل المواطن العادى بسهولة عن «مزية» أخذ بعض الأمن المادى من خلال وظيفة صغيرة، فيمكننا أن نتخيل ضراوة مقاومة الطبقة الحاكمة لأى هجوم على امتيازاتها. ولا أريد أن أشير الى الامتياز الطبقي الأكثر أساسية، أى السيطرة الاحتكارية على الدولة ووسائل الانتاج، تلك السيطرة التى لا يمكن محوها إلا من خلال ثورة.

ونتيجة لسياسة المساواة البلشفية فى الماضى، وبقاياها التى مازالت موجودة فى الأيديولوجية انسانية، يحاول المسيطرون فى نظم هيمنة الدولة اخفاء مصادر عديدة لدخولهم كالخدمات والامتيازات وغيرها. وإذا ترجمنا كل هذا الى نقود وأضيفت الى أجورهم الإسمية فيستضح الفرق الهائل بين دخولهم ودخول المواطنين العاديين.

ومن المعروف أنه قبل المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي، ظهر نقد عام لبعض امتيازات المسيطرين في نظام شيمنة الدولة، وفورا، بدأ حائزو الامتيازات في التبرير لأنفسهم باعتبار أن ما يتحتجون به ليس امتيازات وإنما تعويضات عن المجهود الشاق للمستولين، فالرسميون لديهم أعمال أكثر أهمية بكثير من الوقوف في طابور أمام المتاجر، والمطاعم، وعيادات الأطباء ومكاتب السفر وما أشبه، وهكذا، فبدلا من لومهم على أساس حقيقة أن «الاشتراكية المتطورة» مازال يهزها نقص السلع الأساسية، فإن الطبقة الحاكمة تستند الى هذا النقص بالذات في تبرير امتيازاتها.

في العصر الحديث، تدين الثقافة السياسية أساسا للتراث الغربي واللغات الغربية، وخاصة الانجليزية، والفرنسية والألمانية. وإن كان هناك بعض الأفكار السوفييتية المتداولة، إلا أنها كقاعدة، ذات دلالة سلبية، مثل: «الثقافة البروليتارية»، «الواقعية الاشتراكية»، «الاشتراكية الحقيقية». والفضل يعود الى جورباتشوف في أن العالم يتعلم الآن استعمال كلمات روسية مثل البريسترويكا والجلاسنوست لوصف ظواهر ايجابية. ويموهبته ومهارته في العلاقات العامة، استطاع جورباتشوف في فترة قصيرة من الزمن أن يلحق بكثير من السياسيين الغربيين ويسبقهم.





وجهة نظر من فرنسا

عرض كتاب

تحديات جورباتشوف

تأليف : ليلى ماركو

عرض : راوية صادق سعد

**Les dèfir de gorbatchev**

By : Lily Morcou

Plon, 1988





فى كتابها المعنون «تحييات جورباتشوف» تقدم ليلى ماركو(\*) استعراضا تاريخيا وجغرافيا للمتغيرات التى طرأت على الاتحاد السوفييتى مع تسلم جورباتشوف مقاليد الحكم وطرحه رؤيته الجديدة حول المشاكل المختلفة التى تواجه عصرنا: مجالات الإصلاح الداخلى المختلفة فى الاتحاد السوفييتى، ومظاهر تغير سياسته الخارجية (موقفه من الولايات المتحدة والدول

لاشترائية وغيرها) وذلك باستعراض المقولات الرئيسية والمهمة، لكتاب جورباتشوف الأشهر «البريسترويكا» ومواقفه العملية على صعيد السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية للبلاد.

وقد رأينا، فى عرضنا للكتاب، أن نلتزم بالتقسيم الذى وضعته المؤلفه، وبأغلب عناوينه الرئيسية والفرعية، واضعين فى اعتبارنا التوسع - قدر الإمكان - فى بعض الموضوعات المتعلقة بموقف الاتحاد السوفييتى من دول جنوب شرق آسيا والعالم الثالث، وبمشكلة الشرق الأوسط بشكل خاص.

### تراجع تكتيكى أم موت للشيوعية؟

«لأول مرة فى تاريخ الاتحاد السوفييتى نجد على رأس الكرملين شخصية لم تتشكل فى عهد ستالين وتمثل جيلا مختلفا تماما من الشيوعيين»، هكذا كتبت ليلى ماركو، فى ٣٠ مارس ١٩٨٥، بجريدة «لوماتان» Le Matin ساردة انطباعاتها الأولى حول تعيين ميخائيل جورباتشوف سكرتيرا عاما للحزب الشيوعى السوفييتى وللمجلس السوفييت الأعلى.

«أهو تراجع تكتيكى أم موت للشيوعية؟» سؤال طرحه على المؤلفه الصحفيون الأتراك بجريدة «نوكتا» Nokta فى ٢٧ مارس ١٩٨٨، فأجابتهم قائلة: «لا هذا ولاذاك، حيث إنه من الأفضل معرفة ماهو مفهومنا اليوم لكلمة شيوعية».

«لاهو تراجع تكتيكى ولا موت للشيوعية فمسيرة جورباتشوف، ودلالة التأثير المتبادل بين بنية الوعى والبنى الأخرى، ليسا مجرد تأكيد «للفعالية والحياة الخاصين بالمجتمع السوفييتى»، ولاهما علامة على «قوة الاشتراكية المتنامية» كما يعتقد البعض فى موسكو، أو بين بعض الأحزاب الشيوعية.

وتطور الاتحاد السوفييتى - فى ظل جورباتشوف - ليس دعوة لمراجعة النظام الاشتراكى وبداية

---

(\*) رومانية الأصل تعيش فى فرنسا منذ عام ١٩٦٣، وتعمل باحثة فى المؤسسة القومية للعلوم السياسية FONDATION

NATIONALE DES SCIENCES POLITIQUES INSTITUT D'ETUDES POLITIQUES وأستاذة فى

معهد الدراسات السياسية فى باريس .

توجه نحو الرأسمالية كما يرى البعض في الغرب، وليس ذرا للرماد يهدف إلى خداع العالم الرأسمالي وغزوه مستقبلا أو - على الأقل - تحييده، وإنما هو مسيرة لم يسبق لها مثيل، مغزاها يتجاوز - بشكل واسع- نطاق المحيط الأقتصادي وحده، وهدفها ، بكل بساطة ، ضبط التوقيت على القرن الحادى والعشرين، وإعادة التفكير فى نظرية صيغت فى القرن التاسع عشر.

إن المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية فى أزمة ، وعلينا إعادة التفكير فيها وإيجاد حلول مستحدثة وطرق غير تقليدية ونماذج أصيلة . ومامسيرة جورباتشوف إلا بداية لتجربة تسمى، وهى تستقى جذورها من التاريخ، إلى تجديد المجتمع الاشتراكى - وهى متمسكة بإطاره- للحد من قصوره الواضح وإلغاء تناقضاته ورد الاعتبار إلى الفرد ومتطلباته.

## القسم الأول بحثاً عن الثقة الضائعة

رؤية جديدة للعالم، والحرب والسلام والتعايش السلمى

### بدايات مشجعة

عندما أصبح ميخائيل جورباتشوف رئيساً لمجلس السوفييت الأعلى، كانت صورة الاتحاد السوفييتى فى أوساط الغرب، وبين اليسار الأوروبى عامة، وفى قطاع زاسع من أوساط الشيوعية العالمية - شديدة السوء. فهؤلاء الشيوخ المسنون ظلوا يحتلون مقدمة الساحة منذ عشرات السنين، عجائز يتماسكون بصعوبة ويصيفون بدأب مقترحاتهم وكأنهم خارج الزمن ، فيأتى السؤال: لماذا ينساق هذا البلد الكبير لحكم عجائز مرضى متهاكين؟

وعندما دخل جورباتشوف الحلبة، كان يعلم أنه يحتاج - من أجل إصلاح الاتحاد السوفييتى داخليا- إلى إصلاح سياسته الخارجية، وعلاقاته مع الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، والعالم الثالث فى آن واحد. والواقع أنه كان مهيباً لخوض هذه المعركة بابقاع واتساع مستوى واحد ، فى الوقت نفسه.

وفوق ذلك فإنه فى تناوله للمشاكل الدولية كان جورباتشوف يوضح كيف أن المعوقات فى مجتمع السبعينيات والثمانينيات بالاتحاد السوفييتى، أى خلال «سنوات الكساد» قد ساهمت فى رسم صورته السلبية بالغرب، وبعبارة أخرى، إذا كان الاتحاد السوفييتى قد فقد صورته الرفيعة المستوى فإن هذا يعود إلى سوء إدارته الداخلية.

وهكذا، سيشمل الإصلاح كافة مجالات العلاقات الدولية، والعلاقات الدبلوماسية، وسياسات الحزب والأيدولوجيا. وسيتمدد التنازل نحو الماضى، وكل مراحل التاريخ، فى محاولة لكسر حاجز الصمت، والخروج من النسيان، فى أجل ملء «الفراغات البيضاء» بهدف كتابة التاريخ الحقيقى والكامل».

ولأنه رجل عملى، يعيش الواقع ، أراد جورباتشوف، فى مسعاه على الصعيد الدولى، أن يجعل من حركته واقعا قابلا للتصديق، ولذا، انطلق فى محاولة استعادة الثقة الضائعة.

وقبل كل شىء، علينا أن نعيد التفكير فى تلك الفترة التى يتطور فيها العالم ، فى فترة العصر النووى الذى يتطلب تقاليد أخرى، فلم يعد من الممكن التفكير بطريقة لينين ولا بطريقة كلاوزفيتز ولاحتى. بطريقة ماركس. إن العالم يعيش فى مفترق طرق ، وعليه أن يبحث عن نمط جديد فى التفكير، يقوده نحو مفهوم جديد للحرب، والسلام، مفهوم مغاير لتلك المفاهيم الموروثة عن الأمية



الشيوعية.

ويتعرض الكتاب لتاريخ الاتحاد السوفييتى المعاصر، منذ الاستيلاء على قصر الشتاء، ومرسوم السلام (١٩١٧) والمفاوضات مع الألمان فى برست لينوفسك التى وضعت الاتحاد السوفييتى فى تناقض ومأزق فريدين: فقد كان على الاتحاد السوفييتى - فى سياسته الخارجية - أن يعمل على تفجير الثورة العالمية وعلى تأكيد مصالح الدولة السوفييتية فى آن واحد، وهى أهداف متعارضة ومتنافرة.

وكانت أحداث ١٩٢٠ هى بداية فقدان دول أوروبا الغربية لثقتها بالاتحاد السوفييتى وسياسته الخارجية، ليظل شبح الثورة - القادم من الشرق - يحوم على الدوام، باعتباره مهددًا لأوروبا كلها. وقد استطاع الاتحاد السوفييتى - من خلال الأهمية الدولية وجهازها الأخطبوطى الهائل - أن يغذى أسطورة الثورة العالمية، مطالبًا الأحزاب الشيوعية والطبقات العمالية الدولية بالتضامن الكامل مع سياسته الخارجية.

والوقائع الأولى تشير إلى محاولات جورباتشوف إصلاح هذه السياسة المزدوجة التى استمرت حتى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، حيث فلاحظ تغيرا فى القسم الدولى التابع للجنة المركزية للحزب الذى أنشئ بعد إلغاء الأهمية الدولية، وكان التعبير الأيديولوجى عن سياسة السوفييت الخارجية.

أثر التحولات الأيديولوجية الحاسم على الدبلوماسية السوفييتية :

لقد أعاد جورباتشوف ترتيب كل شئ من أجل الخروج من الإيهام، والأسطورة، والنسيان والحلم، مرتكزا على الحس السليم والفكر الإنسانى فى هذا العالم المنقسم إلى كتلتين.

وبشكل مجمل المشاكل المشتركة الإرث الذى تقوم عليه العلاقات الدولية بهدف حل الأزمات والمخاطر التى يواجهها العالم. وبالإضافة إلى الكوارث النووية، هناك - طبقا لأفكار جورباتشوف - التباين بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والإرهاب، والجريمة والمخدرات، والايذز.

إن الاعتراف بالاعتماد العام المتبادل، وبأهمية وضع الفرضية الخاصة بالتأكيد - فى المقام الأول - على ضرورة استمرار الحضارة، وتنحية صراع الطبقات - عالميا - إلى مرتبة ثانية، يعنى - أساسا - بالنسبة لجورباتشوف أولوية القيم العالمية الشمولية فى هذا القرن.

من المفهوم اللينينى عن الحرب والسلام الى المفهوم الجورباتشوفى :

كان يجب الانتظار حتى المؤتمر الدولى السابع (من ٢٥ يوليو حتى ٢٧ أغسطس ١٩٣٥) لشهد نعطافة مهمة فى مواجهة اشكالية الحرب، فلأول مرة يتم التمييز بين الدول الرأسمالية : الفاشية : الديمقراطية، ولأول مرة يتم الاعتراف بضرورة النضال من أجل السلام.

وفى مايو ١٩٧٣، وقع ريتشارد نيكسون وليونيد بريجنيف فى موسكو على اتفاقية سولت للحد من الأسلحة الاستراتيجية.

وفى نوفمبر ١٩٧٤، توصل جيرالد فورد وليونيد بريجنيف فى فلاديفوستك إلى اتفاق مبدئى يقود إلى اتفاقيات سولت ٢ للحد من عمليات التسليح، حيث الخيار الآن بين الوجود والعدم. «فبعد الحرب النووية لن تكون هناك أية مشاكل، إذ لن يكون هناك أحد ليجتمع حول مائدة مفاوضات أو ليجتمع حتى حول حجر».

### التعايش السلمى منذ ستالين حتى جورباتشوف :

إن هذا التحول الكبير فى الظروف العالمية هو الذى غير مضمون التعايش السلمى نفسه، ورغم أن لينين كان يعتقد أن فكرة التعايش السلمى ذات طابع مؤقت وانتهازى، فإن ستالين كثيرا ما كان ينادى بهذه الفكرة، أما جورباتشوف، الذى لا يلقى صراع الطبقات أو الأيديولوجيات الماركسية-اللينينية، فإنه يمنحها بُعدا ومعنى حديثين تماما، فهو لا يكف عن التشديد على دور وسائل الإعلام والاتصال، وعلى أهمية التحرك المشترك، والتبادل فى مجال العلوم والثقافة والإعلام، وهو ينادى بضرورة ائراء التبادل بين الدول، استنادا إلى القيم المشتركة لدى كافة البشر، وفى المؤتمر القومى (يونيو ١٩٨٨)، قدم تقريره الذى أشار فيه إلى نهاية مرحلة الحسم فيما يتعلق بتطور العالم، وبإمكان وجود مراحل انتقالية يمكن التنبؤ بها «بطريقة علمية»، فلاشئ يمكن الفوز به مقدما، أى أنه عبر التاريخ، والمستقبل، والمسيرة نحو التنافس السلمى، فحسب - يمكن تحديد من يكون الفائز.

لم يعد هناك «زحف نحو...» أو «ثقة بالنصر مع...» أو «مغزى محدد تماما للتاريخ» أو «قوانين نهائية»، وأصبح علينا أن نعيش معا، وهذا ليس بالقليل، ومن هنا المسيرة الجديدة التى لم يسبق التطرق إليها من قبل، ومن هذا المنظور، يشكل الاتسحاب من أفغانستان الصورة الأكثر بدهانة لهذا التغيير الجذرى.

### تعلم الواقع قراءة جديدة للتاريخ :

تبدأ الكاتبة باستعراض وجهات نظر القادة السابقين لجورباتشوف فيما يتعلق برؤيتهم لتاريخ الاتحاد السوفىيتى، لتعقد مقارنة بين توجهاتهم وتوجهات جورباتشوف الحالية واختلافها الجذرى، خاصة فيما يتعلق - على سبيل المثال - برؤية الفترة الستالينية والتحليلات المختلفة حولها.

والحال أنه مع المؤتمر السابع والعشرين بدئ فى فتح «ملف التاريخ الثقيل». وفى نوفمبر ١٩٨٧، وخلال احتفالات العيد السبعين لثورة أكتوبر - قدم جورباتشوف رؤيته وقراراته الخاصة بهذه الفترة من تاريخ الاتحاد السوفىيتى.

إن تقرير جورباتشوف - من هذا المنطلق - دعوة إلى التفكير والتأمل، دعوة إلى المناقشة وفتح الملفات، مع الاستناد إلى عبارة خاصة للينين.

وها نحن اليوم نشهد رد الاعتبار الى كل من اعتبروا - فى السابق - « أعداء » وخونة، بل وفقدوا حياتهم وشرفهم، إنه رد اعتبار ضرورى وملح، حتى يصبح تاريخ الاتحاد السوفييتى مثله مثل تاريخ أى دولة أخرى.

عندما يصبح التاريخ سياسة :

وإعادة قراءة التاريخ هذه ليست بمناقشة أكاديمية - مفيدة فى ذاتها - وليست مجرد فتح ملف الأرشيف وإلقاء المقدمات، وإنما هى - قبل كل شيء - تعويذة تمكثنا من طرد شياطين الأحلام التعسفية للمعائز، وإلى الأبد، فهذا التسييس للتاريخ ، كما طرحه جورباتشوف ، سيكون له أثر حاسم فى العلاقات مع بعض الدول الاشتراكية.

نهاية النموذج «الأوحد» واحتكار الحقيقة :

خلال لقاء رينوفيك، رئيس المجلس الأعلى للجنة المركزية للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية، فى ١٢ ديسمبر ١٩٨٦ - وضع جورباتشوف أسس علاقة جديدة بين البلدين: استراتيجية سياسية مستقلة، حوار الند للند، بناء « يستبعد فيه أن يقوم أى حزب بادعاء احتكاره للحقيقة ».

ولنعترف بأنه لم يسبق لأى زعيم سوفييتى أن ذهب فى مراجعة أمور سياسة الأحزاب الدبلوماسية الى المدى الذى ذهب إليه جورباتشوف، فزيارة جورباتشوف ليوغوسلافيا - من ١٤ حتى ١٨ مارس ١٩٨٨ - للتوقيع على الوثيقة السوفييتية - اليوغوسلافية المشتركة ، تمثل قمة هذا التطور من هذه الناحية.

البيروسترويكا ليست قريبا :

إن المراجعة السوفييتية الحالية تفرض على دول أوروبا الشرقية موقفا مفارقا، فهل يجب اعتبارها نموذجا يحتذى به ، أم عليها أن تبحث عن نموذج آخر؟ وأسوأ ما فى هذه المفارقة هو أن شعوب الدول الشرقية تتجه بأنظارها نحو موسكو وهى تأمل أن تصل - أيضا - رياح التجديد، والمصارحة والحرية إلى ضفافها. فنحو موسكو تتجه الأنظار ، ومنها تنبع الثقة.

التوجه الاشتراكى إلى الاستقلال: ما الذى يريده جورباتشوف من دول العالم الثالث؟

يذكر جورباتشوف - فى مقولاته - دول العالم الثالث باقتضاب ، وبشكل غامض ومضمر، إلا أن لقاءات القمة المصحوبة بالبيانات الضرورية ، وبالتصريحات الكثيرة - تشهد على وجود مكانة ما لهذه الدول فى استراتيجية الاتحاد السوفييتى.

إن «العالم الثالث» مفهوم حديث ، شهد على مر الزمان، سياسات مختلفة ومتباينة، وقد احتل - فى أعمال المؤتمر السابع والعشرين - مكانا ضئيلا. وحسب جورباتشوف، فإن «ما يظل ثابتا، هو تضامن الحزب الشيوعى السوفييتى مع قوى التحرر الوطنى والاشتراكية. وسياستنا هى التعامل



المتبادل والوثيق مع هذه الدول ذات التوجه الاشتراكي، ومع الأحزاب الثورية الديمقراطية وحركة عظم الانحياز». والواقع أن التطور بطيء، لكنه أكيد، ولا تزال الالتزامات بالمساعدة العسكرية كما هي (رغم تردد مقولة أنها ليست أبدية)، وقد أصبحت الاتفاقيات الاقتصادية أكثر تحجيمًا، في حين أن «المسيحية الثورية»، أي فكرة الثورة الاشتراكية الشاملة تم محوها، فالثورات، وحركات التحرر القومي، لها منطقتها الداخلية الخاص بها، ويمكن للطريق الاشتراكي أن يكون مؤقتًا، أو ظاهريًا، أو معتدا، خاصة وأنه قد اتضح أن ثقل التخلف، والأديان، والأفكار المرتبطة بالأوضاع القبلية أكثر تعقيدًا مما هو سائد في الذهن.

لقد أصبح مفهوم «التوجه الاشتراكي» - منذ المؤتمر السابع والعشرين - ذا طبيعة مغايرة عما سبق. حيث إن الطريق التي ستسلكها أي دولة فيما يقول جورباتشوف - يجب أن تكون، قبل كل شيء قومية، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، فهذه الدول نفسها مستقلة عن القواعد المادية المختلفة، والضرورية، لمجتمعاتها الجديدة.

من الثورة في الشرق إلى «التوجه الاشتراكي» :

وتعرض ليلي ماركو، بسرعة للعلاقات المعقدة بين الاتحاد السوفييتي والعالم الثالث عندما كان يعمل الأول في البدايات التي تلت الثورة البلشفية - على توسيع الثورة في اتجاه الدول النامية.

الاشتراكية في ظل الانقلاب :

ومع سقوط ديكتاتورية بالتزار في البرتغال - في ابريل ١٩٧٤ - بدأت في افريقيا، وخاصة في أنجولا، موجة من حركات الاستقلال المتلاحقة، وكانت حركة التحرير الشعبية في أنجولا بقيادة أجوستينونتو، وبمساعدة الاتحاد السوفييتي أولا ثم كوبا فيما بعد، قد استولت على السلطة في لواندا في ١١ نوفمبر ١٩٧٥.

وقد حدثت عملية مماثلة في اثيوبيا، بعد الانقلاب العسكري لعام ١٩٧٤ الذي أسفر عن سقوط الامبراطور هيلاسلاسي.

ومع بدايات عام ١٩٨٤، تصاعدت نجاحات الاتحاد السوفييتي في افريقيا حيث أخذ يرسم الخطى التي يجب تتبعها في القارة.

ورغم اتساع التأثير السوفييتي في افريقيا، وفي الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى، فإن انسحاب الجيش السوفييتي من أفغانستان يمثل نموذجًا لتسوية الصراعات الإقليمية.

إن الاتحاد السوفييتي - كما تؤكد الكاتبة - يعضد مكتسباته ويحمي مصالحه كدولة، لكنه يظل حذرًا، في التعامل مع الحركات الجديدة التي يمكن أن تعرض للخطر رأس مال الثقة الذي تراكم بفضل «جلاسنوست» وال«بريسترويكا» وخاصة بعد مؤتمرات نزع السلاح.

إن مصداقية العلاقات الدولية تعتبر أهم من أي «مسيحية ثورية»، وهي مظهر من المظاهر الفكرية الجديدة الجوهريّة، ومن هنا التمزق الذي تشهده في ثوابت التحالفات التي وضعها الاتحاد السوفييتي مع حلفائه الرئيسيين في إفريقيا.

السلام قبل المسيحية الثورية :

رغم أن الاتحاد السوفييتي يعتبر اليابان شريكا مرغوبا فيه، فإن النزاع الدائر بينهما حول جزر كورييل لا يزال قائما، ويعوق أي استعادة كاملة للعلاقات بينهما.

أما الهند، فإنها لا تزال صديقة مؤكدة وقد رشّحت زيارة جورباتشوف في نوفمبر ٨٩ - النقاط المشتركة الجديدة، واستعادت الروابط القديمة: اقتراحات هندية، أو سوفييتية مشتركة تتعلق بتحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلام، العداء المشترك ضد «حزب النجوم»، اهتمام الهند، حاليا،

بالاقتراح السوفييتي الخاص بحلف أمن جماعي في آسيا والمحيط الهادئ، وقيمة يختص بالمشاكل المرتبطة بالصراعات الإقليمية، فالهند متضامنة فيها - بدرجات متفاوتة - مع الاتحاد السوفييتي.

وتصريح دلهي، الذي وقع عليه جورباتشوف خلال زيارته للهند، يبدو كوثيقة نموذجية لهذا النمط من العلاقات، إذ تضع هذه الوثيقة حجر الأساس لعالم خال من الأسلحة النووية. إنها أنشودة من أجل السلام والحياة، من أجل قيم إنسانية تحتل مكانا أوليا في العلاقات الدولية، باعتبارها «قاعدة أخلاقية وفلسفية» ضرورية في هذا العصر النووي. ومن هنا دلالة الوثيقة العالمية، ومن هنا نموذجية العلاقات السوفييتية - الهندية كما أشار إليها جورباتشوف.

إن خارطة جغرافية جديدة تمتد - كما تشير ليني، ماركس، وبرونو، وإلى المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والخليج، وهذه الخارطة تؤكد عملية الانفتاح في اتجاهات متعددة، والبحث عن روابط بين الشركاء القدامى والجدد، شركاء ضروريين - بشكل خاص - بهدف تحقيق نظام اقتصادي جديد عمادة المساومات والتنازلات من أجل حل المشاكل الإقليمية، وسعيا وراء استخلاص سياسة اقتصادية تعود بالنفع على الجميع.

## القسم الثاني : عقيدة أخرى

عالم بدون أسلحة ، بدون عنف ، بدون حقد

بدون خوف ، وبدون شكوك دبلوماسية شاملة وإنسانية

تشير الكاتبة إلى أن جورباتشوف قد سجل ، بمجرد توليه السلطة، وقائع أتماله الأولى في بدايات اللقاءات من أجل نزع السلاح: خطب أقل وأعمال ملموسة أكثر. ففي ٢٣ مارس ١٩٨٥، اقترح جورباتشوف تجميد ترسانة الأسلحة النووية وإيقاف استخدام الصواريخ، وفي ٧ أبريل ١٩٨٥، فرض «موراتويوم» من طرف واحد حول نشر الصواريخ المتوسطة المدى. وفي ١٩٨٥، أعلن «موراتويوم» من طرف واحد فيما يتعلق بكافة التفجيرات النووية، ومدّ فترته حتى نهاية ٢٦ فبراير ١٩٨٧. ولم يكن ذلك إلا بدايات مشروع كبير هو نزع السلاح. وفي ١٥ يناير ١٩٨٦، أعلن جورباتشوف عن برنامج الخاص بالتدمير الكامل للأسلحة النووية عند بدايات عام ألفين.

إنها ثلاث مراحل لثلاثة أزمنة ترسم خط سير كل شيء محسوب فيها، بدقة وتوازن، بهدف وضع البدايات لعملية تهدف إلى تنقية الأرض من الأسلحة النووية، وذلك خلال خمسة عشر عاما فقط، وهو ما تجلّى في توقيع اتفاقية نزع الصواريخ المتوسطة المدى التي هي أول اتفاقية حول نزع السلاح في العهد النووي وقد تم التوقيع عليها في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ في واشنطن، فالاقترحات السوفييتية، الخاصة بنزع السلاح، تتضمن توازنا محسوباً: إلغاء - أو الحد من - الأسلحة النووية بأنواعها المختلفة، وكذلك الأسلحة التقليدية ، والأسلحة الكيميائية.

عندما يتذكر الاتحاد السوفييتي وجود الأمم المتحدة :

في ٥ أكتوبر ١٩٨٧، أعلن الاتحاد السوفييتي أنه سيرد إلى الأمم المتحدة ١٩٧ مليون دولار، هي قيمة استحقاقات لم تسدد من طرفه إلى المنظمة منذ عام ١٩٤٥. وحتى يتمكن ميكانيزم السلام والأمن الدوليين من العمل، اقترح جورباتشوف العودة إلى ميثاق الأمم المتحدة، واقترح - أيضا - على السكرتير العام للمنظمة إنشاء مركز متعدد النشاطات للحد من مخاطر الحرب، يكون تابعا للأمم المتحدة ، كما اقترح تشكيل مجموعة ربط مباشرة بين الأمم المتحدة وعواصم دول مجلس الأمن الدائمين وحركة عدم الانحياز.

وقد دعا الزعيم السوفييتي أيضا إلى نوع من الاشراف الدولي على تطبيق الاتفاقيات التي تهدف إلى خفض حدة التوتر الدولي، وخفض التسلح، والسيطرة - بشكل رئيسي - على الأوضاع في مناطق الأزمة والصراع.



من قمة إلى أخرى :

في يونيو ١٩٨٧ ، طرحت الولايات المتحدة مشروع «الخيار صفر صفر» في جينيف المتعلق بإلغاء الصواريخ الوسيطة المتوسطة المدى، وتفكيك الصواريخ البعيدة المدى. وبعد ذلك بشهر، اقترح جورباتشوف «الخيار صفر» الخاص بكل الصواريخ المتوسطة المدى.

ورغم أن قمة موسكو - من ٢٩ مايو إلى ٢ يونيو ١٩٨٨ - لم تتوصل إلى توقيع الاتفاقية الخاصة بخفض الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية إلى ٥٠٪ إلا أن تقدما ملحوظا قد طرأ على العلاقات السوفيتية الأمريكية نحو الانفتاح والوفاء في عديد من المجالات مثل خفض الأسلحة الاستراتيجية في أوروبا، والبحث عن حلول للصراع في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالتسلح والتأكيد على التفوق العسكري.

تفكك صورة العدو :

لقد ساهمت مؤتمرات القمة الأخيرة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - طبقا لتصريحات الرئيس الأمريكي - في فتح «حواجز ما بعد الحرب». وهكذا، فنحن ندخل - كما تؤكد المؤلفة - عصرا جديدا، عصر التغييرات المستمرة في الاتحاد السوفيتي.

كان «نداء بودابست» أول فعل تضامني كبير مع خطة جورباتشوف الخاصة بترزع السلاح. ففي اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو، في ١٠ يونيو ١٩٨٦ ، طرح الاقتراح الخاص ببرنامج خفض القوى المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ، ومن نفس المنظر جاء اجتماع / اتفاق وارسو، ١٥ و ١٦ يونيو ١٩٨٨، حيث تمت الموافقة على بعض مقترحات جورباتشوف كالاعتراف بشرعية المتطلبات الغربية، وبتقارب المواقف بين الشرق والغرب.

السوق الأوروبية المشتركة والكوميكون :

عندما بدأ جورباتشوف هجومه من أجل فض اشتباك العلاقات بين أوروبا الشرقية والغربية، كان التوقيع على تصريح لوكسمبورج المشترك في ٢٥ يونيو ١٩٨٨، بداية لاتعكاس هذا التحول الرسمي في العلاقات بين السوق الأوروبية والكوميكون.

واعتبارا من هذه الفترة، طالبت دول أوروبا الشرقية - عدا رومانيا - بإقامة علاقات دبلوماسية مع دول السوق الأوروبية، في الوقت الذي يطالب فيه الاتحاد السوفيتي باتفاقية على نطاق أوسع.

أوروبا «منزلنا المشترك» :

هذا التعبير الجميل ، كما ترى المؤلفة ، هو محاولة للإصلاح بين «أوروبيين»، وهو - أيضا - دعوة إلى إقامة علاقات مع أوروبا الغربية بنفس أهمية علاقات الاتحاد السوفيتي وأمريكا.

وحتى يستعيد جورباتشوف ثقة قادة بعض دول أوروبا الغربية، أعلن أنه يتخلى عن الأخذ

بالاعتبار إمكانيات أوروبا النووية فى المفاوضات الحالية الخاصة بترؤء السلاح، لأن فكرة حدوث حرب مع أى دولة أوروبية لاتراود بال الاتحاد السوفييتى.

### الإشراف:

وفى إطار المسيرة الصلبة من أجل استعادة الثقة المفقودة ، كان تطبيق الاشراف - على كل مرحلة من مراحل التسليح - واحدا من أكثر الوقائع بروزا فى فكر السياسة الجديدة.

وها هو زمن الـ DB (نعم) يأتى بعد زمن الـ MIET (لا). ففى يونيو ١٩٨٨، وفى أثناء المؤتمر القومى، اتهم جورباتشوف من سبقوه بالانغراس فى منطق الحرب الباردة إلى حد أنهم لم يتتبعوا أو يلاحظوا تطور العالم. فسباق التسليح الذى ساهموا فيه، أدى إلى حدوث آثار خطيرة على الاقتصاد السوفييتى وعلى مستوى معيشة الشعب، لذلك وفى مواجهة هذه الصورة - سعى جورباتشوف بإصرار إلى بناء ما أسماه بـ «مقاييس الثقة»: «نظام أمن شامل»، «الاختيار الحر»، «توازن المصالح»، «المنزل الأوروبى المشترك».

### الخروج من الصراع : النزاعات الإقليمية فى العالم الثالث

فى تصريح له حول مشكلة - أفغانستان - فى فبراير ١٩٨٨، قال جورباتشوف إن «حل عقدة أفغانستان سيكون له أقوى الأصداء الممكنة على النزاعات الإقليمية الأخرى»، فالمسألة الأفغانية هى نموذج لكيفية تسوية نزاعات إقليمية ساهمت فى تجميد العلاقات الدولية منذ سنوات طويلة.

ومنذ مؤتمر جنيف - فى نوفمبر ١٩٨٥ - ذكر جورباتشوف - خلال الحوار السوفييتى الأمريكى - أن حل الصراعات الإقليمية من المسائل ذات الأولوية بالنسبة للقوى العظمى، باعتباره مجالا يمكنهم من العثور على الثقة الضائعة . ويبدو واضحا ان السلام فى العالم والسلام الإقليمى متكاملان ، يرتكز كل منهما على الآخر، فى تلك الرؤية الجورباتشوفية لعالم متداخل يرتكز على الاعتماد المتبادل.

والحرص على مصالح وامتيازات دول العالم الثالث حاضر دائما فى سياسة جورباتشوف الدبلوماسية، وهو- أيضا - يأخذ بالاعتبار المصالح الأمريكية فى آسيا وفى افريقيا، ومصالح الصينيين أو مصالح دول شرق آسيا فى جنوب شرق آسيا، ومصالح اليابان وأستراليا فى المحيط الهادى. لذلك، فشمة ضغوط تقام على الفيتناميين للخروج من مأزق كمبوديا، وضغوط على الكويتيين للخروج من اشتباكات أنجولا.

ولاشك أن تحديد يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨، من قبل القوتين العظميين خلال قمة موسكو، باعتباره يوم التوقيت المحدد من أجل تسوية الملف الأنجلو / ناميبى - يعطى ملمحا فكريا للأزمة التى يجب مواجهتها.

إن دبلوماسية الاتحاد السوفيتي في زمن البريسترويكا لا تتطابق وأهداف الحليف الكوبي السياسية، إنها - بالفعل - أقل جذرية ، وأكثر وضوحاً منها .

والاتفاق الذي تم التوقيع عليه في نيويورك - في ١٣ يوليو ١٩٨٨ - خلال الاجتماع الرابع، دفع بعملية مؤداها خروج القوات الكورية من أنجولا واستقلال ناميبيا . وفي ٢٠ يوليو، وقعت حكومة جنوب افريقيا - مع كوبا وأنجولا - على اتفاقية مبدئية من أجل توقف الممارك الحربية .

### مشكلة كمبوديا :

منذ التدخل العسكري الفيتنامي في كمبوديا - في ديسمبر ١٩٧٨ - فشلت كل المحاولات التي بذلت لحل النزاع ، فالفيتناميون يعتقدون أن المفتاح في يد الصينيين، والصينيون يرون أنه في يد السوفييت، والسوفييت يقولون إنه في يد الفيتناميين والصينيين.

وخلال المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الفيتنامي - في ديسمبر ١٩٨٦ - أعلن القادة الفيتناميون أنهم يريدون الحل السلمي للنزاع، لكنهم، وحتى فترة قريبة، كانوا يتمسكون بالتزامهم بالانسحاب من كمبوديا عام ١٩٩٠ . والحال أنه في ٢٦ مايو ١٩٨٨، أعلنت السلطات الفيتنامية أن ٥٠ ألف جندي فيتنامي سينسحبون من كمبوديا بدءاً من ٣ يونيو حتى نهاية العام نفسه.

لكن الفيتناميين يريدون ، مثل أطراف أخرى، تجنب عودة «الحمير» الحمر إلى السلطة، على حين أن جورباتشوف ، ينادي بتسوية سياسية تمر عبر مصالح بين جميع القوى القومية ومن جانب آخر فإن للخمير الحمر تمثيلهم في الأمم المتحدة، وهم يشكلون جزءاً من المقاومة المعادية للفيتناميين.

والحادث أن الصين قد أعربت عن رفضها أحد الشروط الرئيسية التي فرضتها فيتنام ، فهي تجعل من مساهمة «الحمير» الحمر في السلطة شرطاً لأي تسوية ، حيث أنهم القوة الوحيدة القادرة على الوقوف في وجه الفيتناميين.

وفي ٢٠ يوليو ١٩٨٨، وفي أثناء زيارة السكرتير العام للحزب الشيوعي الفيتنامي نجوين ثين لينه لموسكو ، التزم السوفييت والفيتناميون بإيجاد شروط دولية ملائمة لتسوية الصراع في كمبوديا، وطالبوا الصين بالمساهمة، بدورها ، في حل النزاع.

### المشكلة الأفغانية :

يتطرق الكتاب - بسرعة - إلى تاريخ الأحداث التي سبقت دخول السوفييت أفغانستان، منذ تولى نجيب الله الحكم مع المعارضة، مروراً بالإصلاح الزراعي، حتى بداية التغيرات الجديدة الحالية، ومنها، على سبيل المثال، إنشاء جامعة إسلامية جديدة في مايو ١٩٨٨.

وقد عكس تعيين محمد حسن شرق - وهو شخصية غير شيوعية - رئيساً للوزراء في مايو ١٩٨٨، بداية مرحلة الانفتاح نحو ما يمكن تسميته - بـ «بعلر» ، وداخل الإطار الأفغاني - التعددية السياسية.



ويطالب الاتحاد السوفييتي - حاليا - بمصالحة قومية بين القوي الموجودة ، بما فيها المعارضة المسلحة، والمهاجرون، وحتى القوي الملكية ، وذلك بهدف أن تصبح أفغانستان سلمية ومحايدة ومستقلة وغير منحازة.

وقد صرح جورباتشوف، مرارا وتكرارا، بأن حل المشكلة الأفغانية ذو دلالة عالمية وبأنه نموذج لكيفية تسوية النزاعات الإقليمية.

### مبررات التدخل :

إن «الخطأ» أو «المساعدة» أو «الغزو» - طبقا لوجهات النظر - يبدأ في ديسمبر ١٩٧٩، بالتدخل العسكري السوفييتي مع بداية الحرب المستعرة التي تلت انقلاب أبريل ١٩٧٨.

وأيا كانت أسباب التدخل السوفييتي، علينا أن نتذكر التاريخ المحدد لهذا التدخل: ١٩٧٩، العام الذي شهد سقوط شاه إيران وانتصار الثورة الإسلامية.

وهناك توقيتان يتلازمان في محاولات فك «عقدة أفغانستان» : الأول ٨ فبراير ١٩٨٨، ذلك اليوم الذي صرح فيه كل من جورباتشوف ونجيب الله، كل على حدة في موسكو وكابول ، بأنهما ينتقلان إلى الفعل، وإلى مرحلة الحل الملموس لهذا النزاع، والثاني: ٧ أبريل ١٩٨٨، يوم أن التقى كل من جورباتشوف ونجيب الله ليعلنا بداية مرحلة جديدة، بداية حل النزاع وعلاقات الصداقة وحسن الجوار بين الشعبين السوفييتي والأفغاني.

### الدخول في الفخ الأفغاني :

يرجع تاريخ الشرك الأفغاني إلى انقلاب ٢٨ أبريل ١٩٧٨ الذي اعتبره الشيوعيون بمثابة ثورة، حيث تم الاستيلاء على قصر الرئاسة ، ونفى الرئيس داوود بعد أن رفض إعلان استسلامه لقادة الانقلاب.

ولقد أصبح للسوفييت - منذ بداية الحكم الجديد - تواجد واسع النطاق في البلاد ، حتى إنهم ساهموا في مجريات الإصلاحات الداخلية.

لكن السكان الريفيين دافعوا، بالسلاح، عن الزعماء الدينيين التقليديين وواجهوا المثقفين الشيوعيين القادمين من المدينة بفرض توزيع الأرض عليهم وتحويل المساجد إلى مقرات دائمة للحزب. وفي ديسمبر ١٩٧٨، تم التوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون وحسن الجوار مع الاتحاد السوفييتي. وفيما بعد، تم تطبيق البند الرابع من الاتفاقية حرفيا: ففي ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩، قامت القوات السوفييتية تساندها بعض القوي العسكرية الأفغانية، باحتلال المباني العامة الرئيسية في العاصمة ونفت الرئيس أمين وعائلته ومعاونيه الرئيسيين.

## جورباتشوف والإرث الأفغانى :

وسرعان ما أدرك جورباتشوف أن بابرak كارمل ليس بالرجل المناسب، خاصة أنه كان يحاول أن يطبق «بشكل ميكانيكى» النموذج الماركسى - اللينينى على بلد غير مهيا له.

وفى ٤ مايو ١٩٨٦، تمت تنحيته من منصبه ليحل محله نجيب الله رئيس الخدمات السرية (المخابرات) الذى أصبح فى ديسمبر من ذات العام رئيسا للجمهورية. وفى الأول من يناير ١٩٨٧، اقترح نجيب الله - وذلك فى إطار برنامج «مصالحة قومية» واسعة النطاق - أن يتم وقف إطلاق النار، اعتبارا من الخامس عشر من يناير ولمدة ١٦ شهرا قابلة للتجديد.

وبعد إعلان المجلس الثورى الأفغانى - فى ٣ يناير ١٩٨٧ - وقف إطلاق النار حتى ٥ يوليو، توجه كل من شفرناتزه، ودوبرينين إلى كابول حيث قدما أول جدول حول انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان.

وبدأت المفاوضات، بالرغم من التشاؤم الواضح من طرف المعسكر الآخر (ضاعفت الولايات المتحدة عدد البصاريخ المضادة للطائرات «ستنجر» التى منحتها للمقاومة). لكن قمة واشنطن هى التى كانت المحدد النهائى لوضع حد للالتزام العسكرى السوفييتى الذى كان بمثابة البداية فى تغير وجهة النظر الأمريكية تجاه نوايا السوفييت فى أفغانستان.

لم تكن هذه الحرب إلا إرثا ثقيلًا. ويفضل فك الارتباط هذا، تغيرت صورة الاتحاد السوفييتى، فى عهد جورباتشوف، بالنسبة للعالم، وبدلا من أن يكون بلد اللغة المزدوجة، والقمع، والميول التوسعية، أصبح الاتحاد السوفييتى، فى عهد جورباتشوف، بلدا ساحرا، بتغييراته الفريدة، وشجاعته فى الاعتراف بأخطائه وعلاجه لها.

## الصراعات بين الدول الشرقية :

### - الصين الأزمة

لكي ندرك مدى التغيير الذى طرأ على سياسة الاتحاد السوفييتى تجاه الصين ذلك التغيير الذى انعكس فى تصريح جورباتشوف خلال المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، والذى سجل فيه ظهور «تحسن ما فى العلاقات بين الاتحاد السوفييتى وجاره الكبير: الصين الاشتراكية» - نعود إلى البدايات الأولى، عندما أعلنت الصين أنها ستشيد سياستها على «الاستقلال والإدارة الذاتية، والثقة بالنفس، لكنها ظلت، فى إطار الحرب الباردة، حليفا أكيدا ومخلصا للاتحاد السوفييتى الستالينى.

غير أن العلاقات مع الاتحاد السوفييتى، رغم اتفاقية الصداقة التى تم التوقيع عليها فى ١٤ برابر ١٩٥٠ - بدأت مع المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٥٦ الذى بدت فيه

الصين دولة «أورثوذكسية» حريصة على رفض الطريق السلمى، ومؤيدة للطريق المسلح فى التحولات الاجتماعية.

وفى عام ١٩٦٩، أصبح الاتحاد السوفييتى الشاغل الأول فى نضال الصينيين ضد القوى الرجعية.

ومع بدايات انعطافة الصين نحو الإصلاح، شهدت سياستها الدبلوماسية بعض التغييرات، ففى الثمانينيات، بدأت الصين تمارس سياسة التحرك فى كافة الاتجاهات للاستفادة من تنافس القوتين العظميين.

ومن جانب الاتحاد السوفييتى، فقد بادر، فى أكتوبر ١٩٧٦، بعد وفاة ماوتسى تونج، باقتراح فتح المباحثات مع الصين، لكن اقتراحه قوبل بالرفض.

وزاد صعوبة التقارب السوفييتى-الصينى قيام الحرب الصينية / الفيتنامية (١٧ فبراير - ١٠ مارس ١٩٧٩)، والتدخل السوفييتى فى أفغانستان.

لكن الصين كفت عن انتقاد نظام الاتحاد السوفييتى الداخلى اعتبارا من سبتمبر ١٩٧٩، وبدأت تعلن أنه من الممكن اعتبار الاتحاد السوفييتى بلدا اشتراكيا.

#### - الموقف السوفييتى إزاء الصين

ظل الاتحاد السوفييتى يحارب الأفكار الماوية، طيلة عشرين عاما، باعتبارها خليطا مشكوكا فيه، من الأفكار الماركسية اليسارية والكنفشيوسية والفكر الصينى القديم.

ويخطاب بريجنيف الذى ألقاه فى طشقند (٢٤ مارس ١٩٨٢)، والآخر الذى ألقاه فى باكو (فى سبتمبر ١٩٨٢)، بدأ تغير ما فى الظهور، عندما طالب الاتحاد السوفييتى بتحسين العلاقات بين البلدين، حتى وضعت لجنة المباحثات الأولى فى أكتوبر ١٩٨٢، رغم أن الصين لم تتخل عن «الجهة الداخلية التقدمية المعادية للهيمنة» ضد الاتحاد السوفييتى.

#### - جورباتشوف فى عيون الصينيين

لم تكن الصين ترغب فى التصالح مع الاتحاد السوفييتى أيا كان الثمن، ولذا أبدت نزع السلاح، بشرط أن تكف القوات عن «التزوع نحو السيادة» على العالم.

ولم تبدأ الصين، إلا اعتبارا من فبراير ١٩٨٨، فى تصديق أن السوفييت «يزمعون - فعلا - وضع حد للحرب ولسنوات احتلالهم الثمانية» فى أفغانستان.

وهكذا تغيرت اللهجة تماما عندما تطرق الحديث إلى البريسترويكا حيث المصادقية كاملة: فالصين تراقب إصلاحات الاتحاد السوفييتى الداخلية، وتحللها، وتعقد المقارنات بينها وبين تجربتها وتجارب الدول الاشتراكية الأخرى، بالإضافة إلى أنها تعبر عن احترامها وتأييدها لها. لقد التفت الخبراء



الصينيون اختلافت مسيرة جورباتشوف التوعية عن سابقه باعتبارها تهدف إلى إجراء إصلاح عميق استناداً إلى «قاعدة صلبة لتحقيق برنامج الطموح».

وفيما يتعلق بعمليات نزع السلاح أثبتت غاضبا جورباتشوف، فقد حازت على رضا الصين التي كانت تراقب تطورات المواقف السوفييتية تجاه الولايات المتحدة والدول الاشتراكية، وتلعب دور الحكم بينهما لتؤكد موقفها كدولة خارج التكتلات والأحلاف.

ورغم جورباتشوفية الاتحاد السوفييتي حاليا، إلا أن الصين لا تزال تلومه على عدم تخليه عن تنافسه مع الولايات المتحدة، وعدم تركه لموقعه كقوة عظمى. فلازال اللب والنمر، رغم أنها من الورق، يثيران شكوك الصين، فيما يتعلق بتزاع النفوذ الأمريكي السوفييتي في المحيط الهادي.

إن الخوف الصيني. يعاود الظهور، فالصين تلاحظ تضاعف قوة الاتحاد السوفييتي العسكرية في الشرق الأقصى، حيث الأسطول السوفييتي في المحيط الهادي أقوى الأساطيل.

لكن بدايات وصول جورباتشوف إلى السلطة شهدت زيادة سريعة في حجم التبادل التجاري بين البلدين. وطبقا لاتفاقية يوليو ١٩٨٥ التجارية طويلة الأمد (٨٦ - ١٩٩٠)، سيضاعف البلدان من حجم مبادلاتهما لتقفز من ١.٦ مليار روبل عام ١٩٨٥ إلى ١٢ مليار روبل.

#### - كيف يمكن إزالة العقبات ؟

في ختام ١٩٨٥، قرر البلدان التشاور - بشكل أكثر انتظاما - حول المشاكل الدولية، ومن هنا كان مغزى زيارة نائب وزير الخارجية السوفييتية لبيكين التي أطلع فيها الصينيون على نتائج قمة ريجان / جورباتشوف في جينيف.

وفي مارس ١٩٨٦، عقدت اللجنة الصينية / السوفييتية للاقتصاد والتجارة والتعاون العلمي والتكنولوجي أول اجتماع لها في بكين. واعتبارا من ٢٥ يوليو حتى ١٠ أغسطس نظمت الصين أول معرض تجاري كبير في موسكو منذ قطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي في الستينيات.

وفي ٩ فبراير ١٩٨٧، وبعد قطيعة دامت نحو ثماني سنوات ونصف، استؤنفت المحادثات حول الحدود الصينية - السوفييتية في موسكو. وفي نوفمبر ١٩٨٧، شاركت الصين في احتفالات الذكرى السبعين لثورة أكتوبر.

ويعتبر الحوار الذي أجرته مجلة «ليادونج» البكينية (السان حال سياسة «ديبينج» الإصلاحية) في ١١ يناير ١٩٨٨ مع الرئيس جورباتشوف - حدثا في حد ذاته. ويقول جورباتشوف في صفحات مجلة «ليادونج»: «إن العصر الحالي يفرض أخلاقيات أخرى وقوانين أخرى، فقد أصبح من المستحيل - في أيامنا هذه - إقامة سياسة طويلة الأمد على حساب الآخرين، لذا، علينا أن نبحث عن إجراء توازن ما في المصالح».

## - بداية النهاية

لقد بدأت أزمات وتناقض المجتمعات الاشتراكية في الظهور اعتباراً من عام ١٩٦٠، عندما تزايدت مطالب الدول الاشتراكية الخاصة بالإدارة الذاتية.

والحال أن أزمة الرأسمالية عادت إلى الظهور منذ عام ١٩٧٣، ومع تثبيت حالة الوفاق بين القوتين العظميين، تمكنت الأحزاب الشيوعية الغربية من الخروج من الجيتو. هذا بالإضافة إلى أن إخفاق تجربتين اشتراكيتين في إطار الديمقراطية - تشيكوسلوفاكيا وشيلي - أدى إلى اتجاه بعض الأحزاب الشيوعية إلى البحث عن تجديد أفكارها ومراجعتها.

## الشيوعية العالمية والفكر الجديد :

إن الأيديولوجية السوفييتية تروج حالياً بالتحويلات. وحيث أن النضال بين النظامين المتعارضين لا يشكل الميل الحاسم لعصرنا، ولأن صراع الطبقات أصبح في المرتبة الثانية، بالقياس إلى المشاكل الإنسانية الحالية، وحيث أن الحرب الأيديولوجية تتداخل مع التعايش السلمي، وبقدر ما أصبح العالم غير منقسم إلى معسكرين متعارضين، إذ أصبح يشكل كلا متداخلاً في الاعتماد المتبادل، فقد صار من المحتم - لكل هذه الأسباب - على الأحزاب الشيوعية، سواء أرادت أن تتبع النموذج السوفييتي أولاً، أن تعيد التفكير في مسائل عصرنا الكبرى، طبقاً لمقاييس مغايرة للمقاييس القديمة.

لذا، اشترك في لقاء موسكو الدولي - نوفمبر ١٩٨٧ - وفود تمثل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية وأحزاب اشتراكية ديمقراطية، إضافة إلى أحزاب العمل و«الحضر» مما عكس مفهوم جورباتشوف عن الحركة العمالية.

وقد كان الشيوعيون الإيطاليون أول من صفق لهذا اللقاء الذي طالما سعوا إليه هم والشيوعيون اليوغوسلاف - منذ عدة أعوام.

## الحزب الشيوعي الإيطالي في مواجهة الاتحاد السوفييتي:

ترتدى زيارة اليساندرو ناتا Alessandro Natta لموسكو - في يناير ١٩٨٦ - طابعاً خاصاً متميزاً خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الحزب الشيوعي الإيطالي كان قد أعلن في المؤتمر السابع والعشرين في أبريل ١٩٨٦ - خروجه من الحركة الشيوعية الدولية، وفك ارتباطه بالحزب الشيوعي السوفييتي، ومن هنا - أيضاً - دلالة لقاءات «ناتا» الثلاثة وجورباتشوف : الأول في يناير ١٩٨٦، والثاني في نوفمبر ١٩٨٧، والثالث في مارس ١٩٨٨. إنها بداية التعاون المثمر المرتبط بالانفتاح الجورباتشوفي نحو الاشتراكية الديمقراطية.

## - برلينجوير كان على حق

لقد عكست مشاركة جورباتشوف في جنازة برلينجوير في يونيو ١٩٨٤ ورسالته التي بعث بها في يونيو ١٩٨٦ بمناسبة ذكرى وفاة برلينجوير التي أكد فيها بنجاحه أفكاره، بالإضافة إلى حوار مع «أونيتا» UNITA في مايو ١٩٨٧، والتغير الجذري في سياسته عكست وأكدت مصداقية اختيارات الحزب الشيوعي الإيطالي الذي ظل يؤكد - دائما - استقلاله المطلق، ورفضه الأخذ بالمواقف «الأيديولوجية القديمة» في مسيرة الإصطلاح الحالي الهادف إلى مقاومة الصعوبات السياسية الجديدة في إيطاليا وأوروبا.

### الآزمات المزمنة في المسألة اليهودية ودولة إسرائيل :

تتبدى «المشكلة اليهودية» بالنسبة لجورباتشوف باعتبارها إحدى أولويات الخروج من الأزمة. هناك من ناحية، وضع اليهود السوفييت، وهناك، من ناحية أخرى، المشاكل المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط والعلاقات مع دولة إسرائيل.

ولتوضيح أوجه المشكلة المتعددة، تستعرض المؤلفة، تاريخيا، موقف وموقع اليهود السوفييت في الدولة السوفييتية، منذ الثورة الروسية الاشتراكية حتى فترة رئاسة جورباتشوف، وأسلوبه في معالجة أزمة الصراع في الشرق الأوسط الذي يسعى من خلاله إلى تطبيق منهج سبق اختباره في أفغانستان وفي نزاعات إقليمية أخرى. إن جورباتشوف يحاول أن يجمع كافة أطراف النزاع ، وحلفاءهم، حول مائدة المفاوضات وتحت إشراف الأمم المتحدة؛ وهو ، في تخطيطه السريع هذا ، يعمل على توضيح رغبته في الحوار مع إسرائيل، خاصة أن الاتحاد السوفييتي قد تم استبعاده من هذه الدائرة منذ اتفاقيات كامب - ديفيد؛ ومن هنا تحركات جورباتشوف الثلاثية الاتجاه : العمل على إحياء مشروع بريجنيف حول المؤتمر الدولي للسلام ، سياسة الخطوة خطوة إزاء إسرائيل ، الحفاظ على علاقات طيبة مع الدول العربية.

وعلى الصعيد الداخلي، فقد كان الاتحاد السوفييتي، وحتى الثلاثينيات، يردع أي تظاهر معاد للسامية، لكن سياسته تجاه اليهود كانت تتميز بالثنائية : فخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها بفترة طويلة، التزم الاتحاد السوفييتي بصمت - شبه مطلق - تجاه المحرقة التي ارتكبتها القوات النازية ضد اليهود في دول أوروبا التي احتلتها، ورغم أن الصحف لم تذكر عمليات إبادةهم إلا باقتضاب، أمر ستالين بترحيلهم من المناطق المحتلة - بالاتحاد السوفييتي - حتى يتمكنوا من اللجوء إلى كازاخستان وأوزبكستان وإلى جمهوريات أخرى بآسيا الوسطى، هربا من موت محقق.

وفي ٢٤ مايو ١٩٤٧، أعلن اندريه جروميكو، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن الاتحاد السوفييتي يؤيد قيام «دولة يهودية» عريقة واحدة ذات حقوق متساوية لليهود وللعرب .

### السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط :



وقد بدأ الاتحاد السوفييتي - اعتبارا من عام ١٩٥٥ - في الاهتمام بالشرق الأوسط، وكانت حرب السويس (١٩٥٦) بداية دخول السوفييت إلى العالم العربي.

وإثر حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، قطع الاتحاد السوفييتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، وانطلق في حملة معادية للصهيونية، فحاول - على الساحة العالمية أن يمنع إسرائيل بأي ثمن من دعم نصرها الكبير، فلعب دورا كبيرا في تأييد مجلس الأمن - بالإجماع - للقرار ٢٤٢، في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ الذي يقضى بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب الأيام الستة.

والحال أن الاتحاد السوفييتي ظل يرفض، حتى عام ١٩٦٨، التفاوض مع المنظمات الصهيونية، ولم يكن يشجع قيام دولة فلسطينية لكن الأيام التي تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ شهدت تحولا في دبلوماسية الاتحاد السوفييتي تجاه الدولة الفلسطينية : فقد أعلن الاتحاد السوفييتي اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية، واستقبل عرفات في الكرملين باعتباره رئيسا للدولة الفلسطينية.

### المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط :

وكانت اتفاقيات السلام التي وقّعت عليها مصر وإسرائيل في مارس ١٩٧٩ بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية، بمثابة حل منفصل، من وجهة نظر الاتحاد السوفييتي، ومن هذا المنطلق، طرح بريجنيف فكرة « مؤتمر دولي لحل شامل في الشرق الأوسط »، في ٢٣ فبراير ١٩٨١، في أثناء المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، لكن هذه الفكرة قوبلت بالرفض من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل والدول الغربية.

ومع تزايد مصداقية دبلوماسية جورباتشوف، أصبح بالإمكان إعادة طرح المشروع القديم - الخاص بالمؤتمر الدولي - في إطار الاتجاهات الفكرية الجديدة.

لقد بدأ جورباتشوف بتغيير سياسته إزاء إسرائيل، وطرح رؤيته الخاصة بخطة السلام التي تركز على تعادل دقيق بين إسرائيل، والدول العربية، بين حاجات إسرائيل الأمنية وحاجة الفلسطينيين. ويتميز جورباتشوف بأنه أكثر تحديدا من سابقه فيما يتعلق بتحديد حلقات وشهود خطة السلام، وأكثر إيجازا في فهم الجانب الخاص بدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبدلا من أن يتحدث عن « الحق في دولة فلسطينية »، يحدثنا عن « الحق في تقرير المصير ».

واعتبارا من عام ١٩٨٦، تزايد الحاح الدبلوماسية الجورباتشوفية على تدخل مجلس الأمن في تنظيم وعرض هذا المؤتمر. وفي إبريل ١٩٨٧، شارك ممثلو الدول الخمس الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن - في أول اجتماع مغلق مع بيريز دي كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة، تمهيدا للمؤتمر الدولي.

وفي ٩ إبريل ١٩٨٨، أكد جورباتشوف، في لقائه وباسر عرفات ضرورة اعتراف المنظمة بإسرائيل

« وأن تأخذ بالاعتبار مصالحها الأمنية ».

الاتحاد السوفييتى - إسرائيل ، علاقات دبلوماسية مغايرة :

إن إقامة الاتصالات بين الاتحاد السوفييتى وإسرائيل، باعتبارها طرفا فى النزاع الدائر فى الشرق الأوسط، هى واحدة من أبرز الحقائق الدالة على ما يمكن تسميته بنمط التفكير الجديد. وقد أكد جورباتشوف، خلال لقائه والرئيس السورى حافظ الأسد فى أثناء زيارة الأخير للاتحاد السوفييتى فى أبريل ١٩٨٧، « أن غياب العلاقات بين الاتحاد السوفييتى وإسرائيل لا يمكن اعتباره أمرا طبيعيا. لكن إسرائيل هى المسئولة عن قطع العلاقات، نتيجة العدوان على الدول العربية، ونحن نعترف ، متبعين بذلك نفس أسلوبنا مع الدول الأخرى بحق إسرائيل فى السلام والأمن ».

أما الواقعة الأكثر بروزا، فى التحول فى موقف الاتحاد السوفييتى تجاه إسرائيل ، فهى قيامه بمراجعة لبعض مراحل علاقاته بيهود الدول الاشتراكية.

وأخيرا تتطرق ليلى ماركو الى مواقف السلطات البولندية من أحداث ١٩٦٨، مشيرة الى أن بولندا على وشك أن تستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، مستندة - بذلك - إلى زيارة بعض الشخصيات الإسرائيلية المسئولة لبولندا فى إبريل ١٩٨٨.

أما الطائفة اليهودية فى المجر، فهى تتمتع بحرية عمل كاملة، وهو ما تؤكد أعمال المؤتمر السنوى للمؤتمر اليهودى العالمى الذى انعقد فى بودابست فى مايو ١٩٨٧.

اليهود السوفييت فى «البريستروينكا» :

« لا أحد يزعم احتجاز من نال حريته، أو سبيلها، فى الاتحاد السوفييتى »، هكذا أكدت وكالة الأنباء السوفييتية «تاس» فى ١٥ فبراير ١٩٨٧، صدد حديثها عن التأشيرات التى ستمنح للمواطنين السوفييت الراغبين فى الهجرة إلى الخارج. والحال أن عدد التأشيرات الممنوحة للمواطنين السوفييت الراغبين فى الهجرة قد تضاعف ليحقق رقما قياسيا اعتبارا من عام ١٩٨٧.

والبإدى أن كثيرين من اليهود المهاجرين يفضلون الهجرة الى الدول الأوروبية أكثر من إسرائيل، وأن مايريد أغلبهم هو حرية ممارسة شعائهم الدينية داخل بلادهم فى الاتحاد السوفييتى، وهو ما تنبج إليه حاليا القرارات المختلفة الخاصة - مثلا - بإعادة فتح المعابد اليهودية فى الاتحاد السوفييتى.

خاتمة :

الاتحاد السوفييتى فى عهد جورباتشوف: موضوع الساعة الذى يتناوله الجميع؛ فمير الاتحاد السوفييتى «إمبراطورية الشر» كما أطلق عليها ريجان ، ومرورا بالاتحاد السوفييتى «التوسعى» ،

تنبثق صورة لاتزال غير واضحة تماما لكن ملامحها تزداد وضوحا مع مرور الأيام، لبلد، ولشعب، يرغب المرء في زيارته، في معرفته، وفي فهمه. إنه ثلاثة أو أربعة أعوام من تاريخ هذا القرن ليست إلا فترة قصيرة، ورغم هذا، فإن هذه الأعوام القليلة من حكم جورباتشوف قد شهدت تغير العالم، مثلها مثل تلك الأيام العشرة التي هزته.

ورغم أن هناك جزءا كبيرا من الأسئلة لا يزال من دون إجابات، فإن تلك اللوحة المنسوجة من خَلْقِيَّة من الأفعال المختلفة والمتعددة الاتجاهات التي تحتل مقدمتها صورة جورباتشوف، تعتبر مرآة حية لأهمية الرئيس السوفييتي الذي يعتبر واحدا من أهم رجال السياسة في عصرنا فلأول مرة. منذ ظهور لينين - يتمكن قائد سوفييتي من أن يحتل مكانة مساوية - إن لم تكن متجاوزة - لمكانة قائد الثورة البلشفية.

من الذي كان يستطيع أن يتصور أنه - في خلال هذه الفترة الوجيزة - بإمكان رجل واحد أن يغير صورة الاتحاد السوفييتي وصورة العالم إلى هذه الدرجة، إلى حد يجعل جريدة «لوموند» Le monde تتساءل - في الأول من أكتوبر ١٩٨٧، بعد عودة ظهور جورباتشوف على الساحة السياسية، في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٧، إثر غياب طويل - قائلة: «هل يتوقف مصير الاتحاد السوفييتي، ومن ثم مصير العالم، على مصير جورباتشوف، خاصة ان الاتحاد السوفييتي يلعب دورا حاسما في تحديد التغيرات العالمية»؟

لقد شهدنا عهدا «كان فيه الأوروبيون يخشون السوفييت، والروس يخشون الأمريكيين، والصين تخاف من الأمريكان أولا ثم السوفييت. كان العالم يدور بطريقته، مفتتا إلى عدة قطع، يتم لزقها أحيانا وتجاهلها أحيانا أخرى، ولكننا الآن نشهد - كما تؤكد الكاتبة - بدايات عهد مختلف: لقد طرأ تغير ما على العلاقات الدولية، وتم الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، وها نحن نشهد التسوية المنهجية للنزاعات الإقليمية التي تؤكد حالة الوفاق بين القوتين العظميين.

إن جورباتشوف يوجه ضرباته، منذ البداية، من أجل الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والدبلوماسي، في آن واحد. وحتى يتمكن من تحقيق هدفه، يعيد جورباتشوف تأسيس الديمقراطية في حدود نظام سياسي ذي حزب واحد ويعمل على تأكيد ثقافة الحوار وتقبل السجال المتناقض وتعليم الثقافة المختلفة الجوانب.

لكن المخاطر لاتزال كامنة، وأكبرها - من وجهة نظر المؤلفة - مشكلة القوميات في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الاشتراكية التي لم يبد فيها جورباتشوف رأيه حتى الآن.

ودون الخروج في مغامرة التنبؤات والاحتمالات، فإنني أعتقد - تقول المؤلفة في نهاية كتابها - أنه إذا ما طال الأمد بجورباتشوف، وإذا ما تم تطبيق البريسترويكا، وإذا ما تمت تسوية النزاعات الإقليمية، وإذا ما تطور الوفاق السوفييتي / الأمريكي - فسوف يتمكن عندئذ الاتحاد السوفييتي من



أن يؤثر - بفاعليته - على حلفائه في دول شرق أوروبا.

إن هذا الكتاب يصل إلى خاتمته ، في وقت لا تزال فيه الأحداث المعاصرة مستمرة، حاملة لنا مخزونا من الأشياء المفقودة وغير المتوقعة، فلنأمل لجورياتشوف في أن ينجح في التغلب على هذه المصاعب متوخيا إنهاء العمل الذي بدأه من أجل الصالح الأكبر للاتحاد السوفيتي والعالم.

وجهة نظر من افريقيا

البريسترويكا والصراع الطبقي

سيرازا چولا

ترجمة : جلال الجميع

نظرة عامة في كتاب ميخائيل جورباتشوف :

«البريسترويكا فكر جديد لبلادنا والعالم»





## البريسترويكا والصراع الطبقي\*

لأنجد في اللغة الانجليزية معادلا دقيقا لكلمة «بريسترويكا» التي أصبحت بفترة جزءا من معجم كافة لغات العالم الرئيسية. اذ يبدو أنه لا كلمة restructuring (اعادة البناء) ولا كلمة renew - al - (تجديد) تستطيع أن تحيط بذلك المفهوم الروسى وما يحفل به من معان ودلالات تعترف بالضرورة بالتطورات والتغيرات الجارية حاليا في الاتحاد السوفييتى، فالبريسترويكا تعبر الينا خلال سلسلة من حواجز اللغة وعلم النحو وعبر الميراث الراديكالى الفكرى والتطبيقى، فى السياسة والاجتماع والفلسفة الذى عرفه الاتحاد السوفييتى طوال سبعين عاما بعد ثورة أكتوبر. فما هو جوهر «البريسترويكا»؟ وما هو مضمونها؟ الذى تطرحه؟ وما الذى تخلقه؟ وكيف تسير؟ وماهى نتائجها المحتملة فى نطاق الاتحاد السوفييتى وعلى مستوى المجتمع البشرى؟

لقد قدم ميخائيل جورباتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى فى هذا الكتاب مفهومه الخاص لأصول البريسترويكا وجوهرها وطبيعتها الثورية.

ولقد توخى جورباتشوف من خلال مكاشفة نموذجية لتشخيص التطورات الجديدة - التعبير عن رؤيته للمغزى العميق للبريسترويكا بالنسبة للعالم بأسره. وصادف كتابه استقبالا حافلا داخل الاتحاد السوفييتى وفى البلدان الرأسمالية الغربية على حد سواء. وإذا كان البعض قد أطلق عليها تسمية «الثورة» فى حين رأى فيها البعض الآخر نوعا من «التجديد» فإن البريسترويكا - بصرف النظر عن التسميات - قد استطاعت أن تهز الاقتصاد السوفييتى وأسلوب الحياة بطريقة لم تعرف منذ أيام أكتوبر ١٩١٧ الثورية فللمرة الأولى منذ اقامة علاقات الانتاج الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى تجرى الدعوة لقيام المشروع الخاص الصغير فى مجال الانتاج والتجارة، ويتم تبني سياسات اقتصادية تدعو الى قبول المشروع المشترك مع الشركات الأجنبية. ولقد تم اغلاق المنشآت والمصانع التى تحقق خسائر، وطلب الى كافة المصانع أن تسير على أسس التمويل الذاتى ولم يعد المديرون يعينون من قبل الدولة وإنما يتم انتخابهم داخل المنشآت. وأصبح يتقدم الآن أكثر من مرشح لانتخابات السوفييتات، ونشأت اتجاهات مشجعة لمسالك النقد الصريح وللمساجلات التى تتعرض لموضوعات كانت لها من قبل حصانة المحرمات.

إن جورباتشوف متمسك بأن يدفع الشعب العامل الانتليجنسيا إلى الدخول فى تلك الأنشطة التى طالما احجمت الكوادر القيادية عن ارتيادها.

\* نشر هذا المقال فى مجلة African Communist ، أكتوبر ١٩٨٨.

والمقتطف التالي من كتابه يوضح صورة نموذجية للتغيير الجذرى الذى يهدف اليه :

«إن الاقتصاد السياسى للاشتراكية مصاغ وقتاً متأخراً عتيقة ولم يعد متناغماً مع دياكتيك الحياة، والفلسفة وعلم الاجتماع أيضا يتلكأ خلف متطلبات الممارسة، أما علم التاريخ فهو بحاجة الى اجراء مراجعة أكبر».

أياً كان الأمر فإنه ينبغي الاقرار بأن البريسترويكا تعد الان واحدة من أكثر السياسات اثارة للجدل فى الحقبة التاريخية المعاصرة، خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار ضخامة التجربة السياسية الماضية للاتحاد السوفييتى التى انطلقت منها. وفى البلدان الرأسمالية الغربية نشب الجدل بالضرورة أيضا بمجرد ظهور ملامح «اصلاحات جورباتشوف» وتم تشخيصها باعتبارها «مخاطرة سياسية هائلة» و «تجربة عملاقة».

أما داخل الاتحاد السوفييتى فإن البريسترويكا قد أفرزت - خلال أيامها الأولى - نتائجها المحتومة المتمثلة فى القلق وانعدام اليقين بين أولئك الذين اعتادوا على الأسلوب الخاص فى الحياة الذى كانت سياسات الحزب فى المرحلة السابقة تصوغه بصورة تفصيلية.

ولكن ربما كان من الطبيعى بالنسبة لمجتمع اجتاز مجموعة من التغيرات الثورية بالاضافة الى حربين عالميتين، وكان عليه فى كل فترة من فترات التغيير أن يقدم الكثير من أجل خلق الظروف الجديدة للحياة، ربما كان من الطبيعى ومن المنطقى لمثل هذا المجتمع أن يسأل قاداته عما اذا كان سيحل وقت يستطيع فيه أن يتطور فى ظل سياسات تعرف الثبات والتحدد. وربما فسر ذلك - جزئيا - المقاومة التى واجهتها البريسترويكا من قبل بعض المستويات العليا فى الحزب والحكومة.

وقد اعتبرت الأوساط المختلفة فى البلدان الرأسمالية الغربية أن البريسترويكا بمثابة اعتراف صريح من الاتحاد السوفييتى وقادة الحزب الشيوعى بأن الاقتصاد الاشتراكى هو «تجربة مشثومة»، وأن الدعاية الغربية كانت محقة فى اتهامها القاتل بأن الديمقراطية لم يكن لها وجود قط بالاتحاد السوفييتى منذ ١٩١٧. كما تناول عدد من قادة البلدان الرأسمالية البريسترويكا باعتبارها نذير «الأزمة العامة للاشتراكية».

وقد بين جورباتشوف فى كتابه أنه من الطبيعى «أن البريسترويكا قد حفزها الى حد كبير عدم رضائنا عن الطريقة التى تجرى بها الأمور فى بلدنا فى السنوات الأخيرة، لكنها قد حفزها الى حد أكبر الوعى بأن الطاقة الكامنة فى الاشتراكية مازالت غير مستغلة» (ص ١٠).

وبكلمات أخرى فإن البريسترويكا تقوم بدورها لا كعملية تجميل «لأزمة اشتراكية» وإنما كدرجة تالية فى التاريخ الاشتراكى حيث المسئولية الأعظم والمبادرة والانفتاح وروح المنافسة ينبغى لها أن تشجع بقوة بين أفراد الشعب من خلال شعور حقيقى بالتحقق الشخصى.

## هل هى ثورة جورباتشوفية؟

لقد كان من الطبيعى - حتى الآن - أن ينسب ظهور البريسترويكا كاتجاه لجورباتشوف باعتباره المتحدث الأول باسمها.. ولكن على الضد من ذلك نجد جورباتشوف يتساعل فى هذا الكتاب: "أكان من الممكن أن يتبنى الاجتماع الكامل للجنة المركزية وكذلك المؤتمر السابع والعشرون - البريسترويكا، كخط سياسى قائد لو كانت مجرد نزعة قائمة على نوع من الطموح الفردى؟ ان المدى الواسع من المساندة الجماهيرية للبريسترويكا وواقع أنها لم تلق معارضة الا من حفنة من المحافظين والبيروقراطيهما دلالة واضحة على أن البريسترويكا هى عملية تاريخية طبيعية لتطور المجتمع الاشتراكى وأنها تقوم على أسس موضوعية.

ولقد أكد جورباتشوف فى كتابه أنه لايملك صيغا جاهزة، لكنه ببساطة يقدم مساهمة لمناقشة مستقبل الاتحاد السوفييتى ومصير كوكبنا الأرضى.

والكتاب منتخب من أفكاره حول طبيعة التغيرات التى ينبغى اجراؤها فى الاتحاد السوفييتى حتى يمكن للاشتراكية أن تتطور وتحقق امكانياتها الكاملة، وحتى يمكن للعالم أن يتجنب نشوب الحرب النووية، تلك الحرب التى لن يتجو منها ناج. ولا يضم متن الكتاب إجابات شاملة عن الأسئلة التى يطرحها تطور الاشتراكية. ان المجتمع بصورة عامة والمجتمع الاشتراكى بصفة خاصة يمضى دوما الى الأمام فى مسالك جديدة وغير مطروقة، ومن وقت إلى آخر يجد نفسه بحاجة الى تطوير نظرية ثورية لتجاوب أسئلة الواقع الفعلى فى نطاقها الاقليمى وفى النطاق الدولى. ان منجزات اليوم هى نفسها مصدر مشكلات الغد، ومجتمع اليوم يغد السير فى تلك الحركة الحلزونية الصاعدة عن طريق حل كافة المتناقضات واجراء عمليات التطور المستمر نحو المستقبل الشيوعى. فما الذى يقبع بين المرحلة الحاضرة والمستقبل؟

لأحد يعلم على وجه اليقين، لا الحزب ولا السياسى المحنك. نحن نستطيع التنظير فحسب، وتوقع الافتراضات، لكن الممارسة العملية وحدها هى التى تعلمنا كيف نحل بعض مشكلات الواقع غير المنتظرة: تلك المشكلات التى سوف تسألنا - عندما يحين الوقت - أن نجد لها حولا صائبة ذقيقة، وبالنسبة للاتحاد السوفييتى كانت تلك تجربته: فمنذ ثورة أكتوبر ١٩١٧ حقق من الانجازات ما استغرق من غيره من الدول عدة قرون لكى ينجز.. إن تلك الامبراطورية الاقطاعية القيصرية المنعزلة خلف مياه أوروبا الدافئة قد تحولت بفعل الثورة الى قوة صناعية عالمية رئيسية. فبينما كان الدخل القومى الروسى الاجمالى فى عام ١٩١٣ يوضع فى المرتبة الخامسة بعد الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا، فإنه مع حلول عام ١٩٤٠ احتل المرتبة الثانية ولم يعد يسبقه الا الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من حقيقة معاناة هذا البلد من ويلات الحرب العالمية الأولى ومالحة من خسائر هائلة فى الموارد المادية والبشرية.



كما وجد الاتحاد السوفييتى نفسه فى غمار حرب عالمية ثانية بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ احترق فى أثنائها عشرون مليوناً من مواطنيه، وتم خلالها تدمير ثلث اقتصاده القومى، هذا فى الوقت الذى احتفظت فيه الولايات المتحدة بتطورها الاقتصادى نظراً لأنها لم تتأثر بهذه الحرب (فهذه الحرب كانت بعيدة عن أن تمس أى جزء من أرضها). وكان على الاتحاد السوفييتى أن يكرس أفضل وأوسع امكانياته وموارده لإعادة بناء اقتصاده المدمر وتقوية دفاعاته.

ولكن على الرغم من هذا الوضع غير المناسب فإن الاتحاد السوفييتى قد تمكن من إيجاد حلول لمجموعة من مشكلاته الرئيسية الاجتماعية والعلمية، محققاً تأميناً شاملاً فى التعليم والصحة ورعاية الطفولة وغيرها من المجالات أضف إلى ذلك أن الدستور يضمن لجميع سكانه البالغ عددهم ٢٨ مليون مواطن، حقوق العمل والسكن. وحتى فترة قريبة بلغ معدل نمو الاقتصاد السوفييتى - بتأثره مما يعانيه من تناقضات - ارتفاعاً يفوق مثيله فى جميع البلدان الرأسمالية المتضررة. وعلى سبيل المثال فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى للدخل القومى فى الاتحاد السوفييتى خلال الفترتين التاريخيتين (من ١٩٢١ حتى ١٩٢٨ ومن ١٩٥١ حتى ١٩٨٧) ٦.٦٪ فى حين بلغ فى الولايات المتحدة فى نفس الفترتين ٢.٣٪ وفى ألمانيا الغربية ٤.٢٪ وفى فرنسا ٣٪ وفى بريطانيا ١.٩٪ وفى إيطاليا ٣٪ وبلغ فى اليابان ٥.٦٪، ومن الذى لم يسمع بما حقته الظاهرة السوفييتية من منجزات فى التكنولوجيا وأبحاث الفضاء أو عمليات العيون ذائعة الصيت التى تجرى «بمعهد موسكو لأبحاث العيون الدقيقة» تحت إشراف البروفيسور سيفانوسلاف فيودوروف؟

ومع ذلك فقد تفجرت المشكلات فى الاتحاد السوفييتى مع نهاية السبعينيات. وكما يقول جورباتشوف: «بدأ البلد يفقد قوة الدفع» وتوالى الاخفاقات الاقتصادية، وبدأت الصعوبات تتراكم وتشتد، كما أخذت تتكاثر المشكلات القائمة بغير حل. وبدأت تظهر فى حياة المجتمع عناصر مانسبيه بالركود، وغير ذلك من ظواهر غريبة على الاشتراكية، وتشكل نوع من «كبح الأكليات» المعرقل للتطور الاجتماعى والاقتصادى، وقد حدث كل ذلك فى اللحظة التى بدأ فيها أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد ارتادت آفاقاً جديدة للتقدم الاجتماعى والاقتصادى» (ص ١٩).

### ما الخطأ الذى حدث؟

لقد اكتشفت قيادة الحزب عند تحليلها لهذا التطور الغريب، أن معدل نمو الدخل القومى خلال الخمسة عشر سنة الماضية قد انخفض فى الواقع بما يزيد على النصف، ووقع معدل النمو الاقتصادى مع بداية الثمانينيات فى مستوى قريب من الركود الاقتصادى وكشفت أعراض أكثر عمقا للمشكلة عن الافتقار للاقتصاد للفعالية. وظلت المنتجات من الناحية النوعية أبعد ما تكون عما هو مرغوب، وأصبح من الواضح أن الاتحاد السوفييتى يمضى متلكتاً خلف البلدان الرأسمالية المتطورة بالنسبة لمستوى التطور التكنولوجى والعلمى غير العسكرى. ولم يستفد من الثورة الالكترونية وثورة

الكمبيوتر فى مجالات التقدم الاجتماعى والاقتصادى. وكان أيضا ثمة تبيد لاضرورة له لما يمتلكه من ثروات طبيعية ضخمة فقدت كـرأس مال ضائع. وفقد المنتجون الشعور بما يحتاج إليه المستهلك. وبالرغم من أن الانتاج يجرى التخطيط له من قبل «قيادة شعبية» فقد أصبحت العملية الانتاجية تتم بصورة روتينية وكأنها تستهدف ذاتها ولا صلة لها بالمستهلك. ومن ثم، فبالرغم من أن الأسواق تفيض بالبضائع، فإن تلك البضائع ليست - عادة - مرغوبة، لأن مواصفاتها أدنى مما ينتظره الناس.

ان النظام الاقتصادى فى بلد ما يشبه كثيرا الجهاز العصبى فى الجسم الانسانى، ولهذا كان للمشكلة الاقتصادية تأثير واضح على كافة مجالات الحياة الاجتماعية، تلك المجالات التى تبادلت التأثير فيما بينها أيضا. ولم يستطع بيع النفط وغيره من المواد الأولية فى السوق العالمية أن يخرج الاقتصاد من ركوده وجموده. وبدأت الميزانية تسجل نقصا فى الموارد المالية المخصصة للتعليم والسكن والمواد الغذائية أيضا، ولقد «طالت» الأزمة حتى تلك المجالات التى طالما افتخر النظام الاشتراكى بما حققه فيها من منجزات فذة. وظهر الموقف كما لو كان حالة عبثية. وقد أطلق عليها جورباتشوف وصف «الأحجية».. فالاتحاد السوفييتى الذى هو واحد من أكبر منتجى الحبوب فى العالم يجد نفسه مضطرا لاستيراد ملايين الأطنان من الحبوب كل عام لتأمين الغذاء، وأكبر منتج للصلب فى العالم يسجل هبوطا ونقصا فيما يحتاج إليه من امدادات الصلب، والبلد الذى يضم أكبر نسبة عديدة من الأطباء وأسرة المستشفيات لكل ألف مواطن يواجه مشكلات خطيرة فى مجال الخدمات الصحية.

وإذا كان الاتحاد السوفييتى قد تمكن من تحقيق كل تلك الانجازات فى مجال أبحاث الفضاء، واستطاع أن يفتخر برواده الذين حطموا الرقم العالمى لمدة البقاء فى الفضاء، فكيف عجز إذن عن أن يوفى بالحاجات الاقتصادية للشعب السوفييتى؟ ولماذا تظل أشياء مثل المكارى الكهربائية وآلات غسل الصحون، وأجهزة التلفزيون وغيرها من البضائع الاستهلاكية تحت مستوى الجودة فى السوق؟ وما الذى جعل تلك الطوابير باقية حتى الآن أمام الدكاكين ومحلات البقالة؟ هل الاشتراكية غير معنية بأن تقدم مستوى للحياة أفضل وأكثر ملاءمة مما تقدمه الرأسمالية؟

### اللوم يقع على القيادة :

ولقد أثرت اتجاهات سلبية مماثلة على الثقافة والفنون والصحافة كما أثرت على العلوم مثل الطب حيث «برزت الوساطة والشكلية والنبره الزاعقة المنتعلة» كما يقول جورباتشوف.

لقد تم طمس حقائق لاتقبل الجدل وجرى تشجيع الطلاب على التفكير النظرى المدرسى بدلا من التفكير الخلاق. وبالتدرج أصبحت الحكومة وأصبح قادة الحزب غريبا عن أفراد الشعب العاملين العاديين. لقد شكلوا نخبة تجاهلت آراء واحتياجات الناس العاديين، وهطلت الدعايات عالية الصوت عن النجاحات من جانب القيادة كما راجت التنظيرات القائلة بأن كل شىء يجرى وفقا للخطة وعلى

الجانب الآخر بين صفوف الشعب العامل شاعت السلبية وعدم تصديق الشعارات التي تعلنها القيادة. وقد أدى هذا الموقف الى ما وصفه جورباتشوف بـ «فجوة ثقة» حيث أصبح كل ما يعلن من برامج من فوق المنابر ويطلع في الصحف موضع تساؤل من قبل الشعب.

وكان من الواضح أن ذلك الوضع هو نتيجة لتواضع قدرة رجال الحكومة وقيادة الحزب على تحقيق الإنجازات، أولئك الذين بقى أغلبهم في منصبه بفضل معيار كبر السن والخدمة الطويلة بصرف النظر عما إذا كان هذا الرفيق أو ذاك مازال قادرا على النهوض بما توجبه مهام القيادة، وفي ظل أوضاع صارت شديدة التعقيد.

وأصبح ملحوظا في المكتب السياسي كما في سكرتارية الحزب «غلبة الاتجاهات المعادية للتغيير» - كما يقول جورباتشوف، وأخذ الأعضاء المعمرين في القيادة من أجل تعريض افتقارهم الى الكفاءة، ينظمون المراسيم الفخمة وقيمون مالاتهاية له من الاحتفالات السنوية القومية والمحلية. وأصبحت الحياة السياسية مجرد انتقال من احتفال سنوي إلى آخر. و«حل الغزل والعطاء السياسي المتبادل ومنع الجوائز على نطاق واسع وإطلاق الألقاب الطنانة، والحصول على العلاوات محل الاهتمام بأحوال الشعب وظروف حياة وعمل الناس» (جورباتشوف ص ٢٢) وفي غياب نظام عملي مدروس وفي غياب الشعور بالمسئولية «وضع كثير من القادة أنفسهم بمنأى عن النقد والمسئولية».

وعندما تأخذ مثل تلك المشكلات في إضعاف الوازع الخلقى لدى أولئك الجالسين في مقاعد القيادة فما الذي يمكن أن نتوقعه من قيم في صفوف الجموع؟ لقد ظهر نوع من الفساد بالطبع في أخلاقيات الجموع: إدمان الكحوليات وتعاطي الحبوب المخدرة والجريمة والرشوة، وأخذت تستفحل أيضا ظواهر مثل «البغاء». ولقد شكّا جورباتشوف فيما بعد من وجود «تقلل نماذج زاعقة في ثقافة الشعب كانت غريبة عليه، تلك النماذج التي تنشر الفجاجة وتدنى اللوق وتنشر الخواء الأيديولوجي».

ما الذي يستطيع الشيوعى أن يفخر به في ظل تلك الظروف؟ وأي نوع من الاشتراكية تتحدث عنه مثل هذه الأعمال وترسخه؟ وأي نوع من الاشتراكيين أولئك الرجال الجالسون في مقاعد القيادة ويسيطرون استخدام السلطة ويضعون أنفسهم فوق النقد ويرتبون المصائر بصورة سرية، ويشاركون في الجرائم المنظمة مثل جريمة الرشوة؟

كانت مثل هذه المشكلات وغيرها تلقى بظلمها الثقيل على الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى الذى انعقد في ابريل ١٩٨٥ وقرر أن يتبنى معايير إعادة البناء وتجديد الحياة السوفييتية تحت راية البريسترويكا، وكان الهدف الرئيسى هو التعجيل بالتطور الاقتصادى / الاجتماعى للاتحاد السوفييتى. ولقد شكلت هذه المبادئ الجديدة أساس البرنامج الجديد للحزب الذى صادق عليه فيما بعد المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى. ولذلك وكما يقول



جورباتشوف «لم تكن البريسترويكا شيئا قادمًا من فراغ، وإنما قرار متزن» فقد اختمرت طويلا الحاجة الى التغيير ليس فقط فى مجالات الحياة المادية الملموسة وإنما فى الوعي العام أيضا.

ومن هنا برز شعور واثق بأن الحل يقتضى إجراء تغيير واسع عميق لا مجرد ترقية أو إصلاح تجميلى (ص ٢٧). وهذا يعنى ضمنا إعادة تنظيم عميقة لبنية الاقتصاد بما فى ذلك تغيير سياسة توظيف القيادات الإدارية والفنية. ومن الآن فصاعدا أصبح من الواجب إعطاء الأولوية للتكنولوجيات الجديدة والمستويات العليا فى الإدارة مع الحرص على الانضباط وتحديد المسئولية.

إن كلمة السر فى البريسترويكا هى «التحديث» وعلى النقيض من السياسة السابقة التى كانت تؤكد تكثيف إنشاء المصانع وإقامة المشروعات، فإن السياسة الجديدة تركز عنايتها على رفع المستوى التقنى للمشاريع من أجل رفع جودة المنتجات الى المستويات العالمية.

ولقد تطلبت عملية إعادة تنظيم وبناء الاقتصاد إجراء تطوير ملازم لهذا فى سياسة توظيف الكادر. فقد أصبحت الحاجة ملحة الى وضع كادر جديد فى مقاعد القيادة، كادر يدرك أبعاد الموقف ولديه أفكار عما يجب عمله.

وفوق ذلك فقد تطلبت عملية التغيير إحلال الديمقراطية فى المجتمع حتى تصبح الاشتراكية بحق قضية الناس أنفسهم لا مجرد مهنة لعدد محدود من القادة.

اشتراكية ليست شيوعية بعد:

لقد كفلت الاشتراكية للمواطنين السوفييت العديد من الفوائد والامتيازات الاجتماعية بصرف النظر عما إذا كان المواطن عاملا جيدا أو عاملا رديئا وبصرف النظر عما إذا كان يؤدي عمله بإحساس بالمسئولية أو بدون هذا الاحساس. فحتى أولئك الذين يذهبون الى أعمالهم مخمورين يحصلون على العلاج الطبى المجانى والتعليم المجانى وغير ذلك من مزايا بنفس القدر الذى يحصل عليه العاملون المجدون. فالأشخاص عديمو المسئولية ينجون ثمار الاشتراكية التى تقوم على أناس العمل الأمين للآخرين. أنهم طفيليون ... ولم يكن هذا وضعا عادلا.

ولذلك كانت البريسترويكا معنية أيضا بأن توقظ هؤلاء العاملين غير المسئولين من أحلامهم حول حلول الشيوعية، وتردهم الى حقيقة الاشتراكية القائمة. فالبريسترويكا تتطلع الى العمل على التحقيق الكامل الدقيق لمبادئ الاشتراكية التى تقضى بأن يحصل العمال من المجتمع على منافع مساوية لما يبذلونه من عمل. وعلى هذا النحو تستطيع البريسترويكا أن تحقق العدالة الاجتماعية وأن ترفع مستوى الشعور بالمسئولية الاجتماعية. لقد ولت أيام أولئك الناس الذين يتحدثون بصوت عال عندما يطالبون بحقوقهم ويلبزون بالصمت عندما يطالبهم المجتمع بأداء واجباتهم ومسئولياتهم بأمانة، أولئك الذين يقدمون القليل للمجتمع ويحتالون ليحصلوا منه على المزايا التى أتاحها العمل المخلص للمجموع.

وقد جاءت البريسترويكا لتذكر المجتمع السوفييتى بأنه لم يدخل المرحلة الشيوعية بعد، وهى فى الوقت نفسه ليست ميلا للنظام الرأسمالى كما يزعم بعض الغربيين. ولقد كتب جورباتشوف فى رده على تلك المزادات:

«من أجل وضع حد للإشاعات والمزادات التى أطلقت فى الغرب حول هذا فإننى أؤكد مرة أخرى أننا نسترشد فى كل مانجربيه من إصلاحات بالخييار الاشتراكى، إننا نبحث ونتطلع إلى حلول للقضايا التى تثور فى إطار النظام الاشتراكى أكثر مما نتطلع ونبحث خارجه. ونحن نقيس نجاحاتنا وأخطائنا على السواء بمقاييس اشتراكية وسوف يصاب أولئك الذين يمتنون النفس بخروجنا من مجرى الاشتراكية بأحباط عظيم. وكل جزء من برنامج البريسترويكا، والبرنامج ككل قائم بصورة تامة على أساس مبدأ المزيد من تحقيق الاشتراكية والديمقراطية» (ص ٣٦).

وعندما يكف التطور الاشتراكى عن التحقق بواسطة أغلبية الشعب، ويتقرر بدلاً من ذلك من أعلى بوسائل انعزالية وإدارية خالصة - فإن وضعاً اشتراكياً كهذا يصبح بحاجة إلى البريسترويكا.

لقد أظهرت تجربة الاتحاد السوفييتى أن مايعانيه من مركزية مفرطة وبيروقراطية لابد أن يؤدى إلى الجمود والركود، ويؤدى أيضاً إلى أزمات اقتصادية فى نطاق النظام الاشتراكى. فوسائل كهذه، تقوض المبادرة الجماعية وتخلو من كل تقدير للفرد ومن كل اعتبار للكرامة الشخصية، فى حين أن الاشتراكية الحقيقية لابد أن تعنى ديمقراطية حقيقية. ويصر جورباتشوف على أن البريسترويكا لا تمضى بالاتحاد السوفييتى بعيداً عن الاشتراكية بل تمضى به نحو اشتراكية أفضل، وأن هؤلاء الذين يأملون فى أن تبنى البريسترويكا مجتمعاً مختلفاً وغير اشتراكى سوف تحل بهم خيبة الرجاء.

إن أزمة السبعينيات والثمانينيات قد نجمت عن عدم الكفاءة والالتسجام فى تطبيق الاشتراكية، وعن الابتعاد عن مبادئها وتشويه تلك المبادئ. والبريسترويكا هى الكفيلة بأن تضع المجتمع فى منجراه الاشتراكى الحقيقى.

من خروشوف إلى برچنييف :

لقد كتب جورباتشوف مؤكداً أن المؤتمر العشرين الذى انعقد فى موسكو خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٥ فبراير ١٩٥٦ كان علامة كبيرة فى تاريخ الحزب الشيوعى السوفييتى فخلال هذا المؤتمر تم إدانة عبادة شخصية جوزيف ستالين ونتائجها.

وللهللة الأولى اعتبرت الأوساط الغربية أن جورباتشوف «خروشوف آخر» لكنهم كانوا مخطئين. فجورباتشوف ليس غير جورباتشوف، والتاريخ لا يعرف التكرار المتماثل. ويقدر ما امتدح جورباتشوف بصراحة السياسة الاقتصادية والخارجية فى الفترة الخروشوفية من التاريخ السوفييتى بقدر ماوجه النقد القاسى «لأساليب خروشوف الذاتية فى القيادة» (ص ٤٣)، وكتب :

«ان تصلب القيادة وتقلب الأفكار أبقي المجتمع والحزب فى حالة حى مستمرة. ولقد أدت

الطموحات والوعود غير المنجزة وإعادة الوعود - الى فجوة بين الكلمات والأعمال». وفي وقت لاحق عبر جورباتشوف عن تقديره للقرار الذي اتخذته الاجتماع الكامل للجنة المركزية في أكتوبر ١٩٦٤ بإعفاء خروشوف من مهامه كسكرتير أول للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، وأيد صواب انتخاب ليونيد بريجنيف لشغل هذا المنصب، وكتب :

«ان قيادة بريجنيف هي التي أدت الى استقرار الأوضاع ونبت أشكال التطرف». ودكان خط سياسي متماسك ذلك الذي حاز على مساندة الحزب والشعب، ولقد أدى الى عدد من النتائج الإيجابية». وأيا كان الأمر فإن نجاح قيادة بريجنيف - خاصة في قطاع الزراعة - قد صاحبها نزعات سلبية معينة، مثل الميل الى عدم تغيير الوصوليين الذين تسلقوا الى مقاعد القيادة . ولقد «أدى هذا الجو العام من الشعور بالرضا والإحجام عن إجراء أعمال التغيير الضرورية في القيادة - الى الركود والى حالة من الجمود في البلد» (ص٤٤).

وربما يحق لنا أن نتساءل أين كان جورباتشوف نفسه عندما ارتكبت هذه الأخطاء والنواقص؟ ولماذا لم يبرزها وقتها؟

تلك بالطبع أسئلة وجيهة. كان مطلوبا من جورباتشوف ان يمدنا ببعض إجاباتها.

فالبريسترويكا ليست محاولة لتجنب اللوم، وجورباتشوف - مثله مثل كافة الاشتراكيين والعاملين في الاتحاد السوفييتي خلال المراحل المختلفة - كان يعمل حسب مقتضى الخطة، وليست له أية مصلحة في كشف عيوب البرامج التي كان يجرى تحقيقها هنا وهناك. إن الزمن والنتائج فقط هما اللذان جعلنا مثل هذا الكشف أمرا ممكنا : إن استنتاجات الحزب تقوم على التجربة الماضية، وبعض المؤشرات التي تظهر اليوم كأخطاء لم يكن لها مثل هذا الوضوح من قبل . ذلك هو الحال بالنسبة لكافة السياسات بما فيها البريسترويكا. فمن يدري ما الذي سيقوله الجيل التالي من القادة عن البريسترويكا في ضوء بعض الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها أناس أمناء يواجهون مشاكل تطور الاشتراكية؟

لقد كتب جورباتشوف نفسه :

«أنه لخطأ حقا بل ومؤذ أيضا أن ينظر الى المجتمع الاشتراكي كشئ جامد وغير قابل للتغيير ، وأن نفهم عملية تطويره كجهد متعسف لتكييف الواقع المعتقد وفقا لصيغ ومفاهيم صيغت مرة واحدة لأجل الجميع . في حين أن مفاهيم الاشتراكية هي مفاهيم متطورة، إنها تشرى دائما بقدر غنى التجربة التاريخية، ويقدر ما يكون من الضروري أخذ الظروف الموضوعية في الاعتبار» (ص٤٥).

هل البريسترويكا ثورة؟

يؤكد جورباتشوف أن البريسترويكا ثورة، وهو يصر على أن كل عمل حاسم يعجل بالتطور الاجتماعي/ الاقتصادي والثقافي في الاتحاد السوفييتي ويشمل إجراء تغييرات جذرية من أجل



تحقيق دولة جديدة كيفيا - هو ثورة بلا أدنى شك (ص. ٥).

وهو يسجل بعد ذلك:

«ان البريسترويكا هي عملية ثورية لأنها قفزة الى الأمام في تطور الاشتراكية، وفي إدراك خصائصها الجوهرية».

وكلمة ثورة لها معنى عابر وشائع كما أن لها معناها العلمي. ويبدو أن جورباتشوف لا يستخدمها هنا بمعناها العلمي الضيق.

والماركسية لا تدخل في إطار «الثورات» بغير تلك العمليات التاريخية التي تحل فيها تشكيلة اجتماعية اقتصادية محل أخرى. فالثورة هي تطور لمجتمع من نظام اجتماعي قديم الى نظام اجتماعي جديد أعلى على صعيد التطور. وقد عرفت البشرية خمس تشكيلات اجتماعية اقتصادية متعاقبة : المشاعية البدائية - العبودية - الاقطاع - الرأسمالية - الشيوعية.

ولقد شرح كارل ماركس أن الثورة هي ذلك التغيير الذي يتحول فيه نظام ما الى نقيضه.

كما وضع لينين أيضا تفرقة مهمة بين «الإصلاح» و«الثورة» بالتأكيد على أنه حينما توجد ثورة فإنه يوجد «انقطاع في الاستمرارية» (الأعمال الكاملة- مجلد ٢١ ص ٥٤ طبعه ١٩٧٧). والتطور أو التغيير الذي يجرى في نطاق نفس التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية يسمى إصلاحا أو تقدما، وقد تكون الإصلاحات جذرية بدرجة يمكن معها أن تسمى «إصلاحات ثورية» من أجل الدلالة على طبيعة مداها العميق ، لكنها تظل مع ذلك شيئا أقل من أن يكون «ثورة».

ولتوضيح أسباب الثورة الاجتماعية كتب ماركس في مقدمة «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» أنه عند درجة معينة من تطور المجتمع تدخل قوى الإنتاج في تناقض مع علاقات الإنتاج التي تطورت في إطارها، علاقات الإنتاج تلك التي كانت تستجيب من قبل لتطور قوى الإنتاج لكنها أصبحت متخلفة عنها ومعوقة لها. وعندئذ تلق ساعة الثورة الاجتماعية. والعمل المنسجم لطبقة ما في ضوء نظرية الثورة، يرتفع بنضج الأسس الاقتصادية الموضوعية من أجل الثورة، تلك الثورة التي تنضج بدورها في التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي أصبحت عتيقة. والتدمير والبناء في مثل هذه الظروف هو طابع صراع الطبقات.

والتغييرات التي تطرحها البريسترويكا، بما فيها من تغيير الكوادر التي تشغل مهام معينة ليست بما ينطبق عليه وصف «نضال ياتس للطبقات يصل الى ذروة الضراوة» (كما وصف لينين الثورات في خطابه الى مؤتمر تعليم الكبار الأول لعموم روسيا في مايو ١٩١٩).

والبريسترويكا - بالإضافة إلى ذلك - هي نوع من التغيير لا ينطبق عليه شرط انتقال سلطة الدولة من طبقة الى أخرى، ولنتذكر هنا ما كتبه لينين في «خطابات حول التكتيك» :

«إن انتقال سلطة الدولة من طبقة الى أخرى هو العلامة الأولى والمبدئية والأساسية على حدوث

ثورة، بالمعنى العلمى الضيق لكلمة ثورة وبالمعنى السياسى العلمى على حد سواء».

ولكن من الواضح أن جورباتشوف كان فى ذهنه معنى آخر لكلمة ثورة حين كتب:

«عندما نطلق على إجراءاتنا كلمة «ثورية» فإننا نقصد أنها ذات مرام بعيدة، وجزرية، ولا تقبل المساومة، وأنها تؤثر على المجتمع بأكمله من القمة الى القاعدة، وأنها تؤثر أيضا على جميع مجالات الحياة وممارس فعاليتها هذه على أوسع نطاق: أى أنها ليست معنية بوضع مساحيق تجميل جديدة على وجه المجتمع، ولا تغطى على قروحه فحسب وإنما تعمل من أجل شفائه التام وتجديده» (ص ٥٤)

### البريسترويكا والوضع الدولى :

ويقدم جورباتشوف سببا آخر لمبادرة البريسترويكا وهو «تصاعد التوتر الدولى» (ص ١٣٥). فنداء الاتحاد السوفيتى من أجل السلام «لا يجد أى استجابة من ناحية الغرب». والسياسة الخارجية السوفيتية لا تستطيع تحقيق هذا السلام دون مشاركة الطرف الآخر. وقد أخذ سباق التسلح يتصاعد ولهذا السبب كان على الرفاق أن يسألوا أنفسهم أى منعطف حاسم وصل إليه العالم فى مجرى تطوره؟

إن الحزب يرى العالم كمحيط حافل بالتباين والتنوع والدينامية، تتخلله الميول المتضادة والتناقضات الحادة «إنه عالم التحولات الاجتماعية الأساسية، والثورة التكنولوجية والعلمية الشاملة، والمشكلات العالمية الخطره، المشكلات التى تتعلق بالإيكولوجيا والموارد الطبيعية... إلخ، ومشكلات التغيرات الجذرية فى تكنولوجيا المعلومات، إنه عالم لم يعرف مثله من قبل حيث تتجاوز فيه إمكانيات التطور والتقدم الهائلة مع الفقر المدقع والرجعية، ومع الملامح التى تعود الى القرون الوسطى، عالم تتزايد فيه ميادين التوتر» (ص ١٣٣).

هكذا لخص جورباتشوف المشكلات الكبرى للعالم فى الفصل المعنون «كيف نرى عالم اليوم». وفى هذا الإطار فإن أكثر ملامح التطور التقنى والعلمى إثارة للقلق والخوف تكمن فى قيام ترسانة الأسلحة النووية.

ولقد كتب جورباتشوف انه بدخول العصر النووى وباستخدام الطاقة الذرية فى الأغراض العسكرية تصبح البشرية معرضة للقناء بالفعل. إن كافة الحروب السابقة، أيا كان عدد الملايين الذى فقد فيها، لم تكن تهدد وجود الجنس البشرى. أما اليوم فالأمر جد مغاير «فإذا انفجرت حرب نووية، فسوف تمحو كل شئ حى على وجه الأرض» (ص ١٣٨).

ليس هنالك أدنى شك فى أن النظم الاجتماعية المختلفة مازالت قائمة - هكذا يقول جورباتشوف، وهو يستطرد: «ولكن هل تتبارز هذه النظم حتى الموت بسبب الاختلاف فيما بينها؟ أليس من الأجدر أن نعلو فوق هذه الأشياء التى تفرق بيننا من أجل المصلحة المشتركة للنوع البشرى كله.. ومن أجل

بقاء الحياة على الأرض؟ لقد حل التعب بالناس من جراء التوتر وحالة المواجهة، وصاروا يفضلون أن نجد السبيل من أجل عالم أكثر راحة وأمن.. عالم يستطيع فيه الجميع أن يحتفظوا بفلسفتهم الخاصة، ووجهات نظرهم الخاصة السياسية والأيدولوجية، وتظل فيه أساليب حياتهم بعيدة عن أن تمس» (١٣٦).

وفى كتابه شبه جورباتشوف الأمم فى عالم اليوم بمجموعة من متسلقى الجبال الموثقين معا بحبل التسلق، فيمكنهم أن يصعدوا معا ويصلوا سويا الى قمة الجبل، أو يسقطوا معا الى قاع الهاوية . ومن أجل تجنب الكارثة يجب على القادة السياسيين أن يرتفعوا على مصالحهم الضيقة وأن يدركوا ما يطلو على الموقف من احتمالات درامية مأساوية.

... «إنه استنتاج ثورى حقيقى» هكذا كتب جورباتشوف. وهو يقصد بذلك عملية نبذ الأفكار التقليدية عن الحرب والسلام : «إن الهدف السياسى للحرب قد برز دوما القيام بشن الحرب» (ص ١٤١). هكذا الأمر... السياسة تزود الحروب بالذرائع العقلانية، إن جورباتشوف يشير إذن الى ظهور موقف جديد كلية فى عالم اليوم : «لقد سادت العالم لعدة قرون طريقة التفكير وأسلوب العمل القائم على استخدام القوة فى مجال السياسة الدولية» لكن هذه الطريقة قد فقدت اليوم أية أسس عقلانية، ومقولة كلاوزفيتز التى تنص على أن الحرب هى استمرار للسياسة بوسائل أخرى والتى كانت مقولة معتمدة فى زمانه، أصبحت اليوم مقولة بالية تماما. إنها تنتمى اليوم الى الأدبيات القديمة.

فلأول مرة فى التاريخ أصبح قيام السياسة الدولية على أسس ومعايير أخلاقية، تلك المعايير المشتركة بين أفراد النوع الإنسانى. «وأصبحت إشاعة الطابع الإنسانى فى العلاقات بين الدول مطلبا حيويا».

ولكن يحق للمرء أن يتساءل : إن كان ينبغى للمرة الأولى فى التاريخ أن تؤسس السياسة الدولية على معايير أخلاقية ، فعلى أية أسس قامت السياسة الدولية فى الماضى؟ الإجابة أنها قد قامت على أسس طبقية، وذلك فى إطار النظرة التى ترى العالم (حتى فى العصر النووى) منقسما الى طبقات متضادة المصالح.. بين من يمتلكون وسائل الحياة ملكية خاصة وملايين المعدمين الذين يسرق منهم نصيبهم المشروع من الثروة التى ينتجونها. وملايين المعدمين هؤلاء هم الذين يجب أيضا أن يؤخذوا فى الاعتبار، وهم الذين ينبغى أن يوضعوا فى «كفة متوازنة» عندما توضع النظريات الجديدة والمعايير الأخلاقية فى الاعتبار.

صحيح أنه فى حالة قيام حرب عالمية سوف تبيد الأسلحة النووية الجميع بصورة حتمية، ولن تكون مقولة كلاوزفيتز قابلة حينئذ للتطبيق، لكن هذه المقولة تظل - رغم ذلك - قادرة على أن تشرح بشكل صائب مغزى الحروب التى تجرى بالفعل فى عالم اليوم، فالحرب ليست فقط حربا نووية. وحرب فيتنام كانت استمرارا للسياسة بوسائل أخرى، والحرب التى شنتها الولايات المتحدة على نيكارجوا



والسلفادور يمكن أن تفسر بتلك المقولة. وفي أنجولا وموزمبيق يشن نظام جنوب افريقيا العنصرى حرباً تندرج بدقة فى إطار معنى تلك المقولة. والأمر نفسه ينطبق على حروب التحرير الثورية التى تخوضها حركات تحرير مثل «السوابر» فى ناميبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية فى فلسطين . ناهيك عن حركة التحرير التى نخوضها نحن (فى جنوب افريقيا).

إن المشكلات الرئيسية بالنسبة لملايين الناس فيما يسمى ببلدان العالم الثالث هى مشكلات التحرر من السيطرة الإمبريالية، وليست فقط مشكلات الثورة التكنولوجية، والتغيير الأيكولوجى على سطح الأرض والثورة الطبيعية وتكنولوجيا المعلومات.

إن شعوب هذه البلدان مازالت تتطلع الى الثورة الخاصة بها المماثلة لثورة أكتوبر التى وضعت الاتحاد السوفييتى فى المكان الذى يحتله فى عالم اليوم.

وربما كان السؤال الأساسى الآن يدور حول ما إذا كانت قراراتهم بشأن حرب ثورية فى العصر النووى الحاضر سوف ينظر إليها أيضاً باعتبارها «مبادئ توتر» يمكن أن تشعل حرباً نووية قنح فى مجراها كل من يحيا على وجه الأرض. بالطبع ماكان جورباتشوف ليكتب هذه الأفكار خصيصاً لشعوب ما يسمى ببلدان العالم الثالث، وإنما هو - ببساطة - يضع الخطوط العريضة لمبادئ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى ومبادئ سياسة التعايش السلمى.

ولكن مادام الأمر كذلك، فما الذى يجعل مبادئ التعايش السلمى لعالم اليوم «نظرة جديدة» تتميز عن سياسات الماضى، بما فيها تلك التى علّوها لينين بعد انتصار ثورة أكتوبر؟ فى صفحة ١٤٥ من كتابه يمدنا جورباتشوف بإجابته عن هذا السؤال، حيث يقول :

«إنها لنقطة تحول بعيدة المدى فى المفاهيم تلك التى توصلت إليها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى اجتماعها السنوى فى إبريل ١٩٨٥ وتوصل إليها المؤتمر السابع والعشرون للحزب. إنها - إن شئنا الدقة - تحول على صعيد فكر سياسى جديد، وطريقة جديدة للتوفيق بين المبادئ التطبيقية والمبادئ المشتركة لدى بنى الإنسان فى العالم الحديث، ولم يجر هذا التحول فى طريقة التفكير بصورة ارتجالية ولا هو ألعاب ذهنية، وإنما هو نتيجة انعكاسات خطيرة لوقائع عالم اليوم. ونحن نستمع للإلهام من لينين. نعود إليه ونقرأ أعماله فى كل وقت قراءة جديدة، كل حسب قدرته لنرى أكثر أشكال الديالكتيك تعقيداً فيما يجرى فى عالم اليوم فى ضوء أفضل. لقد كان لينين يتطلع بعيداً، واستطاع أن يذهب ببصيرته الى ما وراء الحدود المفروضة للطبقات. لقد تحدث لينين أكثر من مرة عن أولوية المصالح المشتركة لكل البشرية على المصالح التطبيقية. والآن فقط توصلنا الى فهم المعنى العميق والحافل بالدلالة لتلك الأفكار (ص ١٤٥).

ويمضى جورباتشوف الى القول بأنه على الرغم من أن «الفلاسفة والمفكرين عبر التاريخ قدموا أفكاراً تدور حول القيم الإنسانية الخالدة» وبالرغم من أن ذلك «كان بمثابة أحكام تأملية مدرسية

تتضمن الى أحلام اليوتوبيا « فإننا اليوم - فيما نقرر - «فى الثمانينيات، إذ نؤشك على الاقتراب من نهاية هذا القرن الدرامى، نجد البشرية نفسها ملزمة بأن تقر بالحاجة الماسة الى القيم الإنسانية، وأولوية تلك القيم». ثم يؤكد جورباتشوف بعد ذلك الاستنتاج القائل بأن «المعمود الفقير للأسلوب الجديد فى التفكير هو إدراك أولوية القيم الإنسانية، أو - إن شئنا الدقة - أولوية بقاء البشرية».

هل هذا يعنى أن السياسة الخارجية للاتحاد السوفىيتى القائمة على أساس هذا التفكير الجديد - تصمم القوى الطبقيّة والاجتماعية على قدم المساواة، مصالح الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية ومصالح البورجوازية، المضطهدين ومن يضطهدهم؟ وإذا كانت الأولوية تُعطى للمصالح الإنسانية لكل الطبقات فكيف تستطيع طريقة التفكير الجديدة حول السياسة الخارجية أن تضع فى اعتبارها المطلب الذى صاغه ماركس حول السعى الطبقي الحثيث نحو النهاية الشاملة للحياة الاشتراكية؟

كتب جورباتشوف :

«لقد كانت المصالح الطبقيّة - منذ زمن بعيد - هى محور الزاوية للسياسات الداخلية والخارجية للدول.. ولقد أدت المواجهة الحادة بين تلك المصالح على الساحة الدولية عبر التاريخ - الى الحروب والنزاعات الحزبية، وهذا هو السبب الذى جعل من السبيل السياسى للبشرية سجلا ضخما للحروب. واليوم نجد أن هذه التقاليد تقودنا مباشرة الى المجيم النوى. إننا - نحن البشر - نجلس جميعا فى نفس القارب، ومعنا فقط يمكننا أن نفرق أو نعوّ، (ص ١٤٦).

«ولقد ظل النضال الطبقي محورا للتطور الاجتماعى حتى وقت قريب للغاية. ومازال يقوم بنفس الدور فى البلدان المنقسمة الى طبقات ولقد أعلنت الفلسفة الماركسية - عند فحص السؤال الرئيسى حول الحياة الاجتماعية - من قيمة الدافع الطبقي. وعدت فكرة جعل الحياة جديرة بالإنسان بمثابة الوظيفة والغاية النهائية للطبقة العاملة ، وهى آخر الطبقات التى تحرر المجتمع كله إذ تحرر نفسها من أعداء الطبقي.

«ولكن الآن، مع ظهور الأسلحة التى يمكن أن تؤدى الى دمار الكون - أصبح هناك حد موضوعى للصراع الطبقي على الساحة الدولية ألا وهو : خطر دمار العالم. وبرزت للمرة الأولى فى التاريخ مصلحة حقيقية، غير تأملية ، ولا بعيدة، مصلحة مشتركة لكل البشر من أجل إنقاذ البشرية من الكارثة» (١٤٧ و ١٤٨).

وكنتيجة لمثل هذا التحليل حول علاقات القوى فى العالم اليوم «فإننا نعتقد أنه لم يعد من الممكن بعد أن نحتفظ (فى برنامج الحزب الشيوعى للاتحاد السوفىيتى) بالتعريف الخاص بالتعايش السلمى بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة الذى يحدده باعتباره «شكلا خاصا من أشكال الصراع الطبقي» (ص ١٤٧).

وفى كتابه يكرر جورباتشوف مؤكدا أنه فى مواجهة خطر الإبادة النووية «تستطيع الدول التى

تتنمى الى نظم اجتماعية مختلفة - وينبغى عليها - أن تتعاون مع بعضها البعض باسم السلام» (ص ١٤٧).

ويستطيع هذا التعاون أن يمتد - كما يقترح - ليس فقط الى مجال حفظ السلام، وإنما أيضا الى «العمل على إيجاد حل لمشكلات العالم الأخرى بما فيها معضلات التطور الاقتصادى والإيكولوجيا». (ص ١٤٣).

وهو يؤكد فى مواضع لاحقة «إننا نوجه النداء الى حكومة الولايات المتحدة لتضع يدها فى يدنا من أجل البحث عن حلول لمشكلات العالم الثالث. فعلى الولايات المتحدة أن تجد وسيلة لتحويل مالىتها من قوة ورأس مال وكل ما يبدد الآن فى الأغراض العسكرية الى وسائل لتلبية الاحتياجات المختلفة، وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الحديث» (١٨٩).

إن إمكانية استبعاد المصالح الطبقية والصراع الطبقي بجرة قلم، أو حتى بالجهد السياسى المشترك لكافة البشر ذوى النزوع الإنسانى - قضية قابلة للجدل.

فلقد وجد الصراع الطبقي فى الواقع بصورة مستقلة عن أفكار الناس حوله. ولقد أكدت الماركسية دائما أن الدافع الرئيسى للطبقات الكادحة فى شن النضالات الطبقية كان العمل على تحرير السلطة من تلك القوى الطبقية التى تسيطر عليها والتى تضع مصالحها قبل البشر والتى لا تحسب الآخرين كائنات إنسانية، والتى تستغلهم وتقههم بالقوة المسلحة.

إنه أمر طيب أن نصر على الطابع الإنسانى للقيم، لكن السؤال الرئيسى هو ما إذا كانت القوى الإمبريالية ستشاركنا فى هذا الفكر الجديد وسوف تسير - وفقا لذلك - فى تعاملها مع شعوب العالم على أساس «الأخلاق والقيم الخلقية».

أما إذا استمر الإمبرياليون فى غزو الأمم المستقلة واستغلال ثروة البلدان الأخرى فسوف يستمر النضال الطبقي بلا أدنى شك، لأن البديل - كما نرى فى أماكن كثيرة من العالم اليوم - هو الموت ذلا وجوعا.

ولقد كان جورباتشوف يقظا لهذا التناقض فبعد أن عرض «فلسفة الحزب الشيوعى السوفييتى الجديدة للسلام» و«الديالكتيك الجديد الإنسانى المشترك»، و«المصالح الطبقية والمبادئ فى عهدنا الحديث» - أخذ يتساءل :

«هل يعنى ذلك أننا سنكف عن التحليل الطبقي بسبب التهديد النووى وغيره من المشكلات الكونية؟»

ثم أجاب :

« لا .. أنه لمن الخطأ إنكار اختلاف المنبت الطبقي للقوى الفاعلة على الساحة الدولية، أو إغفال تأثير العداء الطبقي فى الشؤون الدولية، وتأثيره على صعيد إنجاز جميع المهام الأخرى للبشرية» (ص ١٤٨).



«إن الثورات وحركات التحرير تنشأ عندما يصبح إفقار واضطهاد الجموع غير محتملين» (ص ١٥).

ويتعهد جورباتشوف :

«لقد عمل بلدنا دائما، وسوف يستمر في العمل، على مساندة النضال القومي التحرري للأمم الإفريقية، بما في ذلك ما يجري في إفريقيا الجنوبية حيث أقيم واحد من المعامل الأخيرة للعنصرية». ولقد أكد ذلك من جديد عندما التقى بالزعيم أوليفر تامبو رئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي حيث قال له :

«إننا نقف الى جانبك في نضالك ضد نظام الفصل العنصري ومثليه من أجل إقامة دولة ديمقراطية وتطور مستقبلي، ومن أجل المساواة بين كل الأجناس والجماعات العرقية، ومما له دلالة أن المزيد والمزيد من البيض في جنوب إفريقيا أخذوا يدينون الفصل العنصري ويظهرون في التصويت مساندة تهم لأعداء المؤتمر الوطني الإفريقي ويصلون بالاتصال الرئاسي معه. وهذا يدل مرة أخرى على أنه لاستقبل للنظام القائم على الفصل العنصري» (ص ١٨٧). وقد أضاف :

«إننا نرتبط بعري الصداقة مع دول خط المواجهة في جنوب إفريقيا، إننا نريد صراحة فهم وتأييد بقوة الأعمال العدائية لجنوب إفريقيا ضدهم، والاتحاد السوفييتي ليس له مصالح خاصة في إفريقيا الجنوبية، وإنما نحن نريد شيئا واحدا فقط: أن تتمكن نى النهاية أمم وبلدان تلك المنطقة من أن تأخذ فرصتها في صنع طريق تطورها الخاص، وأن تقرر شؤونها الداخلية والخارجية بكل استقلال ، وأن تحصل على الاستقرار والسلام» (ص ١٨٧).

وإزاء ما يحفل به العالم الحديث من تعقيدات ومخاطر، من المناسب أن نذكر أنفسنا بأننا نعيش بالفعل في عهد تحول من الرأسمالية الى الاشتراكية على امتداد العالم. أما بالنسبة لـ «المعايير الأخلاقية المشتركة بين النوع الإنساني» فربما كان هذا هو الوقت المناسب لكي نستعيد كلمات إنجلز التالية من كتابه «ضد ديهرنج».

«إننا لهذا السبب ننبذ كل محاولة تفرض علينا أية أخلاق قطعية أيا كانت ، باعتبارها قانونا أخلاقيا ثابتا ونهائيا ومطلقا وباقيا الى الأبد، تحت زعم أن العالم الأخلاقي أيضا له مبادئه الثابتة التي تملو على التاريخ وعلى الاختلافات بين الأمم. ونحن نؤكد- على النقيض من ذلك - أن جميع النظريات الأخلاقية السابقة كانت - في التحليل الأخير - نتاج المرحلة التاريخية التي وصل إليها المجتمع في ذلك العهد المعين. ولما كان المجتمع يحركه - حتى الآن- صراع الطبقات فإن الأخلاق كانت دائما أخلاق طبقة معينة . وكان على الأخلاق إما أن تبرر سيادة ومصالح الطبقة الحاكمة، وإما أن تعبر عن الثورة ضد هذه السيطرة، وعن المصالح المقبلة للطبقة المضطهدة، عندما تكون هذه الطبقة

المضطهدة قد أصبحت قوية بدرجة كافية. وعلى هذا النحو إجمالاً كان تقدم الأخلاق، مثلما كان الأمر بلاشك بالنسبة للفروع الأخرى للمعرفة الإنسانية.

لكننا لم نتجاوز- بعد- الأخلاق التطبيقية، فالأخلاق الإنسانية الحقيقية التى تعلو فوق العداة الطبقي وفوق الميراث الفكرى لذلك العداة- تصبح ممكنة فقط فى تلك المرحلة من تطور المجتمع التى لاتتجاوز التناقضات التطبيقية فحسب وإنما تنساها أيضاً فى الحياة العملية».

ومنذ قيام الاتحاد السوفىيتى لم يتخلف قط عن تقييم دعمه الأخلاقى والمادى والديپلوماسى إلى القوى التى تناضل من أجل التقدم الاجتماعى والاستقلال الوطنى والسلام والديمقراطية. وجورباتشوف يعيد تأكيد هذا الدعم فى كتابه الذى يعد إسهاماً مهماً فى الفكر المعاصر، والذى سيقراه كل أولئك المتطلعين إلى عالم أفضل وأكثر أمناً.

## محتويات

|     |   |
|-----|---|
| ٢   | تصدير   |
| ٥   | مقدمة   |
|     | ■ وجهة نظر من الولايات المتحدة (عرض لكتاب)                        |
|     | - تفكير جورباتشيف الجديد - بقلم : رونالد ليهودويتز عرض : مها صالح |
|     | - ظاهرة جورباتشيف : تأليف موشى ليون : عرض : مها صالح              |
| ١٥  | ♦ القسم الأول : المحور الاقتصادي                                  |
| ٢٦  | ♦ القسم الثاني : المحور الاجتماعي                                 |
| ٣٠  | ♦ القسم الثالث : المحور السياسي                                   |
| ٣٧  | ♦ القسم الرابع : العلاقات الدولية                                 |
| ٥١  | ♦ القسم الخامس : احتمالات المستقبل - -                            |
|     | ■ وجهة نظر من يوغوسلافيا (عرض لكتاب) :                            |
|     | - البريسترويكا من الماركسية والبلشفية إلى جورباتشيف - تأليف       |
| ٦٣  | م. سترجانوفتش - عرض مجد شمس عبد المنعم                            |
|     | ■ وجهة نظر من فرنسا (عرض لكتاب) :                                 |
| ٨٣  | - تحديات جورباتشيف - تأليف : ليلي ماركو - عرض : راوية صادق سعد    |
| ٨٧  | ♦ القسم الأول : بحثا عن الثقة الضائعة                             |
| ٩٣  | ♦ القسم الثاني : عقيدة أخرى                                       |
|     | ■ وجهة نظر من افريقيا   |
|     | - البريسترويكا والصراع الطبقي - تأليف سيزا ماچور                  |
| ١٠٧ | ترجمة جلال الجميعة  |







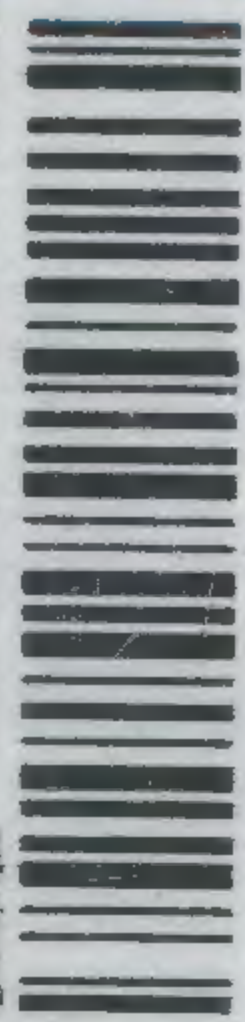




يتم مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر بتعميق المعرفة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعنا على أسس علمية . ويتطلب ذلك معرفة دقيقة بالتراث العلمي القائم وبالجهد السابق في البحث كما يتطلب تعاون كافة الباحثين والهيئات لتيسير هذه المعرفة لأبناء الوطن جميعاً ، وفي هذا الإطار يصدر المركز كتبه وكراسات ، التي تتناول قضايا المجتمع المصري والعربي ، كما تهتم بدراسة التجارب السياسية والاجتماعية الأخرى التي تغني تجربة تطورنا .

وتقوم الكراسات التي يصدرها المركز بدور متميز في تعميق المعرفة المتخصصة عن طريق توفير « البليوجرافيا » التي تخدم أحد موضوعات البحث في المركز أو تهتم الباحثين العرب عامة أو بعرض التراث الفكري حول مختلف القضايا موضع الاهتمام المشترك .

Bibliotheca Alexandrina



0545031

Research Center Studies, Documentation & Publishing

Abdul Aziz Eldereni – Manial – Cairo – Tel.: 3625687 – Tlx.: 23172 Naoom UN.